المَدْخل

إلى

علم الرِّجال والدِّراية

السَّيد محمَّد الحُسيني القزويني

يهتم هذا الكتاب بدراسة علم الحديث وما يتعلق به كعلم الرجال حتى يُمكّننا من الرجوع الى السنة المطهرة التي تعد المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله العزيز

المَدْخَل

إلى

عِلْم الرِّجَال وَالدِّرايَة

تأليف

الاستاذ السيد محمّد الحسيني القزويني

هويّة الكتاب

الكتاب .... المدخل إلى علم الرجال والدراية

المؤلّف .... السيد محمّد الحسيني القزويني

الناشر .... مديرية العامة للحوزة العلمية في قم

الطبعة الأُولى .... ذي القعدة ١٤٢٨

الكميّة .... ٢٠٠٠ نسخة

السعر .... ٧٠٠٠ ريال

شابك : ٢ ـ ١٤ ـ ٢٦٣٨ ـ ٩٦٤ ISBN : 964-2638-14-2

مركز التوزيع

مدرسة دارالشفاء، دار النشر لمديرية العامة للحوزة العلمية، قم، الهاتف : ٧٧٤٨٣٨٣ ـ ٠٢٥١

يرجى إصلاح الأخطاء قبل القراءة

الصفحة ـ السطر	الخطأ	الصـــواب
٧ س ٧	تفصيها	تفصيلها
٨ س ٥	علي	عليّ
١١ س ١٦	ج(عليه السلام)ج	(عليه السلام)
٢١ س ١١	يبحث علم	علم يبحث
٢٣ س ١٢	فإنَ	فإن
٥٥ س ٨	عنهدهم	عندهم
٥٧ س ١٢	المتوفى بعد سنة ٥٨٥	الذي كان حياً سنة ٦٠٠ هـ
٥٩ س ١١	٦٧٤	٦٤٧
٦٩ س ٧	المتوفى سنة ١٠٤٤	الذي كان حيّاً سنة ١٠٤٤
٧٢ س ١٤	١١٧٦	١٢٧٦
٧٥ س ٨	الشيخ محمد	الشيخ محمّد تق
٧٦ س ٤	اني ‌ ميعد	يعد
٨٣ س ٥	المتوفى بعد سنة ٥٨٥	الذي كان حياً سنة ٦٠٠
٨٣ س ٦	المتوفى بعد	الذي كان حياً
٨٥ س ٥	المتوفى بعد	الذي كان حياً
٩٨ س ١١	٦٧٢	٦٧٦
٩٩ س ١	٩٦٦	٩٦٥
١١٧ س ١٣	رابه	رأيه
١٧٥ س ١٠	فيهم	فهم
١٧٧ س ١١	أو؟	أو لا؟
١٧٧ س ١٢	المذورين	المذكورين
١٨١ س ١٥	عنيوسف	عن يوسف
١٩٩ س ١٧	روايته	رواته
٢٠٠ س ٥	٦٧٢	٦٧٣
٢٠٥ س ٧ـ١٠	المعصوم	المعصوم(عليه السلام)
٢٠٦ س ١٦	بل كان يكون	بل يكون
٢٠٦ س ١٧	راه	رواه
٢٠٨ س ١٤	حذفت	حذف
٢١٠ س ٣	عثمان عيسى	عثمان بن عيسى
٢٣٤ س ١٠	المتحمل	المحتمل
٢٣٧ س ١١	٥	٤
٢٣٧ س ١٧	ممتلكاتهم	ممكاتهم
٢٣٩ س ١	٦	٥
٢٧٠ س ١١	المضوبوط	المضبوط

بسم الله الرحمن الرحيم

مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا
عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ
نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا۟
تَبْدِيلًا ۝ لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ ٱلصَّـٰدِقِينَ
بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ إِن
شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ
غَفُورًا رَّحِيمًا

المدخل إلى علم الرجال والدراية

﴿ ١ ﴾

المدخل إلى علم الرجال والدراية ـ ١

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطيّبين الطاهرين الهداة المهديّين لا سيّما بقيّة الله الحجّة بن الحسن إمام العصر والزمان عجّل الله تعالى فرجه الشريف.

من البديهي أنّ الأساس في تحصيل العلوم الإلهيّة وتفصيلها واستنباط الأحكام الشرعيّة، وتوضيحها، يعود إلى السنّة الشريفة الواردة عن المعصومين عليهم السلام؛ حيث إنّ القرآن الكريم جاء بالخطوط العامّة، والأحكام الكليّة للدين المبين وترك تفصيلها وبيانها للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعده للأئمّة الأطهار عليهم السلام، فهم أعلم من غيرهم بالوحي.

وهذا يدعو إلى الاهتمام بدراسة علم الحديث، وما يتعلّق به كعلم الرجال، حتّى يمكننا الرجوع إلى السنّة المطهّرة، التي تعدّ المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله العزيز.

وممّا ينبغي التصريح به: أنّه لا يمكن لنا الاستدلال بكلّ حديث روي عن المعصومين عليهم السلام، إلّا بعد إحراز درجة اعتبار رواته ووثاقتهم، حتّى يحصل عندنا الاطمئنان بصدوره عنهم عليهم السلام؛ وذلك، لوجود الأدلّة النقليّة والشواهد التاريخيّة، التي تشير إلى وجود جملة من الكذّابين والوضّاعين،

الذين تلاعبوا في الأحاديث الشريفة حسب ما تملي عليهم أهواؤهم، ومصالحهم الشخصيّة.

ولكثرتهم وخطورة عملهم هذا، راحت أقوال رسول الله ﷺ، وأئمة أهل البيت عليهم السلام تحذّر منهم وتتوعّدهم بعذاب أليم، كما ورد في الأحاديث المتضافرة عن النبيّ ﷺ «من كذب علي متعمّداً ـ أو قال علي ما لم أقله ـ فليتبوّأ مقعده من النار»[1].

وعن أمير المؤمنين عليه السلام «إنّ في أيدي الناس حقّاً، وباطلاً، وصدقاً، وكذباً، وناسخاً، ومنسوخاً، وعامّاً، وخاصّاً، ومحكماً، ومتشابهاً، وحفظاً، ووهماً، وقد كذب على رسول الله ﷺ على عهده حتّى قام خطيباً فقال: أيّها الناس، قد كثرت عليّ الكذّابة، فمن كذب عليّ متعمّداً، فليتبوّأ مقعده من النار.

ثمّ كُذب عليه من بعده، وإنّما أتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خامس: رجل منافق يظهر الايمان، متصنّع بالإسلام، لا يتأثّم ولا يتحرّج أن يكذب على رسول الله ﷺ متعمّداً، فلو علم الناس أنّه منافق كذّاب، لم يقبلوا منه ولم يصدّقوه، ولكنّهم قالوا: هذا قد صحب رسول الله ﷺ، ورآه وسمع منه وأخذوا عنه، وهم لا يعرفون حاله، وقد أخبره الله عن المنافقين

---

(١) الكافي: ١/٦٢ ح ١، الفقيه: ٤/٣٦٤ ح ٥٧٦٢ و٣/٥٦٩ ح ٤٩٤٢، وسائل الشيعة طبعة آل البيت: ١٢/٢٤٩، ٢٧/٢٠٧، ومستدرك الوسائل: ٩/٩١، ٩٢، ٩٣، ١٧/٢٨٨، ٣٤٠.

والمحاسن: ١١٨، علل الشرايع: ٢٢٣، عيون أخبار الرضا: ٢/١٩٨، ثواب الأعمال: ٢٦٨، إكمال الدين: ٦٠، كشف الغمّة: ١/٢١١ و٣٩٥ و٤٦٠، إعلام الورى: ١٨٩، كنز الفوائد للكراجكي: ٢/١٥٢ ومكارم الأخلاق: ٤٤٠.

راجع أيضاً: صحيح البخاري: ١/٣٨، ٢/١٠٢، ٤/٢٠٧، ٨/٥٤ وموسوعة أطراف الحديث: ٨/٥٢٣. ذُكر فيه أكثر من ثلاثمائة مصدر للحديث.

بما أخبره، ووصفهم بما وصفهم فقال عزّ وجلّ:

«وَ إذا رَأيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أجْسامُهُمْ وَ إنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ»[١].

ثمّ بقوا من بعده، فتقرّبوا إلى أئمّة الضلالة والدعاة إلى النار بالزور والكذب والبهتان، فولّوهم الأعمال وحملوهم على رقاب الناس، وأكلوا بهم الدنيا، وإنّما الناس مع الملوك والدنيا إلّا من عصم الله ...[٢].

نعم، لقد توسّع نطاق الكذب في العهد الأموي المشؤوم والعهد العبّاسي المظلم على الرسالة الإسلاميّة لمصالح سياسيّة ومطامع دنيويّة أو لأغراض شخصيّة. ونقلت حكايات كثيرة في المصادر الرجاليّة وغيرها تشير إلى كثرة التلاعب بالأسانيد والأخبار.

فقد نقل الذهبي عن إبراهيم بن سليمان بأنّه قال: سمعت أبا العزّ بن كادش يقول: وضعت حديثاً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأقرّ عندي بذلك.

وروي عن أبي علي بن الحسن الحافظ يقول: قال لي ابن كادش: وضع فلان حديثاً في حقّ عليّ، ووضعت أنا في حقّ أبي بكر حديثاً، بالله أليس فعلت جيّداً؟!

ثمّ قال الذهبي: هذا يدلّ على جهله؛ يفتخر بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[٣].

---

(١) المنافقون: ٤.

(٢) الكافي: ١/ ٥٠ ح١، راجع أيضاً: سليم بن قيس: ١٠٣، والخصال: ٢٥٥، والاحتجاج: ٢٦٣ و٤٤٦، والإيضاح للمفيد: ٦٠، ورسالة في المهر، له: ٢٨، والصراط المستقيم: ٣/ ١٥٦، والغيبة للنعماني: ٧٥، وتحف العقول: ١٩٣.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٥٥٩، وراجع أيضاً: لسان الميزان: ١/ ٢٣٤، وميزان الاعتدال:

وفي أحمد بن محمد أبو بشر الكندي، قال ابن حبّان: كان ممّن يضع المتون ويقلّب الأسانيد ... لعلّه قد قلّب على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث، كتبت أنا منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث، لم أشكّ أنّه قلبّها[١].

وفي الحسن بن عمارة بن المضرّب: فقيه كبير، كذّاب، ساقط، قال شعبة: من أراد أن ينظر إلى أكذب الناس، فلينظر إلى الحسن بن عمارة[٢].

وفي عليّ بن الجهم بن بدر السامي: كان أكذب خلق اللّه، مشهوراً بالنصب، كثير الحطّ على عليّ وأهل البيت، وقيل: إنّه كان يلعن أباه لِمَ سمّاه عليّاً[٣].

وهذا عبد المغيث بن زهير الحنبلي ألّف كتاباً في فضائل يزيد[٤].

ومحمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد، يقول الخطيب فيه: كان لو طار طائر لقال: حدّثنا ثعلب عن ابن الأعرابي ويذكر في معنى ذلك شيئاً، وصنّف جزءًا في فضل معاوية[٥].

ونقل العلّامة الأميني عن القرطبي بأنّه قيل لأبي‌عصمة: من أين لك عن عكرمة، عن ابن عبّاس في فضل سُوَر القرآن، سورة سورة؟ فقال: إنّي رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي

← ١/١١٨، وشذرات الذهب: ٤/٧٨، والمنتظم: ١٠/٢٨.

(١) المجروحين: ١/١٥٦، والضعفاء والمتروكون: ١٢٤، وميزان الاعتدال: ١/١٤٩ رقم ٥٨٢، وتذكرة الحفّاظ: ٣/٨٠٣ رقم ٧٩٣.

(٢) ميزان الاعتدال: ١/٥١٣ رقم ١٩١٨، وتهذيب الكمال: ٦/٢٦٥ رقم ١٢٥٢.

(٣) لسان الميزان: ٤/٢٤٢ رقم ٥٧٦٦.

(٤) شذرات الذهب: ٣/٤٥٣، حوادث سنة: ٥٨٣.

(٥) تاريخ بغداد: ٢/٣٥٧، ولسان الميزان: ٥/٤٨٥ رقم ٨١٨٦، وسير أعلام النبلاء: ١٥/٥١٠.

محمد بن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة[1].

وقال: قد ذكر الحاكم وغيره من شيوخ المحدّثين أنّ رجلاً من الزهّاد انتدب في وضع أحاديث في فضل القرآن وسوره، فقيل له: لِمَ فعلت هذا؟ فقال: رأيت الناس زهدوا في القرآن، فأحببت أن أرغّبهم فيه، فقيل: فإنّ النبي ﷺ قال: «من كذب عليّ متعمّداً، فليتبوّأ مقعده من النار»، فقال: أنا ما كذبت عليه، إنّما كذبت له!!![2]

قال ابن الجوزي: عن أبي أنس الحراني أنّ المختار الثقفي قال لرجل من أصحاب الحديث: ضع لي حديثاً عن النبي ﷺ؛ إنّي كائن بعده خليفة وطالب له بترة ولده، وهذه عشرة آلاف درهم وخلعة وخادم ومركوب.

فقال الرجل: أمّا عن النبي ﷺ فلا ولكن اختر من شئت من الصحابة، وأحطك من الثمن ماشئت.

فقال المختار: عن النبيّ ﷺ يكون الحديث أجدى وأنفع.

فقال له المحدّث: ولكن العذاب عليه أشدّ وأبلغ[3].

روى ابن أبي الحديد، عن أبي جعفر الإسكافي أحد شيوخ المعتزلة، قال: إنّ معاوية وضع قوماً من الصحابة وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في عليّ عليه السلام تقتضي الطعن فيه والبراءة منه، وجعل لهم على ذلك جُعلاً يُرغَب في مثله، فاختلقوا ما أرضاه، منهم: أبو هريرة وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين: عروة بن الزبير[4].

---

(١) الغدير: ٥/٤٤٧، نقلاً عن التذكار للقرطبي: ١٥٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الموضوعات في الآثار والأخبار: ١٢٠، نقلاً عن الموضوعات لابن الجوزي.

(٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٤/٦٣، باب ٥٦.

وقد ألّف القوم كتباً عديدة في هذا الموضوع، منها:

كتاب الضعفاء الصغير: للبخاري محمد بن إسماعيل، المتوفّى: ٢٥٦.

الضعفاء والمتروكون: للنسائي أحمد بن شعيب، المتوفّى: ٣٠٣.

الضعفاء الكبير: للعقيلي أبي جعفر محمد بن عمرو المكّي، المتوفّى: ٣٢٢.

الجرح والتعديل: للرازي عبد الرحمن بن أبي حاتم، المتوفّى: ٣٢٧هـ.

المجروحين: لابن حبّان التميمي البستي، المتوفّى: ٣٥٤.

الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد عبد الله الجرجاني، المتوفّى: ٣٦٥.

الضعفاء والمتروكون: للدارقطني أبي الحسن البغدادي، المتوفّى: ٣٨٥.

معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة: لابن القيسراني، المتوفّى: ٥٠٧.

الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير: للجوزقاني، المتوفّى: ٥٤٣.

الضعفاء والمتروكون: لابن الجوزي أبي الفرج، المتوفّى: ٥٩٧.

الموضوعات: للصاغاني، أبي الفضائل، المتوفّى: ٦٥٠.

المغني في الضعفاء: للذهبي، المتوفّى: ٧٤٨.

اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي، المتوفّى: ٩١١.

الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: لملّا علي القاري المتوفّى: ١٠١٤.

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: للشوكاني المتوفّى: ١٢٥٠.

هذا كلّه يدلّ على وجود أحاديث موضوعة كثيرة اصطنعتها الأيادي الصنيعة وبثّتها بين أحاديثهم.

إلّا أنّ للشيعة الإماميّة ميزات في هذا الصعيد إذ لم يقعوا في الشراك الذي وقع فيها علماء المذاهب الإسلاميّة الأخرى؛ حيث إنّ الأئمّة الأطهار عليهم السلام قد تصدّوا لهذه الظاهرة من أوّل يوم انتشر فيه الحديث.

فبعد أن رأوا عدّة من أصحاب الأهواء الباطلة والآراء الفاسدة أخذوا

يتلاعبون في الأحاديث الشريفة، ويحرّفون الشريعة النبويّة، ويدسّون في آثار العترة الطاهرة، أعلنوا التبرّي منهم، ووصفوهم بالكذّابين والوضّاعين، ولعنوهم أشدّ اللعن، ليُسقطوا عند الناس، وأمروا الشيعة بعدم الأخذ عنهم؛ لكي تمحّص الأحاديث من الدسائس، والحقائق من المنكرات.

كما روى الكشّي أنّ أحداً من الغلاة، حين ذكر شيئاً من غلوّ يونس ابن ظبيان، عند أبي الحسن عليه السلام، فغضب غضباً لم يملك نفسه ثمّ قال عليه السلام للرجل: أخرج عنّي لعنك اللّه ولعن من حدّثك، ولعن يونس بن ظبيان ألف لعنة يتبعها ألف لعنة، كلّ لعنة تبلغك قعر جهنّم ... أما إنّ يونس مع أبي الخطّاب في أشدّ العذاب مقرونان، وأصحابهما إلى ذلك الشيطان مع فرعون وآل فرعون في أشدّ العذاب ...[1].

وعن علي بن أبي حمزة البطائني قال: سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام يقول: لعن اللّه محمّد بن بشير، وأذاقه حرّ الحديد؛ إنّه يكذب علي، برئ اللّه منه، وبرئت إلى اللّه منه ... يا علي! ما أحد اجترء أن يتعمّد الكذب علينا، إلّا أذاقه اللّه حرّ الحديد، وإنّ بياناً كذب على عليّ بن الحسين عليه السلام فأذاقه اللّه حرّ الحديد، وإنّ المغيرة ابن سعيد كذب على أبي جعفر عليه السلام فأذاقه اللّه حرّ الحديد، وإنّ أبا الخطّاب كذب على أبي فأذاقه اللّه حرّ الحديد ...[2].

بعد كلّ هذا، لا يمكننا الاطمئنان بكلّ حديث وصل إلينا؛ إلّا بعد الفحص والتفتيش حتّى نحصل على الأخبار الصادرة حقّاً عنهم عليهم أفضل الصلاة والسلام.

---

(١) رجال الكشّي: ٣٦٤ رقم ٦٧٣.

(٢) رجال الكشّي: ٤٨٢ رقم ٩٠٩.

﴿٢﴾

المدخل إلى علم الرجال والدراية ـ ٢

اهتمام الأئمة عليهم السلام بالدراية

وبمراجعة أحاديث الباب، يعلم اهتمام الأئمة عليهم السلام بدراية الحديث، كما ورد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «عليكم بالدرايات لا بالروايات»(١).

وعنه عليه السلام أيضاً: «همّة السفهاء الرواية، وهمّة العلماء الدراية»(٢).

عن الصادق عليه السلام: «حديث تدريه، خير من ألف ترويه، ولايكون الرجل منكم فقيهاً حتّى يعرف معاريض كلامنا، وأنّ الكلمة من كلامنا لتنصرف على سبعين وجهاً»(٣).

وعن أبي جعفر عليه السلام: «يا بنيّ! اعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم ومعرفتهم. فإنّ المعرفة هي الدراية للرواية، وبالدرايات للروايات يعلو المؤمن إلى أقصى درجات الإيمان ...»(٤).

---

(١) بحارالأنوار: ٢/١٦٠ ح١٢، و٢٠٦ ح٦٧.

(٢) كنز الفوائد: ٢/٣١، وإرشاد القلوب: ١٤، عدّة الداعي: ٧٦، وبحار الأنوار: ٢/١٦٠ ح١٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢/١٨٤ ح٥.

(٤) بحار الأنوار: ٢/١٨٤ ح ٤.

وعن أمير المؤمنين عليه السلام : «إذا حدّثتم بحديث، فاسندوه إلى الذي حدّثكم، فإنّ كان حقّاً فلكم، وإن كان كذباً فعليه»(١).

وقال الكشّي: سأل بعض الأصحاب من يونس بن عبد الرحمن: يا أبا محمد! ما أشدّك في الحديث، وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا فما الذي يحملك على ردّ الأحاديث؟!

فقال: حدّثني هشام بن الحكم أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا تقبلوا علينا حديثاً، إلّا ما وافق القرآن والسنّة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدّمة؛ فإنّ المغيرة بن سعيد ـ لعنه الله ـ دسّ في كتب أصحاب أبي، أحاديث لم يحدّث بها أبي».

قال يونس: وافيت العراق، فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر عليه السلام ووجدت أصحاب أبي عبد الله عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم، وأخذت كتبهم، فعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أحاديث أبي عبد الله عليه السلام ـ إلى أن قال عليه السلام ـ: «فإنّ مع كلّ قول منّا حقيقة وعليه نوراً، فما لا حقيقة معه ولا نور عليه، فذلك من قول الشيطان»(٢).

عن أبي عبد الله عليه السلام: «رواة الكتاب كثير، ورعاته قليل، فكم من مستنسخ للحديث مستغش للكتاب. والعلماء تحزنهم الرواية»(٣).

ماورد عن الأئمّة عليهم السلام في توثيق الرواة، وإرجاع الناس إليهم

عن الحسن بن يقطين، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: جعلت فداك!

---

(١) الكافي: ١/٥٢ ح٧.

(٢) رجال الكشّي: ٢٢٤ رقم ٤٠١.

(٣) بحار الأنوار: ٢/٢٠٦ ح٩٨.

إنّي لا أكاد أصل إليك أسألك عن كلّ ما أحتاج إليه من معالم ديني، أفيونس بن عبد الرحمن ثقة، آخذ عنه ما أحتاج من معالم ديني؟ فقال: «نعم»(١).

عن أحمد بن إسحاق، عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته وقلت: من أعامل؟ وعمّن آخذ؟ وقول من أقبل؟

فقال: «العمري ثقتي، فما أدّى إليك عنّي، فعنّي يؤدّي. وما قال لك عنّي، فعنّي يقول. فاسمع له! وأطع! فإنّه الثقة المأمون». قال: وسألت أبا محمد عليه السلام عن مثل ذلك، فقال: «العمري وابنه ثقتان ...»(٢).

عن مسلم بن أبي حيّة، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام في خدمته، فلمّا أردت أن أفارقه ودّعته، وقلت له: أحبّ أن تزوّدني! قال: «ائت أبان بن تغلب؛ فإنّه قد سمع منّي حديثاً كثيراً، فما روى لك عنّي فاروِ عنّي»(٣).

عن أبان تغلب، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «جالس أهل المدينة، فإنّي أحبّ أن يروا في شيعتنا مثلك»(٤).

عن إبراهيم بن عبد الحميد وغيره، قالوا: قال أبو عبد الله عليه السلام: «رحم الله زرارة بن أعين، لولا زرارة بن أعين، لولا زرارة ونظراؤه، لاندرست أحاديث أبي عليه السلام»(٥).

عن سليمان بن خالد الأقطع، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ما أحد

---

(١) رجال الكشّي: ٤٩٠ رقم ٩٣٥.

(٢) وسائل الشيعة: ٢٧/١٣٨ ح ٣٣٤١٩.

(٣) رجال الكشّي: ٣٣١ رقم ٦٠٤.

(٤) رجال الكشّي: ٣٣٠ رقم ٦٠٣.

(٥) رجال الكشّي: ١٣٦ رقم ٢١٧.

أحيا ذكرنا وأحاديث أبيعليه السلام، إلّا زرارة، وأبو بصير ليث المرادي، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية العجلي، ولولا هؤلاء، ماكان أحد يستنبط هذا. هؤلاء حفّاظ الدين، وأمناء أبيعليه السلام على حلال الله وحرامه، وهم السابقون إلينا في الدنيا، والسابقون إلينا في الآخرة»[١].

قال أبو عبد اللهعليه السلام للفيض بن المختار: فإذا أردت بحديثنا، فعليك بهذا الجالس، وأومى بيده إلى رجل من أصحابه، فسألت أصحابنا عنه، فقالوا: زرارة بن أعين[٢].

عن عبد الله بن أبي يعفور، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّه ليس كلّ ساعة ألقاك، ولا يمكن القدوم، ويجيء الرجل من أصحابنا، فيسألني، وليس عندي كلّما يسألني عنه، قال: فما يمنعك من محمّد بن مسلم الثقفي؛ فإنّه قد سمع من أبي، وكان عنده وجيهاً[٣].

عن شعيب العقرقوفي، قال: قلت لأبي عبد اللهعليه السلام: ربما احتجنا أن نسأل عن الشيء فمن نسأل؟ قال: عليك بالأسدي، يعنى أبا بصير[٤].

عن علي بن المسيّب، قال: قلت للرضاعليه السلام: شقّتي بعيدة، ولست أصل إليك في كلّ وقت، فممّن آخذ معالم ديني؟ فقال: من زكريّا بن آدم القمّي، المأمون على الدين والدنيا[٥].

فقال أبو عبد اللهعليه السلام: أمّا ماروواه زرارة، عن أبي جعفرعليه السلام، فلا يجوز

(١) رجال الكشّي: ١٣٦ رقم ٢١٩.

(٢) رجال الكشّي: ١٣٦ رقم ٢١٦، والوسائل: ٢٧/١٤٣.

(٣) رجال الكشّي: ١٦١ رقم ٢٧٣، والوسائل: ٢٧/١٤٤.

(٤) رجال الكشّي: ١٧١ رقم ٢٩١، والوسائل: ٢٧/١٤٢.

(٥) رجال الكشّي: ٥٩٥ رقم ١١١٢.

لي ردّه[١].

عرض الكتب على المعصومين عليهم السلام وثناؤهم على مؤلّفيها

عن أبي جعفر الجعفري أنّه قال: أدخلت كتاب يوم وليلة، الذي ألّفه يونس بن عبد الرحمن، على أبي الحسن العسكري عليه السلام، فنظر فيه وتصفّحه كلّه؛ ثمّ قال: «هذا ديني، ودين آبائي، وهو الحقّ كلّه»[٢].

عن أحمد بن أبي خلف، ظئر أبي جعفر عليه السلام، قال: كنت مريضاً فدخل عليّ أبو جعفر عليه السلام يعودني في مرضي؛ فإذا عند رأسي كتاب يوم وليلة، فجعل يتصفّحه ورقة ورقة، حتّى أتى عليه من أوّله إلى آخره، وجعل يقول: «رحم اللّه يونس! رحم اللّه يونس! رحم اللّه يونس!»[٣].

قال الشيخ الطوسي في ترجمة عبيد اللّه بن علي الحلبي: له كتاب مصنّف معمول عليه. وقيل: إنّه عرض على الصادق عليه السلام، فلمّا رآه استحسنه، وقال: «ليس لهؤلاء (يعني المخالفين) مثله»[٤].

روى الكشّي عن أبي محمّد الفضل بن شاذان فذكر أنّه دخل على أبي محمد عليه السلام، فلمّا أراد أن يخرج، سقط منه كتاب في حضنه، ملفوف في رداء له، فتناوله أبو محمد عليه السلام ونظر فيه، وكان الكتاب من تصنيف الفضل، وترحّم عليه، وذكر أنّه قال: «أغبط أهل خراسان بمكان الفضل بن شاذان

---

(١) رجال الكشّي: ١٣٤ رقم ٢١١.

(٢) رجال الكشّي: ٤٨٤ رقم ٩١٥.

(٣) رجال الكشّي: ٤٨٤ رقم ٩١٣.

(٤) الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٥.

وكونه بين أظهرهم»[١].

فضل الدراية عند العلماء

قال الشهيد الثاني رحمه الله: وأمّا علم الحديث، فهو من أجلّ العلوم قدراً، وأعلاها رتبةً، وأعظمها مثوبةً بعد القرآن...[٢].

وقال المحدّث النوري رحمه الله: إعلم أنّ علم الحديث علم شريف؛ بل هو أشرف العلوم؛ فإنّ غايته الفوز بالسعادة الأبديّة، والتحلّي بالسنن النبويّة، والآداب العلويّة، وبه يدرك الفوز بالمعارف الحقّة ما لا يدرك من غيره، ومنه يتبيّن الحلال والحرام، والفرائض والسنن، وطرق تهذيب النفس وصفاتها[٣].

وقال صاحب المعالم رحمه الله: إنّ إعطاء الحديث حقّه من الرواية والدراية، أمر مهمّ لمن أراد التفقّه في الدّين ... وقد كان للسّلف الصالح رضوان اللّه عليهم، مزيد اعتناء بشأنه، وشدّة اهتمام بروايته وعرفانه ...، ثمّ خلف من بعدهم خلف، أضاعوا حقّه وجهلوا قدره، فاقتصروا من روايته على أدنى مراتبها وألقوا حبل درايته على غاربها[٤].

وقد عقّب المحدّث النوري رحمه الله ما قاله صاحب المعالم، بقوله: وأمّا قول صاحب المعالم «ثمّ خلف من بعدهم» فلَعَمْري أنّه لو كان في عصرنا؛ لأقام على الحديث المآتم، وبكى عليه بكاء الثكلى؛ فإنّ أهله ألقوا حبل أدنى

---

(١) رجال الكشّي: ٢ ٥٤٢ رقم ١٠٢٧.

(٢) منية المريد: ١٩١.

(٣) مستدرك الوسائل: ٣/٨٧٥.

(٤) بحار الأنوار: ١٠٩/٣.

مراتب الرواية أيضاً على غاربها...[١].

عن والد شيخنا البهائي ﷺ: إعلم أنّ علم الحديث علم شريف جليل ... من حرمه، حرم خيراً عظيماً، ومن رزقه، رزق فضلاً جسيماً[٢].

وقال السيّد الكاظمي الأعرجي: لمّا كان معرفة مقامات الرجال ممّا يدور عليه قبول الأخبار وردّها، وخاصّة في التراجيح، وجب الفحص عنهم، كيف لا؟! ونحن إنّما نتناول معالم الدين منهم[٣].

(١) مستدرك الوسائل: ٨٧٦/٣.

(٢) وصول الأخيار: ١٢١.

(٣) عدّة الرجال: ٤٣/١.

﴿٣﴾

تعريف علم الرجال والدراية والفرق بينهما

١ ـ ما هو تعريف علم الرجال؟

٢ ـ ما هو المطلوب من علم الرجال؟

٣ ـ ما هو موضوع علم الرجال، وما هي مسائله؟

٤ ـ ما هو تعريف علم الدراية؟

٥ ـ ما هو موضوع علم الدراية، وما هي مسائله؟

٦ ـ ما الفرق بين علم الدراية، وعلم الرجال؟

٧ ـ ما الفرق بين علم الرجال، وعلم التراجم؟

١ ـ لقد ذكرت لعلم الرجال تعاريف مختلفة. أوضحها هو أنّ: «علم الرجال، يبحث علم فيه عن أحوال الرواة من حيث اتّصافهم بشرائط قبول أخبارهم وعدمه»[١].

٢ ـ والمطلوب من علم الرجال هو:

* تشخيص وتعيين هويّة الراوي باسمه ونسبه وشهرته.

(١) راجع: تنقيح المقال: ١/١٧٢، وكليّات في علم الرجال: ١١.

* معرفة حاله من حيث الوثاقة والضعف.
* معرفة مشايخه وتلاميذه وحياته وعصره وطبقته في الرواية.

فبتعيين اسمه ونسبه وطبقته، تميّز المشتركات وتشخّص المرسلات. كما يترتّب على معرفة حاله من الوثاقة والضعف، قبول حديثه أو ردّه.

٣ ـ موضوع علم الرجال: عبارة عن رواة الحديث الواقعين في طريقه؛ ففيه يبحث عن اتّصاف الراوي بكونه ثقةً أو ضابطاً أو عدلاً أو غير ذلك.

* مسائل علم الرجال: هي معرفة أحوال الراوي، ككون «زرارة ثقة»، وأنّ «وَهْب بن وَهْب ضعيف»، فهو يعطي ضابطة كلّية للمستنبط بأنّ كلّ ما رواه «زرارة» حجّة، وما رواه «وَهْب»، ليس بحجّة[١].

٤ ـ الدراية في اللغة: بمعنى مطلق العلم[٢]، وعن بعض مشايخنا هي العلم بدقّة وإمعان، وفي الاصطلاح: هي العلم الباحث عن الحالات العارضة على الحديث من جانب المتن والسند.

٥ ـ إنّ موضوع علم الدراية: هو سند الحديث ومتنه.

* ومسائله: هي الأحوال العارضة لسند الحديث ومتنه، من كونه صحيحاً أو غير صحيح، ومضطرباً أو غير مضطرب.
* وغايته: هي تمييز الروايات المعتبرة عن غيرها.

٦ ـ يبحث في علم الرجال عن آحاد الرواة على وجه التفصيل جرحاً وتعديلاً، ويبحث في علم الدراية عن الأحوال الطارئة على الحديث باعتبار مجموع من وقع في السند[٣]، أو المتن[٤].

---

(١) راجع: كلّيّات في علم الرجال: ١٢.

(٢) راجع: المصباح المنير: ١/١٩٤، والقاموس المحيط: ٤/٣٢٩.

(٣) كتقسيمه إلى الصحيح والموثّق والحسن والضعيف والمرسل والمرفوع و....

(٤) كتقسيمه إلى النصّ والظاهر، أو المجمل والمبيّن، أو المضطرب و....

٧ ـ علم الرجال كما مرّ: يبحث عن أحوال الرجال، الذين تتكوّن منهم أسانيد الأحاديث، من حيث الوثاقة وغيرها.

وأمّا علم التراجم: فهو يبحث عن أحوال الشخصيّات من العلماء وغيرهم، سواء كانوا رواة للحديث أم لا؟

فالمطلوب من التراجم هو التعرّف على أحوال الأشخاص، لا من حيث الوثاقة والضعف؛ بل من حيث دورهم في حقول العلم والأدب والفنّ والصناعة والسياسة والاجتماع، وتأثيرهم في الأحداث والوقائع، إلى غير ذلك[١].

التمارين:

* علي بن إبراهيم، عن أبيه، وعن أحمد بن محمد بن خالد، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا حدّثتم بحديث، فاسندوه إلى الذي حدّثكم، فإنّ كان حقّاً فلكم، وإن كان كذباً فعليه»[٢].
* إذا أردنا أن نعرف وثاقة أحمد بن محمّد بن خالد وعدمها، إلى أيّ علم نرجع؟ أُذكر رجاءً قول أحد من الرجاليّين في وثاقته وعدمه.
* إذا أردنا أن نعلم أنّ لمحمد بن خالد كتاباً أو لا، إلى أيّ علم لابدّ أن ترجع؟ أُذكر رجاءً أسماء خمسة كتب من تأليفات أحمد بن محمّد بن خالد.

---

(١) كليّات في علم الرجال: ١٣ ـ ١٥.

(٢) الكافي: ١/ ٥٢ ح ٧.

﴿٤﴾

كيفيّة تشخيص اعتبار الحديث عن غيره

٨ ـ ما هو المراد من الثقة، والموثّق، والممدوح، والضعيف، والمجهول، والمهمل؟

٩ ـ ما المراد من الحديث الصحيح والموثّق والحسن والمعتبر؟

١٠ ـ كيف نمهّد لعمليّة تشخيص اعتبار الحديث وعدمه؟

١١ ـ اذكر نموذجاً من عمليّة البحث عن رجال الحديث؟

٨ ـ إنّ المراد من الثقة: هو كلّ راوٍ إماميّ، عادل، ضابط.

والمراد من الموثّق: هو كلّ راوٍ غير إمامي ثقة.

والمراد من الممدوح: هو كلّ إماميّ، ممدوح، دون مرتبة الوثاقة، والمراد من الضعيف: هو كلّ راوٍ ورد فيه لفظ دالّ على الذمّ كضعيف، وكذّاب و... .

والمجهول: هو من عنون في الرجال من دون أن يرد فيه مدح، أو ذمّ.

وأمّا المهمل فهو من لم يعنون في الكتب الرجاليّة مع وروده في أسانيد الروايات.

٩ ـ كلّ حديث كان جميع رواته ثقات يطلق عليه «الصحيح» أو «الصحيحة». وكلّ حديث كان أحد رواته أو أكثر، موثّقاً مع كون الباقي

ثقات، يطلق عليه «الموثّق» أو «الموثّقة». وأمّا إذا كان أحد رواته أو أكثر، ممدوحاً مع كون الباقي ثقات، فيطلق عليه «الحسن» أو «الحسنة»؛ وإذا كان أحد رواته ضعيفاً أو مجهولاً أو مهملاً، يطلق عليه «الخبر».

١٠ ـ لتعيين اعتبار الحديث وعدمه، لابدّ من العلم والإلمام بأمور نشير إليها باختصار:

١ ـ العلم بأهميّة علم الرجال وكونه ضروريّاً، وأنّ معرفة رجال الحديث إحدى مقدّمات الاجتهاد، ولا يصير الفقيه فقيهاً ما لم يكن رجاليّاً؛ كما صرّح به المحقّق الطهراني صاحب الذريعة.

وقال العلّامة الحلّي: فإنّ العلم بحال الرواة من أساس الأحكام الشرعيّة، وعليه تبنى القواعد السمعيّة، فيجب على كلّ مجتهد معرفته وعلمه، ولايسوغ له تركه وجهله؛ إذ أكثر الأحكام تستفاد من الأخبار النبويّة والروايات عن الأئمّة المهديّة، - عليهم أفضل الصلاة وأكرم التحيّات - فلابدّ من معرفة الطريق إليهم؛ حيث روى مشايخنا - رحمهم اللّه - عن الثقة وغيره، ومن يُعمل بروايته، ومن لا يجوز الاعتماد على نقله.

٢ ـ العلم بمميّزات الكتب الرجاليّة المتكفّلة بأحوال الرواة؛ لأنّ كلّ واحد من هذه الكتب له مختصّات لابدّ من الاطّلاع عليها.

كما إذا أردنا أن نعلم بأنّ الراوي الفلاني من أصحاب أيّ من المعصومين عليهم السلام، فلابدّ من الرجوع إلى رجال الطوسي، أو البرقي؛ إذ هما متكفّلان هذا الأمر.

وإذا أردنا أن نطّلع على أنّ الراوي الفلاني صاحب تأليف، أو أصل، أم لا؟ فعلينا أن نراجع رجال النجاشي، أو فهرست الطوسي اللذين

يختصّان بهذا الأمر.

وأمّا إذا أردنا الاطّلاع على الروايات الواردة عن المعصومين عليهم السلام في مدح الراوي المعيّن أو ذمّه. فعلينا أن نراجع رجال الكشّي.

وأمّا في معرفة مذاهب الرواة فنرجع إلى رجال النجاشي.

وقد تكفّل كلّ من رجال النجاشي، وفهرست الطوسي، ورجال الكشّي وثاقة الراوي وضعفهم، وقليلاً ما أشار إليهما الطوسي في رجاله.

ولتمييز المشتركات الذي هو العمدة في الباب، فلنراجع الكتاب القيّم «معجم رجال الحديث» للسيّد الخوئي كما أنّ في تشخيص طبقات الرواة نراجع إلى «الموسوعة الرجاليّة» للسيّد البروجردي.

٣ ـ العلم بكيفيّة التوثيقات الصادرة عن أرباب علم الرجال بحقّ راوٍ، أو راويين، المعبّرة عنها بالتوثيقات الخاصّة، أو بحقّ جماعة تحت ضابطة خاصّة وعنوان معيّن، المعبّر عنها بالتوثيقات العامّة.

٤ ـ العلم بمضامين الألفاظ الدالّة على الوثاقة والمدح والضعف والذمّ، كلفظة «ثقة»، هل هي تدلّ على كون الراوي إماميّاً وضابطاً أو لا؟

أو لفظة «أثبت عنه» التي وردت في رجال الشيخ في ثلاثمائة وأربعة وأربعين مورداً، هل هي تدلّ على المدح أو الذمّ، أو لاتدلّ على شيء منهما؟

٥ ـ العلم بما يوجب ضعف الرواية، وسقوطها عن درجة الاعتبار، كالإرسال والوقف والتصحيف والوضع والتدليس وغيرها.

١١ ـ نموذج من البحث عن رجال الحديث:

وقد ورد في الكافي: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن سليمان الفرّاء مولى طربا، عن حديد بن حكيم، عن أبي

عبد الله عليه السلام قال: من عظمت نعمة الله عليه، اشتدّت مؤونة الناس عليه، فاستديموا النعمة باحتمال المؤونة، ولا تعرّضوها للزوال، فقلّ من زالت عنه النعمة، فكادت أن تعود إليه»[١].

فعند ما نريد الفحص عن مكانة رواة الحديث، لابدّ من مراجعة الكتب الرجاليّة المختصّة، كرجال النجاشي ورجال الكشّي ورجال الشيخ وفهرسته، أو نراجع معجم رجال الحديث للسيّد الخوئي، الذي جمع فيه كلّ ما في الكتب الرجاليّة المذكورة، مضافاً إلى نكات رجاليّة اخرى، فنقول:

محمّد بن يحيى، الذي يروي عنه الكليني هو محمّد بن يحيى أبو جعفر العطّار القمّي.

قال النجاشي فيه: «شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الرواية»[٢].

قال النجاشي والشيخ في أحمد بن محمد بن عيسى: «شيخ القمّيّين ووجههم وفقيههم غير مدافع ...»[٣].

قال الشيخ في علي بن الحكم: «ثقة، جليل القدر، له كتاب»[٤].

قال النجاشي في حديد بن حكيم: «ثقة، وجه، متكلّم»[٥].

قال السيّد الخوئي في ترجمة سليمان الفرّاء: «هو سليم الفرّاء»[٦].

قال النجاشي في سليمان الفرّاء المعبرّ عنه بـ(سليم الفرّاء): «ثقة»[٧].

---

(١) الكافي: ٤/٣٧ ح ١.

(٢) رجال النجاشي: ٣٥٣.

(٣) رجال النجاشي: ٨١، والفهرست: ٢٥.

(٤) الفهرست: ٨٧ رقم ٣٦٤.

(٥) رجال النجاشي: ١٤٨ رقم ٣٨٥.

(٦) معجم رجال الحديث: ٨/٢٨٨ رقم ٥٥٣٣.

(٧) رجال النجاشي: ١٩٣ رقم ٥١٦.

قال الشيخ في علي بن الحكم: «ثقة، جليل القدر»(١).

وبعد ما ثبت بأنّ جميع رواة الحديث إماميّون ثقات، تصل النوبة إلى علم الدراية والحديث؛ لتطبيق القاعدة الحديثيّة بأنّ «كلّ حديث رواته إماميّون عدول، فهو صحيح».

وبعد الرجوع إلى علم أصول الفقه، وتطبيق القاعدة الأصوليّة القائلة «بأنّ خبر الثقة حجّة»، فنقول: هذه الرواية صدرت عن المعصوم عليه السلام، وهي حجّة.

وحينئذ نرجع إلى علم الفقه؛ للقيام بعمليّة فقه الحديث، واستنباط الحكم الشرعي فحينئذ نقول: يستحبّ للرجل المتمكّن، الإحسان إلى ذوي الفاقة، ويكره له منعهم عمّا أعطاه الله من النعم.

التمارين:

* قد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: «عليكم بالدرايات لا بالروايات»(٢).
* وعنه عليه السلام أيضاً: «همّة السفهاء الرواية، وهمّة العلماء الدراية»(٣).
* وعن الصادق عليه السلام: «حديث تدريه، خير من ألف ترويه...»(٤).
* ما الفرق بين الدراية والرواية؟
* ما هو المراد من السفهاء؟

---

(١) الفهرست: ٨٧ رقم ٣٦٦.

(٢) بحارالأنوار: ٢/١٦٠ ح ١٢، و٢٠٦ ح ٦٧.

(٣) كنز الفوائد: ٢/٣١، وإرشاد القلوب: ١٤، وعدّة الداعي: ٧٦، وبحار الأنوار: ٢/١٦٠ ح ١٢.

(٤) بحار الأنوار: ٢/١٨٤ ح ٥.

﴿٥﴾

وجه الحاجة إلى علم الرجال

١٢ ـ ما هي أدلّة القائلين بالحاجة إلى علم الرجال؟

١٢ ـ استدلّ على الحاجة إلى علم الرجال بوجوه(١):

الأوّل: حجيّة قول الثقة، وهو يتمّ بأمور.

* قد ثبت بالأدلّة الأربعة حرمة العمل بالظنّ، وأنّه لا يجوز نسبة الحكم إلى الله سبحانه ما لم يثبت ذلك بدليل قطعي، أو بما ينتهي إلى الدليل القطعي.

* ثمّ لا ريب في أنّ العقل لا طريق له إلى إثبات الأحكام الشرعيّة؛ لعدم إحاطته بالجهات الواقعيّة، الداعية إلى جعل الأحكام الشرعيّة؛ نعم يمكن ذلك في موارد قليلة، وهي إدراك العقل الملازمة بين حكم شرعيّ وحكم آخر.

* وأمّا الكتاب العزيز، فهو غير متكفّل ببيان جميع الأحكام، ولا بخصوصيّات ما تكفّل ببيانه.

---

(١) راجع: معجم رجال الحديث: ١/١٩، وتنقيح المقال: ١/١٧٤.

* وأمّا الإجماع الكاشف عن قول المعصومعليه السلام، فهو نادر الوجود، وأمّا غير الكاشف، فهو لا يكون حجّة.

والمحصّل: أنّ استنباط الحكم الشرعي في الغالب، لا يكون إلّا من الروايات المأثورة عن أهل بيت العصمةعليهم السلام.

ومعلوم أنّ كلّ خبر عن معصوم لا يكون حجّة، وإنّما الحجّة هو خصوص خبر الثقة أو الحسن، كما أشبع الكلام فيه في المباحث الأصوليّة.

ومن الواضح أنّ تشخيص ذلك لا يكون إلّا بمراجعة علم الرجال، ومعرفة أحوالهم، وتمييز الثقة والحسن عن غيرهما[1].

الثاني: الرجوع إلى صفات الراوي في الأخبار العلاجيّة.

* إنّ الأخبار العلاجيّة تأمر بالرجوع إلى صفات الراوي من الأعدليّة والأفقهيّة، حتّى يرتفع به التعارض بين الخبرين بترجيح أحدهما على الآخر.

ومن المعلوم أنّ إحراز هذه الصفات في الرواة، لا يحصل إلّا بالمراجعة إلى علم الرجال.

الثالث: وجود الوضّاعين والمدلّسين في الرواة

* لاريب في وجود الوضّاعين والمتعمّدين للكذب بين الرواة كما ورد عن الصادقعليه السلام «إنّ المغيرة بن سعيد دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث

---

(١) راجع: معجم رجال الحديث: ١/ ١٩.

لم يحدّث بها أبي»[١].

وقال أيضاً: «إنّا أهل بيت صادقون، لانخلو من كذّاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس»[٢].

وهذا القسم من الروايات يثبت به المدّعى على كلّ تقدير، سواء أصحّت الروايات أم لم تصحّ؛ لأنّها إنّ كانت صحيحة، يثبت وجود روايات مفتعلة على لسان المعصومين عليهم السلام، وإن كانت مكذوبة، فيثبت أيضاً وجود تلك الروايات المصنوعة في الكتب الروائيّة.

الرابع: السيرة المستمرّة على تدوين الكتب الرجاليّة

* قد استقرّت سيرة العلماء قديماً وحديثاً على تدوين الكتب الرجاليّة وتنقيحها والرجوع إليها في معرفة أحوال الرواة والعمل بها،كما صرّح به الشيخ الطوسي في العدّة بقوله: «إنّا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، فوثّقت الثقات منهم، وضعّفت الضعفاء، وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته، ومن لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم، وذمّوا المذموم، وقالوا: فلان متّهم في حديثه، وفلان كذّاب، وفلان مخلّط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفيّ، وفلان فطحيّ، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها، وصنّفوا في ذلك الكتب، واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارستهم»[٣].

---

(١) رجال الكشّي: ٢٢٤ رقم ٤٠١.

(٢) رجال الكشّي: ١٠٨ رقم ١٧٤، و٣٠٥ رقم ٥٤٩.

(٣) عدّة الأُصول: ١/ ٣٦٦.

وتؤيّده الكتب الرجاليّة المؤلّفة في عصر الأئمّة عليهم السلام، كما صرّح به في تراجمهم.

كعبد الله بن جَبَلة، المتوفّى سنة ٢١٩، من أصحاب الكاظم عليه السلام؛ بل له رواية عن الصادق عليه السلام[١]، له كتاب الرجال[٢].

والحسن بن علي بن فضّال، المتوفّى سنة ٢٢٤، من أصحاب الكاظم عليه السلام، له كتاب الرجال[٣].

وكذا ابنه علي بن الحسن المتولد سنة ٢٠٦، له كتاب الرجال[٤].

والفضل بن شاذان، المولود قبل سنة ١٨٠ من أصحاب الرضا عليه السلام، ينقل عنه الرجاليّون كثيراً.

ومحمّد بن خالد البرقي من أصحاب الكاظم عليه السلام؛ بل له رواية عن الصادق عليه السلام[٥]، له كتاب الرجال.

وابنه أحمد بن محمد بن خالد، المتوفّى سنة ٢٧٤، له كتاب الطبقات وكتاب الرجال[٦].

راجع لتفصيل المقال، ما ذكره المحقّق المتتبع السيّد محسن الأمين في مؤلّفي الشيعة في علم الرجال[٧]

---

(١) كما في التهذيب: ٩ ح ١٢٠٧، والاستبصار: ٤ ح ٦٦٩.

(٢) رجال النجاشي: ٢١٦ رقم ٥٣٦.

(٣) المصدر نفسه: ٣٧ رقم ٧٢.

(٤) المصدر نفسه: ٢٥٧ رقم ٦٧٦.

(٥) كما في الكافي: ٨/١٨٣ ح ٢٠٨.

(٦) رجال النجاشي: ٧٦ رقم ١٨٢.

(٧) أعيان الشيعة: ١/١٤٩، وراجع أيضاً: مصفّى المقال في علم الرجال للمحقّق المتتبع الطهراني.

التمارين:

عن أبي جعفر عليه السلام: «يا بنيّ! اعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم ومعرفتهم ...»[١].

عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا حدّثتم بحديث، فاسندوه إلى الذي حدّثكم، فإن كان حقّاً فلكم، وإن كان كذباً فعليه»[٢].

*** ماهو المراد من قدر رواياتهم؟**

*** ماهو المراد من الإسناد، وما هو دوره في قبول الرواية وردّها؟**

---

(١) بحار الأنوار: ٢/١٨٤ ح ٤.

(٢) الكافي: ١/٥٢ ح ٧.

﴿ ٦ ﴾

وجه الحاجة إلى علم الرجال

١٣ ـ ما هي أدلّة النافين، للحاجة إلى علم الرجال، وما هو الجواب عنها؟

١٣ ـ أنكر بعض الأصحاب من الأخباريّين الحاجة إلى علم الرجال واستدلّوا على ذلك بأمور ذكر المحقّق المامقاني إثنى عشر وجهاً منها[١]. وذكر شيخنا المحقّق السبحاني ثمانية وجوه، ونحن نكتفي بذكر ثلاثة وجوه.

الأوّل: قطعيّة روايات الكتب الأربعة

قال المحدّث الحرّ العاملي: إنّا قد علمنا علماً قطعيّاً بالتواتر والأخبار المحفوفة بالقرائن، أنّه قد كان دأب قدمائنا وأئمّتنا عليهم السلام في مدّة تزيد على ثلاثمائة سنة، ضبط الأحاديث وتدوينها في مجالس الأئمّة عليهم السلام وغيرها، وكانت همّة علمائنا مصروفة في تلك المدّة الطويلة في تأليف مايحتاج إليه من أحكام الدين، لتعمل به الشيعة، وقد بذلوا أعمارهم في تصحيحها، وضبطها، وعرضها على أهل العصمة.

---

(١) راجع: تنقيح المقال: ١/ ١٧٥.

واستمرّ ذلك إلى زمان الأئمّة الثلاثة أصحاب الكتب الأربعة، وبقيت تلك المؤلّفات بعدهم أيضاً مدّة، وأنّهم نقلوا كتبهم من تلك الكتب المعلومة، المجمع على ثبوتها، وكثير من تلك، وصلت إلينا[1].

وقال في موضع آخر: إنّ جميع علماء الإماميّة أجمعوا على اعتبار الكتب الأربعة، والعمل بها، والشهادة بكونها منقولة عن الأصول الأربعمائة المجمع عليها، المعروضة على الأئمةعليهم السلام؛ بل بعضهم يدّعي انحصار المعتمدة في الفروع، أو الكتب المتواترة فيها[2].

قال السيّد الخوئي: ذهب جماعة من المحدّثين إلى أنّ روايات الكتب الأربعة قطعيّة الصدور، وهذا القول باطل من أصله؛ إذ كيف يمكن دعوى القطع بصدور رواية رواها واحد عن واحد، ولا سيّما أنّ في رواة الكتب الأربعة من هو معروف بالكذب والوضع؟![3].

ودعوى القطع بصدقهم في خصوص روايات الكتب الأربعة ـ لقرائن دلّت على ذلك ـ لا أساس لها؛ فإنّها بلا بيّنة وبرهان[4].

ثمّ نقل ما ذكره في الوسائل فأجاب عنه بما هذا ملخّصه:

---

(١) وسائل الشيعة: ٣٠/١٩٣. طبعة آل البيت، وراجع أيضاً: الحدائق الناضرة: ١/٢٠.

(٢) الفوائد الطوسيّة: ١٠، الفائدة الأولى.

(٣) كما قال النجاشي في عبد الرحمن بن كثير: «كان ضعيفاً غمز أصحابنا عليه، وقالوا: كان يضع الحديث». رجال النجاشي: ٢٣٤. وقع هذا في أسناد اثنتين وأربعين رواية. راجع: معجم رجال الحديث: ٩/٣٤٤.

وقال العلّامة في المفضّل بن صالح أبي جميلة: «ضعيف، كذّاب، يضع الحديث». الخلاصة: ٢٥٨. وقد وقع بعنوان المفضّل بن صالح وأبي جميلة في أسناد جملة من الروايات تبلغ مائة وخمسة وخمسين مورداً. راجع: معجم رجال الحديث: ١٨/٢٧٧ و٢١/٩٦.

(٤) معجم رجال الحديث: ١/٢٢. ويأتي الكلام في ذلك مفصّلاً عند البحث في التوثيقات العامّة.

اولاً: إنّ أصحاب الأئمةعليهم السلام، وإن بذلوا غاية جهدهم في أمر الحديث، إلّا أنّ كونهم في دور التقيّة، وعدم تمكنّهم من نشر الأحاديث علناً، ممّا لايشكّ فيه ذو مسكة، ومع ذلك كيف يمكن دعوى أنّها قطعيّة الصدور؟

وثانياً: أنّ الاهتمام المزبور غاية ما يورثه العلم بصدور هذه الكتب عن أربابها، ولا يحصل لنا العلم بصدور رواياتها عن المعصومينعليهم السلام؛ لأنّ أرباب الكتب لم يكونوا كلّهم ثقاتاً، أو ممّن لا يحتمل السهو والاشتباه فيهم، وهكذا من روى عنه صاحب الكتب.

ثمّ استدلّ بما ذكره الشيخ في العدّة: «... إنّ واحداً منهم إذا أفتى بشيء لا يعرفونه سألوه من أين قلت هذا؟ فإذا أحالهم إلى كتب معروف، أو أصل مشهور، وكان روايه ثقة لا ينكر حديثه، سكتوا، وسلّموا الأمر في ذلك وقبلوا قوله»[1].

فإنّ دلالة هذا الكلام على أنّ روايات الكتب المعروفة لم تكن قطعيّة الصدور، وإنّما يلزم قبولها بشرط أن تكون رواتها ثقات، للإجماع على حجيّتها حينئذ واضحة ظاهرة ...

وعلى الجملة: إنّ دعوى القطع بصدور جميع روايات الكتب الأربعة من المعصومينعليهم السلام واضحة البطلان، ويؤكّد ذلك أنّ أرباب هذه الكتب بأنفسهم لم يكونوا يعتقدون ذلك[2].

---

(١) العدّة في الأصول: ١/ ٣٣٨.

(٢) معجم رجال الحديث: ١/ ٢٤.

الثاني: عمل المشهور جابر لضعف السند

ذهب بعضهم إلى أنّ كلّ خبر عمل به المشهور فهو حجّة، سواء أكان الراوي ثقة، أم لا، وكلّ خبر لم يعمل به المشهور فليس بحجّة، وإن كانت رواته ثقات.

وفيه: أنّ معرفة المشهور في كلّ المسائل أمر مشكل؛ لأنّ جملة من المسائل غير معنونة في كتبهم، وجملة أُخرى لاشهرة لها؛ بل اختلفت فيها العلماء كما عنونها العلّامة في كتابه المسمّى بـ «مختلف الشيعة»، وقسم منها يعدّ من الأشهر والمشهور؛ فلامناص إذاً من القول بحجيّة قول الثقات وإن لم يكن مشهوراً.

الثالث: فضح الناس

إنّ علم الرجال علم منكر يجب التحرّز منه؛ لأنّ فيه كشف مساوئ الناس، وقد نهينا عن تجسّس معايبهم، وأُمرنا بالغضّ والستر.

وفيه: أوّلاً: النقض بباب المرافعات؛ حيث إنّ للمنكِر جرح شاهد المدّعي وتكذيبه، وبالأمر بذكر المعايب في مورد الاستشارة، وغير ذلك ممّا يجوز فيه الاغتياب.

ثانياً: أنّ الأحكام الإلهيّة أولى بالحفظ من الحقوق التي أُشير إليها.

ثالثاً: سقوط حرمة المقدّمة المنحصرة، إذا توقّف عليها واجب أهمّ، كإنقاذ الغريق عند كونه أجنبيّة، أو توقّفه على غصب في الآلة، أو الطريق أو غيرهما.

رابعاً: صدور ذلك عن أئمّتنا بالنسبة إلى كثير من الرواة المجروحين

بالاعتقاد والجوارح[١].

التمارين:

حدّثنا محمّد بن الحسن قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفّار، عن علي بن محمّد القاساني، عن القاسم بن محمد الاصفهاني، عن سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا رأيتم العالم محبّاً للدنيا، فاتّهموه على دينكم؛ فإنّ كلّ محبّ يحوط بما أحبّ، وقال: أوحى الله عزّ وجل إلى داود عليه السلام: لا تجعل بيني وبينك عالماً مفتوناً بالدنيا فيصدّك عن طريق محبّتي؛ فإنّ أولئك قطّاع طريق عبادي المريدين؛ إنّ أدنى ما أنا صانع بهم، أن أنزع حلاوة مناجاتي من قلوبهم[٢].

* ما هو المراد من الاتّهام؟
* ما ذا قال النجاشي في حقّ محمّد بن الحسن الصفّار؟
* اذكر ثلاثة من كتب محمّد بن الحسن الصفّار.
* من هو مؤلّف كتاب بصائر الدرجات من بين الرواة الواقعة في السند؟ وما هو موضوع هذا الكتاب؟

---

(١) راجع: تنقيح المقال: ١/١٧٦.

(٢) علل الشرايع: ٢/٣٩٤ ح ١٢، والكافي: ١/٤٦ ح ٤.

الأصول الرجاليّة

﴿٧﴾

الأصول الرجاليّة الأوّليّة ـ ١

١٤ ـ من هو مؤلّف رجال الكشّي؟

١٥ ـ ما هو اسم رجال الكشّي، وهل وصل إلينا؟

١٦ ـ من هذّب رجال الكشّي ولماذا؟

١٧ ـ ماهو أهمّ خصوصيّات رجال الكشّي؟

١٨ ـ من هو مؤلّف رجال النجاشي؟

١٩ ـ ماهو الداعي لتأليف هذا الكتاب؟

٢٠ ـ ماهو أهمّ مميّزات رجال النجاشي؟

رجال الكشّي:

١٤ ـ رجال الكشّي هو: تأليف محمّد بن عمر بن عبد العزيز، المعروف بالكشّي، وكان معاصراً للكليني.

وقال النجاشي فيه: «كان ثقة، عيناً، وروى عن الضعفاء كثيراً، وصحب العيّاشي، وأخذ عنه، وتخرّج عليه، له كتاب الرجال، كثير العلم، وفيه

أغلاط كثيرة»[1].

وقال الشيخ الطوسي: «ثقة، بصير بالأخبار والرجال»[2].

١٥ ـ أسمى الكشّي رجاله بـ «معرفة الرجال» أو «معرفة الناقلين عن الأئمّة الصادقين» وكان موجوداً عند السيّد بن طاووس والشهيد الثاني؛ ولكنّه لم يصل إلينا. والموجود من رجال الكشّي في هذه الأعصار، هو كتاب «اختيار معرفة الرجال».

١٦ ـ وكان رجال الكشّي جامعاً لرواة العامّة والخاصّة[3]، ومشتملاً على الهفوات والاشتباهات، وقد قام الشيخ الطوسي، بتلخيصه، وأسقط منه الفضلات وسمّاه بـ«اختيار الرجال».

١٧ ـ ومن خصوصيّات رجال الكشّي:

* نقله الروايات المتعلّقة بالرواة، بحيث يمهّد للقارىء الواعي، تمييز الثقة عن الضعيف.
* تأليفه على نهج الطبقات، مبتدئاً بأصحاب الرسول والوصيّ إلى أن يصل إلى أصحاب العسكرى، صلوات الله عليهم أجمعين.

---

(١) رجال النجاشي: ٣٧٢ رقم ١٠١٨.

(٢) فهرس الشيخ: ١٤١ رقم ٦٠٤، ورجال الشيخ: ٤٩٧.

(٣) كما صرّح به القهبائي في مجمع الرجال: ٢٥١/١.

رجال النجاشي:

١٨ ـ مؤلّف رجال النجاشي هو: الشيخ أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس الشهير بـ«النجاشي»، المتوفّى سنة: ٤٥٠.

الرجل من نقّاد هذا الفنّ، ومن أجلّائه وأعيانه، وحاز قصب السبق في ميدانه.

قال العلّامة فيه: «إنّه ثقة، معتمد عليه عندي»[١].

قال الحرّ العاملي فيه: «إنّه ثقة، جليل القدر»[٢].

قال السيّد بحر العلوم: «أحمد بن علي النجاشي ﷫ أحد المشائخ الثقات، والعدول الأثبات، من أعظم أركان الجرح والتعديل، وأعلم علماء هذا السبيل، أجمع علماؤنا على الاعتماد عليه، وأطبقوا على الاستناد في أحوال الرجال إليه»[٣].

وقال في موضع آخر: «فهو أبو عذر هذا الأمر[٤]، وسابق حلبته، كما يعلم من كتابه الذي لا نظير له في فنّ الرجال»[٥].

١٩ ـ الحوافز التي دعت النجاشي إلى تأليف هذا الكتاب، هو تعيير قوم من المخالفين بأنّ الإماميّة لا سلف لهم ولا مصنّف.

وقال النجاشي: «هذا قول من لا علم له بالناس، ولا وقف على

---

(١) رجال العلّامة الحلّي: ٢٠، رقم ٥٣.

(٢) أمل الآمل: ٢/١٥ رقم ٣٠.

(٣) رجال السيّد بحر العلوم: ٢/٣٥.

(٤) يقال: فلان أبو عذرها، إذا كان هو الذي افترعها وافتضّها. الصحاح: ٢/٧٣٨ مادّة «عذر»، وتهذيب لسان العرب: ٢/١٥٠، والقاموس المحيط: ٢/٨٩.

(٥) رجال السيّد بحر العلوم: ٢/٣٧٠.

أخبارهم، ولا عرف منازلهم، وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحداً فيعرف منه ...»[١].

٢٠ ـ ولرجال النجاشي مميّزات:

* اختصاصه برجال الشيعة، ولايذكر من غير الشيعي، إلّا إذا كان من الذين رووا عنهم أو صنّف لهم.
* تعرّضه لجرح الرواة وتعديلهم غالباً، استقلالاً، أو استطراداً.
* تثبّت النجاشي في مقالاته، وتأمّله في إفاداته، والمعروف أنّه من أثبت علماء الرجال وأضبطهم.
* سعة معرفة النجاشي بفنّ الرجال، وكثرة اطّلاعه على الأشخاص من جهة معاصرته ومعاشرته لغير واحد منهم، وصحبته لكثير من العارفين بالرجال.
* تأليف هذا الكتاب بعد فهرس الشيخ، وكونه ناظراً فيه؛ وكان المحقّق السيّد البروجردي يعتقد بأنّ رجال النجاشي كالذيل لفهرس الشيخ[٢].

التمارين:

في الكافي: ... عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «المؤمن أصلب من الجبل، الجبل يُستقلّ منه، والمؤمن لا يستقلّ من دينه شيء»[٣].

* أذكر رواية عن رجال الكشّي في مدح زرارة ورواية في ذمّه.
* أذكر رواية عن رجال الكشّي في وجه جمع هاتين الروايتين.

---

(١) رجال النجاشي: ٣. (مقدّمة الكتاب).

(٢) كما صرّح به شيخنا الاستاد العلّامة السبحاني، كليات في علم الرجال: ٦٣.

(٣) الكافي: ٢ / ٢٤١ ح ٣٧.

﴿٨﴾

الأُصول الرجاليّة الأوّليّة ـ ٢

٢١ ـ من هو الشيخ الطوسي؟

٢٢ ـ ماهي مميّزات رجال الطوسي؟

٢٣ ـ لماذا ذكر الشيخ راوياً تارة في أصحاب الأئمّة، وأخرى في باب «من لم يرو عنهم:»؟

٢٤ ـ ما هو أهمّ مميّزات فهرس الطوسي؟

٢١ ـ إنّ المراد من الشيخ الطوسي هو: محمّد بن الحسن الطوسي، المولود سنة: ٣٨٥، والمتوفّى سنة: ٤٦٠.

قال السيّد بحر العلوم: «شيخ الطائفة المحقّة، ورافع أعلام الشريعة الحقّة، إمام الفرقة بعد الأئمّة المعصومين ـ صلوات اللّه عليهم أجمعين ـ عماد الشيعة الإماميّة في كلّ ما يتعلّق بالمذهب والدين، محقّق الأُصول والفروع، ومهذّب فنون المعقول والمسموع، شيخ الطائفة على الإطلاق، ورئيسها الذي تلوى إليه الأعناق، صنّف في جميع علوم الإسلام، وكان القدوة في ذلك والإمام»[١].

---

(١) رجال السيّد بحرالعلوم: ٣/٢٢٧.

رجال الشيخ الطوسي:

٢٢ ـ ولرجال الشيخ مميّزات:

* استقصاء أصحاب الأئمّة عليهم السلام ومن روى عنهم، عدلاً كان، أو ظالماً، أو فاسقاً، إماميّاً كان أو معانداً أو مخالفاً. فعدّ الخلفاء ومعاوية وعمرو بن العاص ونظراءهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعدّ زياد بن أبيه، وابنه: عبيد الله بن زياد، من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وعدّ المنصور الدوانيقي من أصحاب الصادق عليه السلام[1].

* وذكر من تأخّر زمانه عنهم عليهم السلام من الرواة، أو من عاصرهم، ومن لم يرو عنهم[2] في آخر الكتاب في باب «من لم يرو عنهم عليهم السلام».

* فالظاهر كون الراوي إماميّاً ما لم يصرّح بالخلاف أو لا أقلّ شيعيّاً.

٢٣ ـ اختلف كلام العلماء في توجيه ذكر الشيخ راوياً في أصحاب أحد من الأئمّة عليهم السلام، ثمّ إيراده في باب «من لم يرو عنهم عليهم السلام».

قال السيّد الداماد: «إنّ اصطلاح الشيخ في الأصحاب: أصحاب الرواية؛ دون أصحاب اللقاء. فمقتضاه أنّ المراد بالرواية، أعمّ من الرواية بلاواسطة، أو معها، وبالأصحاب، خصوص أصحاب الرواية، لاقياً كان، أم لا»[3].

---

(١) قال المحقّق التستري: ويمكن أن يقال: إنّه ألّفه لبيان الرواة عن الأئمّة عليهم السلام. قاموس الرجال: ١٩/١.

(٢) كما صرّح به نفسه. رجال الطوسي: ٢.

(٣) الرواشح السماوية: ٦٣. الراشحة الرابعة عشرة.

أقول: هكذا في نسخة الرواشح، والظاهر أنّ الصحيح: «فكن منها على ذكر، عسى أن تستجدي بها».

وقال السيّد البروجردي: الظاهر أنّ رجال الشيخ كان بصورة المسوّدة، وكان غرضه الرجوع إليه ثانياً لتنظيمه وترتيبه[١]، كما يشهد على ذلك، اقتصاره في بعض الرواة على مجرّد ذكر اسمه واسم أبيه من دون تعرّض لبيان حاله من حيث الوثاقة وغيرها، وكذا ذكر بعض الرواة مكرّراً ... وكلّ ذلك يرجع إلى كثرة اشتغاله بالتأليف والتصنيف ... بحيث لو قسّمت مدّة حياته على تأليفاته، لا يقع في مقابل كتابه هذا، إلّا ساعات محدودة[٢].

فهرست الشيخ الطوسي:

٢٤ ـ ولفهرست الشيخ مميّزات:

* إنّ الفهرست موضوع لذكر أصحاب الأصول ومصنّفاتهم، مع ذكر طرقه إليهم.
* قد وعد في أوّل كتابه بأنّه يذكر ما قيل في حقّ الراوي من التعديل والتجريح، وهل يعوّل على روايته أم لا؟ وهل هو موافق للحقّ أو هو مخالف له، ولكنّه لم يف بوعده إلّا في قليل من الرواة.
* إنّ الشيخ ربما يذكر في التهذيب أحاديث عن أصحاب الأصول، ولم يذكر طريقه إليهم في المشيخة، ولكنّه ذكر طريقه إليهم في الفهرست؛ وبهذا تخرج تلك الأحاديث من الإرسال.
* ربما يذكر الشيخ طريقاً ضعيفاً إلى صاحب أصل في المشيخة، ولكنّه ذكر طريقاً صحيحاً في الفهرست، وبهذا تخرج تلك الروايات من الضعف.

---

(١) هذا يخالف لما ذكر النجاشي من تأليفات الشيخ الطوسي كتاب الرجال، وهو يدلّ على نشره قبل سنة: ٤٥٠.

(٢) نهاية التقرير: ٢/ ٢٧٠.

التمارين:

في الكافي: «... عن هشام بن سالم، عن أبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إنّ المؤمن ليُهوّل عليه في نومه، فيغفر له ذنوبه، وإنّه ليمتهن في بدنه، فيغفر له ذنوبه»[1].

* ماذا قال النجاشي في اعتبار هشام بن سالم؟
* ماذا قال الشيخ في اعتبار أبان بن تغلب؟

(١) الكافي: ٢/٤٤٤ ح ٤.

﴿٩﴾

الأصول الرجاليّة الرئيسة ـ ٣

٢٥ ـ هل «الفهرست» بالتاء أم بدونها؟

٢٦ ـ ما الفرق بين مسلك الطوسي في الرجال ومسلكه في الفهرست؟

٢٧ ـ من هو مؤلّف رجال البرقي؟

٢٨ ـ ماهي مشخّصات رجال البرقي؟

٢٩ ـ ماهو المراد من المشيخة؟

٣٠ ـ ماهي فائدة المشيخة؟

الفهرست:

٢٥ ـ قال المحقّق المتتبّع العلّامة الكلباسي: إنّ الظاهر، أنّ الفهرست، بالتاء من الأغاليط، والصواب مع الفقدان؛ لما في القاموس: «الفهرست: ـ بالكسر ـ الكتاب الذي يجمع فيه الكتب، وقد فهرس كتابه»[1] وفي المحكيّ عن المغرب، الفهرست: مجمع الأشياء، وهو لغة روميّة، وزنة فعلل، والفهرست غلط فاحش. وعن ديوان الأدب: إنّ التاء من مزيدات العوام.

---

(١) القاموس المحيط: ٢/٢٤٧. (مادّة فهرس). كذا في لسان العرب: ٦/١٦٧، وتاج العروس: ١٦/٣٤٩، فيه بعد نقل كلام الليث: «قال غيره: هو معرّب الفهرست».

٢٦ ـ الفرق بين مسلك الطوسي في الرجال والفهرست: بأنّ الرجال متكفّل بذكر أصحاب النبيّ والأئمّة عليهم السلام، سواء كان لهم كتاب أم لا؛ وأمّا الفهرست فهو متضمّن لذكر من له كتاب وتأليف.

٢٧ ـ أُستدلّ على أنّ الكتاب ليس لأحمد بن محمّد بن خالد صاحب المحاسن؛ لاستناده فيه إلى سعد بن عبد اللّه الأشعري وعبد اللّه بن جعفر الحميري، وصرّح بسماعه منهما، وهما تلميذاه، ولا معنى للاستناد إلى كتاب التلميذ.

قال المحقّق التستري: والذي يعلم من ملاحظة الطبقة، أنّه لعبد اللّه بن أحمد البرقي الذي يروي عنه الكليني، أو أحمد بن عبد اللّه البرقي، الذي يروي عنه الصدوق، والثاني أقرب؛ لعنوانه سعداً والحميري[1].

رجال البرقي:

٢٨ ـ مشخّصات رجال البرقي:

* كتاب الرجال للبرقي، كرجال الشيخ أتى فيه بأسماء أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّة عليهم السلام إلى الحجّة صاحب الزمان عجّل اللّه تعالى فرجه الشريف.
* لا يوجد فيه أيّ تعديل وتجريح لمن ذكره من الأصحاب.

٢٩ ـ المشيخة هو موضع ذكر المشايخ.

---

(١) قاموس الرجال: ١/ ٤٥.

إنّ الشيخ الكليني يذكر جميع السند غالباً إلّا قليلاً؛ اعتماداً على ما ذكره في الأسانيد السابقة ـ ويعدّ هذا في مصطلح علم الدراية معلّقاً ـ ولكن الصدوق رحمه الله اختصر في كتابه «من لايحضره الفقيه» الأسانيد، وحذف أوائل الأسناد.

وكذا الشيخ الطوسي رحمه الله صدّر أحاديث كتابيه بأسماء أصحاب الأصول والمصنّفات؛ ثمّ ذكر في آخر كتبهم طرقهم إلى من روى عنهم أو عن أصولهم.

٣٠ ـ فائدة المشيخة هي: إخراج الأخبار عن حدّ المراسيل، وإلحاقها بقسم المسندات؛ كما صرّح به الشيخ الطوسي في أوّل مشيخة التهذيب، ولهذا ذكر العلّامة الحلّي وابن داود والقهبائي والأردبيلي والخوئي وغيرهم، طرق الشيخ والصدوق إلى أصحاب الأصول والمصنّفات، ثمّ بيّنوا صحيحها من سقيمها.

ولكن ذهب السيّد البروجردي تبعاً للمجلسي الأوّل إلى أنّ المشيخة لم تكن إلّا لمجرّد إظهار الأحاديث بصور المسندات؛ لا لأجل تحصيل العلم بنسبة الكتب إلى مؤلّفيها؛ فإنّ نسبة هذه الكتب إلى أصحابها كانت ثابتة غير محتاجة إلى تحصيل السند.

وفي الجملة ذكرت هذه المشيخة لأجل التبرّك والتيمّن ولاتّصال السند كما هو المرسوم في تلك الأعصار[1].

---

(١) راجع: كليّات في علم الرجال: ٣٩٢.

التمارين:

في الكافي: «... عن سهل بن زياد ... عبد الرحمن بن أبي نجران، عن الحارث بن المغيرة، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام : «المسلم أخو المسلم، هو عينه ومرآته ودليله، لا يخونه، ولا يخدعه، ولا يظلمه، ولا يكذّبه، ولا يغتابه»[1].

* ماذا قال الشيخ في حقّ سهل بن زياد في الرجال والفهرست؟
* ما ذا قال النجاشي في عبد الرحمن بن أبي نجران؟
* ما ذا قال النجاشي في الحارث بن المغيرة؟

(١) الكافي: ٢/١٦٦ ح٥.

﴿ ١٠ ﴾

الأصول الرجاليّة الثانويّة ـ ٤

٣١ ـ من هو ابن الغضائري؟

٣٢ ـ كم كتاباً لابن الغضائري؟

٣٣ ـ من هو أوّل من وقف على كتاب ابن الغضائري، ومن ينقل عنه؟

٣٤ ـ ما هي آراء العلماء في اعتبار كتاب ابن الغضائري وعدمه؟

رجال ابن الغضائري:

٣١ ـ المراد من ابن الغضائري هو: أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه بن إبراهيم الغضائري، وكان معاصراً للنجاشي والطوسي.

٣٢ ـ الظاهر أنّ لابن الغضائري أربعة كتب.

الأوّل والثاني: ما صرّح به الشيخ في مقدّمة فهرسه بقوله: «بأنّ له كتابين، أحدهما: ذكر فيه المصنّفات، والآخر: ذكر فيه الأصول؛ غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا، واخترم هو رحمه الله، وعمد ورثته إلى

إهلاك هذين الكتابين»[١].

الثالث: كتاب الممدوحين، الذي لم يصل إلينا، ولكن ينقل عنه العلّامة في رجاله[٢].

الرابع: كتاب الضعفاء الذي وصل إلينا على النحو الذي سنشير إليه.

٣٣ ـ أوّل من وقف على رجال ابن الغضائري، هو السيّد أحمد بن طاووس المتوفّى سنة: ٦٧٣، فأدرجه في كتابه المسمّى بـ «حلّ الإشكال في معرفة الرجال»، ثمّ نقل عنه تلميذاه: العلّامة وابن داود في رجاليهما.

أمّا كتاب «حلّ الإشكال» فكان موجوداً عند صاحب المعالم، فاستخرج منه كتابه الموسوم بـ «التحرير الطاووسي»، ثمّ انتقلت تلك النسخة إلى المولى عبد الله التستري، المتوفّى سنة: ١٠٢١، فاستخرج منها عبارات ابن الغضائري، ثمّ أدخل تلميذه المولى عناية الله القهبائي النسخة بتمامها في كتابه «مجمع الرجال».

٣٤ ـ اختلفت أقوال العلماء في اعتبار كتاب ابن الغضائري وعدمه:

١ ـ قال المحقّق المتتبّع الطهراني في الذريعة: إنّ الكتاب ليس له؛ بل هو لبعض المعاندين لأكابر الشيعة، وأراد الوقيعة فيهم بكلّ حيلة، وأدرج فيه

---

(١) الفهرست: ١.

(٢) يقول العلّامة في ترجمة محمد بن مصادف: اختلف قول ابن الغضائري فيه ففي أحد الكتابين: «إنّه ضعيف»، وفي الآخر: «إنّه ثقة». وكذا في موارد أخرى. وهذه النصوص تعطي أنّ للرجل كتابين، أحدهما: في الضعفاء والمذمومين، والآخر: في الممدوحين والموثّقين. فراجع: كليّات في علم الرجال: ٨٨.

بعض مقالات ابن الغضائري تمويهاً ليقبل منه ما أراد إثباته من القبائح(١).

٢ – قال السيّد الخوئي: أنّ الكتاب المنسوب، إلى ابن الغضائري لم يثبت، بل جزم بعضهم بأنّه موضوع(٢).

٣ ـ ذهب العلّامة إلى ثبوت الكتاب إليه ثبوتاً قطعيّاً، وتوقّف في كثير من الرواة لأجل تضعيف ابن الغضائرى(٣).

٤ ـ قال المحقّق التسترى: وإن اشتهر من عصر المجلسي عدم العبرة به، لأنّه يتسرّع إلى جرح الأجلّة، إلّا أنّه كلام قشري، ولم أر مثله في دقّة نظره. ويكفيه اعتماد مثل النجاشي ـ الذي هو عندهم أضبط اهل الرجال ـ عليه ... فتقدّم قول الشيخ والنجاشي عليه غير معلوم(٤).

٥ ـ ذهب الوحيد البهبهاني إلى أنّ تضعيفه وجرحه للرواة لم يكن مستنداً إلى الشهادة والسماع؛ بل كان اجتهاداً منه عند النظر إلى روايات الرواة.

٥ ـ اختار شيخنا الأستاد المحقّق السبحاني هذا القول، مضيفاً أنّ كلامه حجّة في غير التوثيق والتضعيف؛ كما إذا وصف الراوي بأنّه كوفيّ، أو

---

(١) الذريعة: ١٠/ ٨٩.

(٢) معجم رجال الحديث: ١/ ١٠٢ – ١٠٣

(٣) كما أنّه توقف في روايات حذيفة بن منصور لتضعيف ابن الغضائري مع توثيق المفيد والنجاشي ايّاه، وقال في أحمد بن هلال: وعندي أن روايته غير مقبولة مع قول النجاشي فيهك أنّه صالح الرواية.

وقال في أبان بن أبي عياش: والاقوى عندي التوقف فيما يروية لشهادة ابن الغضائري عليه.

وقال في جعفر بن محمّد بن مالك: فعندى في حديثه توقف، ولا أعمل بروايته، مع أنّ الشيخ الطوسي وثّقه. خلاصة الاقوال: ١٣١ ر ٢.

(٤) قاموس الرجال: ١/ ٥٥.

بصريّ، أو واقفيّ، أو فطحيّ، أو له كتب[1].

التمارين:

في الكافي: «عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن ابن محبوب ... عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أحبّ لله، وأبغض لله، وأعطى لله، فهو ممّن كمل إيمانه»[2].

* أذكر ما قال ابن الغضائري في حقّ أحمد بن محمد بن خالد.
* أذكر ما قال ابن الغضائري والعلّامة الحلّي في حقّ سهل بن زياد الآدمي.
* ما هو المراد من ابن محبوب؟
* ماذا قال الشيخ والنجاشي في أحمد بن محمد بن عيسى؟

(١) كليّات في علم الرجال: ١٠٣.

(٢) الكافي: ٢/١٢٤.

﴿ ١١ ﴾

الأصول الرجاليّة الثانويّة ـ ٥

٣٥ ـ من هو مؤلّف فهرست منتجب الدين؟

٣٦ ـ ما هو الداعي لتأليف هذا الفهرست؟

٣٧ ـ ماهي مميّزات فهرست الشيخ منتجب الدين؟

٣٨ ـ من هو مؤلّف معالم العلماء؟

٣٩ ـ ماهي مميّزات معالم العلماء؟

٤٠ ـ من هو مؤلّف رجال ابن داود؟

٤١ ـ من هو مؤلّف خلاصة الأقوال؟

فهرست منتجب الدين:

٣٥ ـ كتاب فهرست منتجب الدين: تأليف عليّ بن عبيد اللّه بن الحسن بن الحسين، المتوفّى بعد سنة: ٥٨٥.

قال صاحب الرياض[1] فيه: «كان بحراً لا ينزف، شيخ الأصحاب».

قال عبد الكريم بن محمّد الرافعي الشافعي فيه: «شيخ ريّان من علم

---

(١) هو الميرزا عبد اللّه الأفندي الإصفهاني من أعلام القرن الثاني عشر وكتابه «رياض العلماء» في سير وأحوال العلماء منّا ومن مخالفينا، وقد طبع منه القسم الخاصّ بنا في ستّة أجزاء بتحقيق الفاضل المتتبّع السيّد أحمد الحسيني.

الحديث سماعاً، وضبطاً، وحفظاً، وجمعاً»[١].

قال الشيخ الحرّ العاملي فيه: «كان فاضلاً، عالماً، ثقةً، صدوقاً»[٢].

٣٦ ـ كان قد ألّفه باقتراح السيّد أبي القاسم يحيى بن الصدر، حيث قال له: «لم يصنّف بعد الشيخ الطوسي كتاباً في مشايخ الشيعة ومصنّفيهم».

فأجابه الشيخ منتجب الدين بقوله: «لو أخّر الله أجلي، وحقّق أملي؛ لأضفت إليه ما عندي من أسماء مشايخ الشيعة ومصنّفيهم»[٣].

٣٧ ـ لفهرست الشيخ منتجب الدين مميّزات:

* هذا الفهرست تكملة لفهرست الشيخ الطوسي، ذكر فيه من كان في عصر المفيد، ومن بعده إلى عصره المتجاوز عن مائة وخمسين سنة.
* جاء فيه بتراجم كثير من شخصيّات الشيعة ناهز عددهم ٥٤٠ شخصيّة علميّة من دون أن يذكر لهم أصلاً وتصنيفاً، ومن ذكر لهم كتاباً، لا يتجاوزون حدود مائة شخص.
* صار هذا الكتاب مصدراً لمن جاء بعده من العلماء، وقد أكثر النقل عن هذا الفهرست، ابن حجر العسقلاني في كتابه «لسان الميزان» معبّراً عنه بـ«رجال الشيعة» أو «رجال الإماميّة».

معالم العلماء:

٣٨ ـ إنّ كتاب معالم العلماء هو تأليف: الحافظ الشهير، محمّد بن علي بن

---

(١) رياض العلماء: ٤/١٤٠.

(٢) أمل الآمل: ٢/١٩٤.

(٣) راجع: فهرس الشيخ منتجب الدين: ٥.

شهر آشوب المازندراني، المتوفّى سنة: ٥٨٨.

قال الصفدي فيه: «أحد شيوخ الشيعة، حفظ القرآن، وله ثمان سنين، وبلغ النهاية في أصول الشيعة، كان يرحل إليه من البلاد»(١).

٣٩ ـ ولمعالم العلماء مميّزات:

* هذا الكتاب كسابقه تكملة لفهرست الشيخ الطوسي.
* يتضمّن هذا الكتاب ١٠٢١ ترجمة لمشايخ الشيعة.
* في آخرها «فصل فيما جهل مصنّفه» و«باب في بعض شعراء أهل البيت».
* قد أصبح من المدارك المهمّة لعلماء الرجال، كالعلّامة الحلّي ومن بعده.

رجال ابن داود:

٤٠ ـ كتاب رجال ابن داود هو تأليف: الحسن بن علي بن داود الحلّي المولود سنة ٦٧٤ المعصر مع العلامة الحلي، ومشاركه في التلمذ على السيّد جمال الدين أحمد بن طاووس، المتوفّى سنة: ٦٧٣، وألّف كتاب رجاله هذا سنة ٧٠٧.

خلاصة الأقوال:

٤١ ـ كتاب «خلاصة الأقوال في علم الرجال» المعروف بـ «رجال العلّامة» تأليف العلّامة، الحسن بن يوسف بن المطهّر، المتوفّى: ٧٢٦.

---

(١) الوافي بالوفيات: ٤/١٦٤.

التمارين:

في الكافي: «... عن خلف بن حماد، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من سعى في حاجة أخيه المسلم فاجتهد فيها، فأجرى الله على يديه قضاها، كتب الله عزّ وجلّ له حجّة وعمرة واعتكاف شهرين في مسجد الحرام وصيامهما. وإن اجتهد فيها ولم يجر الله قضاءها على يديه، كتب الله عزّ وجلّ له حجّة وعمرة»[1].

* ماذا نقل العلّامة عن ابن الغضائري في خلف بن حمّاد؟
* لماذا توقّف العلّامة في إسحاق بن عمّار، مع توثيق الشيخ والنجاشي ايّاه؟
* قال ابن داود في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى: كان خاصّاً بحديثنا، قر، ق (جخ، ست) والعامّة تضعفه لذلك.
* ماهو المراد من قوله «قر» و«ق» و«جخ» و«ست» ولماذا ضعّفه العامّة؟

---

(١) ٢/١٩٨.

الجوامع الرجالية

﴿١٢﴾

الجوامع الرجاليّة ـ ١

٤٢ ـ ما الفرق بين رجالي العلّامة وابن داود؟

٤٣ ـ ما الفرق بين المجهول والمهمل عند المتقدّمين والمتأخّرين؟

٤٤ ـ من هو مؤلّف «مجمع الرجال»؟

٤٥ ـ ماهي خصوصيّات «مجمع الرجال»؟

٤٢ ـ مع أنّ العلّامة وابن داود تتلمذا على السيّد بن طاووس، وكان كتابهما متماثلين في التنسيق وكيفيّة التأليف؛ ولكن بينهما فروق نشير إليها:

١ ـ القسم الأوّل من الخلاصة، فيمن اعتمد العلّامة على روايته أو ترجّح عنده قوله، والقسم الثاني فيمن ترك روايته أو توقّف فيه.

والجزء الأوّل من رجال ابن داود، فيمن ورد فيه أدنى مدح، ولو مع ورود ذم كثير فيه، والجزء الثاني، فيمن ورد فيه أدنى ذمّ، ولو كان من أوثق الثقات.

٢ ـ إنّ العلّامة لم يعنون المختلف فيه في القسمين؛ بل إن رجّح المدح ذكره في القسم الأوّل، وإن رجّح الذمّ أو توقّف، ذكره في القسم الثاني.

وأمّا ابن داود، فيذكر المختلف فيه في الأوّل باعتبار مدحه، وفي الثاني

باعتبار جرحه.

٣ ـ إنّ العلّامة لايذكر المستند إذا أخذ من الكشّي والنجاشي والشيخ والغضائري؛ ويذكر المستند إذا أخذ عن غيرهم كالعقيقي وابن عقدة. وأمّا ابن داود، فيلتزم بذكر جميع من أخذ عنه.

٤ ـ إنّ العلّامة يقتصر على الممدوحين في الأوّل، بخلاف ابن داود؛ فإنّه يذكر فيه المهملين أيضاً.

٤٣ ـ المجهول عند المتأخّرين من لم يتبيّن حاله، مع تعرّضهم له في كتب الرجال. والمهمل هو من لم يكن له ذكر في كتب الرجال.

المجهول عند المتقدّمين من صرّح أئمّة الرجال فيه بالمجهوليّة، وهي من ألفاظ الجرح؛ ولذا عنونه العلّامة وابن داود في القسم الثاني من كتابيهما. والمهمل مَن عنونه الأصحاب من دون أن يضعّفوه. والعلّامة لم يعنونه في رجاله، وعنونه ابن داود في القسم الأوّل من رجاله، وكان القدماء يعملون بالمهمل كالممدوح.

مجمع الرجال:

٤٤ ـ هو تأليف زكيّ الدين عناية الله القهبائي، من تلاميذ المقدّس الأردبيلي.

٤٥ ـ ولكتاب مجمع الرجال مزايا:

* جمع فيه تمام ما في الأصول الرجاليّة الأوّليّة (رجال الكشّي ورجال النجاشي ورجال الشيخ وفهرسته، وأدخل فيه كتاب الضعفاء للغضائري.

* ذكر في آخر الكتاب اثنتى عشرة فائدة نذكر عدداً منها:

الأولى: في مواليد المعصومين عليهم السلام.

الثانية: في سفراء مولانا الحجّة (عجّل اللّه تعالى فرجه الشريف) في غيبته الصغرى.

الثالثة: في ذكر أسماء الذين شاهدوا الصاحب عليه السلام، أو رأوا دلائله، وخرجت إليهم توقيعاته.

الرابعة: في كنى المعصومين عليهم السلام.

الخامسة: في أقسام الحديث.

السادسة: في العدالة المراعاة في ترجيح أحد الخبرين على الآخر، وفي رواية غير الإماميّة.

الثانية عشر: في طرق الشيخ الطوسي والصدوق إلى أصحاب الكتب والأصول، والنظر في اعتبارها وعدمه.

* وفي الخاتمة ذكر عدّة رواة، يظهر اعتبارهم في غير ترجمتهم المذكورة في هذا الكتاب من تراجم الرجال الأخرى.

التمارين:

في الكافي: «... عن إسماعيل بن مِهران، عن سيف بن عميرة، عمّن سمع أبا عبد اللهعليه السلام يقول: من كفَّ غضبه، ستر الله عورته»[(١)].

* ماذا نقل القهبائي عن ابن الغضائري في إسماعيل بن مهران؟

ماذا أراد بقوله في القاسم بن محمد الإصفهاني: «حديثه يعرف تارةً وينكر أخرى، ويجوز أن يخرّج شاهداً»[(٢)]. وما هو معناه؟

* قال ابن داود في إسماعيل بن مهران: «ضا (ست) ثقة ونسب إليه الغضائري الاضطراب والرواية عن الضعفاء فذكرته هناك[(٣)].

(١) الكافي: ٢/٣٠٣ ح٦.

(٢) مجمع الرجال: ٥/٥٠.

(٣) رجال ابن داود: ٥١ ر٥.

﴿١٣﴾

الجوامع الرجاليّة ـ ٢

٤٦ ـ من ألّف كتاب «منهج المقال»؟

٤٧ ـ ما هي خصوصيّات «منهج المقال» ؟

٤٨ ـ من هو مؤلّف «جامع الرواة»؟

٤٩ ـ ماهي مميّزات «جامع الرواة»؟

٥٠ ـ من هو مؤلّف نقد الرجال؟

٥١ ـ ماهي مميّزات نقد الرجال؟

منهج المقال:

٤٦ ـ ألّفه الميرزا محمّد بن علي بن إبراهيم الإسترآبادي، المتوفّى: ١٠٢٨.

٤٧ ـ ولكتاب منهج المقال مزايا:

* جمع فيه ما وصل إليه من كلام علمائنا المتقدّمين والمتأخّرين، وما وقف عليه من المقال في شأن بعض أصحابنا من علماء المخالفين كالذهبي وابن حجر العسقلاني.

* عليه تعليقة الوحيد البهبهاني.

* طبع في أوّل الكتاب: «الفوائد الرجاليّة» للوحيد.
* وذكر في خاتمة الكتاب فوائد نافعة، الثامنة منها في طرق الشيخ الطوسي والصدوق إلى أصحاب الكتب والأصول.

جامع الرواة:

٤٨ ـ هو تأليف محمّد بن علي الأردبيلي، كان حيّاً سنة: ١١٠٠، وصرف من عمره في جمع الكتاب، مايقرب من عشرين سنة.

٤٩ ـ ولكتاب جامع الرواة مميّزات:

* هذا الكتاب يعد كالذيل لكتاب تلخيص المقال، المسمّى بـ «الوسيط» للميرزا محمد الإسترآبادي.
* وما ذكر في تراجم الرجال عن الوسيط، رمز بعده «م»، وما ذكر عن نقد الرجال للسيّد التفريشي رمز بعده «س»، ورمز لفهرست الشيخ منتجب الدين «جب»، وللتهذيب «يب» وللاستبصار «بص» ولمن لايحضره الفقيه «يه»، وللكافي «في».
* وكلّ راوٍ وردت عنه رواية في الكتب الأربعة، ذكر موضعها من الكتاب والباب الذي وردت فيه، مع ذكر من روى صاحب الترجمة عنه، ومن روى عن صاحب الترجمة. وعيّن بذلك، التصحيف والتحريف الواقعين في بعض أسماء الرواة. وأفاد بذلك أيضاً، بأنّ رواية جمع كثير من الثقات وغيرهم عن راوٍ واحد، أنّه كان حسن الحال، أو كان من مشايخ الإجازة.
* وقد ذكر في آخر الكتاب طرق الشيخ إلى أصحاب الأصول والمشيخة

والفهرست، وأضاف إلى ذلك كلّ من استنبط من أسانيد التهذيبين، أنّ للشيخ إلى كتابه طريقاً وأنهى عددهم إلى خمسين وثمانمائة تقريباً، وعدد المعتبر منها إلى مايقرب من خمسمائة.

هذا، مع أنّ العلّامة والسيّد الإسترابادي ذكرا من هؤلاء المشايخ، خمسة وعشرين شيخاً، ولم يذكرا الباقين[1].

نقد الرجال:

٥٠ ـ تأليف السيّد مصطفى التفريشي، المتوفّى سنة: ١٠٤٤.

٥١ ـ ولكتاب نقد الرجال مميّزات:

* هو كتاب يشتمل على جميع أسماء الرجال من الممدوحين، والمذمومين، والمهملين.
* ينطوي على حسن الترتيب، ويحتوي على جميع أقوال القوم.
* جعل مؤلّفه لكلّ من الكتب رمزاً: كرمز «كش» جعله لرجال الكشّي، و«جش» لرجال النجاشي، و«جخ» لرجال الشيخ ،و«ست» لفهرسه و«غض» لرجال ابن الغضائري، و«ب» لمعالم العلماء، و«صه» لخلاصة الأقوال، و«ح» لايضاح الاشتباه، و«د» لرجال ابن داود.

(١) استفدنا ذلك كلّه من مقدّمة المؤلّف، ومن تعليقة المحقّق النحرير في فنّ الرجال سماحة آية الله العظمى البروجردي ﷺ على الكتاب. راجع: مقدّمة جامع الرواة.

التمارين:

في الكافي: «... عن عبد الله بن سنان، عن أبي حمزة الثمالي، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إنّ اللعنة إذا خرجت من في صاحبها تردّدت بينهما، فإن وجدت مساغاً، وإلّا رجعت على صاحبها[1].

* اكتب ما ذكره السيّد التفريشي في نقد الرجال في مكانة عبد الله بن سنان.
* ما هو اسم أبي حمزة؟ وماذا قال التفريشي في مكانته؟ وبيّن ما هو المراد من كلامه «لقي ين، قر، ق، م»؟
* وضّح ما ذكره التفريشي في ترجمة إبراهيم بن محمّد بن فارس بقوله: «دي، كر، جخ فني قول ابن داود أنّه لم، نظر»[2].
* أذكر ما نقله الأردبيلي في مكانة إسحاق بن إسماعيل النيشابوري، مع إيضاح للرموز: [جخ، صه، الفوائد، كش، ع].

---

(١) الكافي: ٢/٣٦٠ ح ٧.

(٢) نقد الرجال: ١٣ رقم ١٠١.

﴿١٤﴾

الجوامع الرجاليّة ـ ٣

٥٢ ـ من هو مؤلّف منتهى المقال

٥٣ ـ ماهي مميّزات منتهى المقال؟

٥٤ ـ من هو مؤلّف بهجة الآمال؟

٥٥ ـ ما هي مميّزات بهجة الآمال؟

٥٦ ـ من هو مؤلّف تنقيح المقال؟

٥٧ ـ ماهي مميّزات تنقيح المقال؟

منتهى المقال:

٥٢ ـ تأليف أبي علي الحائري الشيخ محمّد بن إسماعيل المازندراني، المتوفّى سنة: ١٢١٦.

٥٣ ـ ولكتاب منتهى المقال مميّزات:

* رتّبه على الحروف الهجائيّة.

* بدأ في كلّ ترجمة بتلخيص ما ذكره الميرزا محمد الإسترآبادي، ثمّ ماذكره استاذه الوحيد البهبهاني في تعليقته على منهج المقال، ثمّ ختم

كلامه بما ذكره الشيخ محمد أمين الكاظمي في هداية المحدّثين المعبّر عنه بـ «المشتركات».

* أضاف بعض التراجم، التي لم يذكرها الميرزا الإسترآبادي والوحيد البهبهاني.

* إذا كان له تعليق أو كلام، فيذكره مسبوقاً بـ «قلت» أو «أقول».

ترك ذكر جماعة من المجاهيل، معلّلاً بقوله: «ولم أذكر المجاهيل؛ لعدم تعقّل فائدة في ذكرهم»[1].

بهجة الآمال:

٥٤ ـ تأليف العلّامة الشيخ علي بن عبد الله محمد العلياري، المتوفّى سنة: ١٣٢٧.

٥٥ ـ ولكتاب بهجة الآمال مميّزات:

* الكتاب قد أُلّف في خمسة مجلّدات، ثلاثة منها شرح مزجيّ لـ «زبدة المقال في معرفة الرجال» تأليف العلّامة السيّد حسين البروجردي، المتوفّى سنة: ١١٧٦.

* واثنان منها شرح لـ «منتهى الآمال في تتميم زبدة المقال» وهو من تأليف نفس العلياري؛ حيث إنّ البروجردي لم يذكر المتأخّرين ولا المجاهيل من الرواة، فأتمّها وأكملها الشارح بالنظم والشرح في ذينك المجلّدين.

* تشتمل مقدّمة الكتاب على أحد عشر فصلاً في كليّات علم الرجال.

---

(١) راجع مقدمة التحقيق لمنتهى المقال: ١/ ٤٦.

تنقيح المقال:

٥٦ ـ تأليف العلّامة الشيخ عبد اللّه المامقاني، المتوفّى سنة: ١٣٥١.

٥٧ ـ ولكتاب تنقيح المقال مميّزات:

* جمع فيه جلّ ما ورد في الكتب الرجاليّة المتقدمّة والمتأخّرة.
* أدرج فيه تراجم جميع الصحابة والتابعين، وسائر أصحاب الأئمّة وغيرهم إلى القرن الرابع، وقليلاً من العلماء والمحدّثين.
* جمع فيه كل من القرائن والشواهد التي أن يستدل بها على وثاقة الرواي، أو ضعفه.
* وقد وضع في أوّله فهرساً سمّاه بـ«نتيجة التنقيح». كتب في قائمة: أسماء الرواة وفي قائمة بإزائها: حال كل راوٍ من كونه ثقة أو موثّقاً أو ضعيفاً أو مجهولاً أو مهملاً.
* وذكر في مقدّمته، وفي خاتمته فوائد رجاليّة نافعة.

التمارين:

في الكافي: «حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد الكندي، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن عنبسة العابد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كثرة الضحك تذهب بماء الوجه»[١].

* أذكر رأي العلّامة الحلّي في مكانة:
* حميد بن زياد
* الحسن بن محمد الكندي
* أحمد بن الحسن الميثمي
* عنبسة العابد

بيّن كلام الحائري في منتهى المقال في ترجمة أحمد بن الحسين الميثمي: «وفي تعق: في العيون أنّه واقفيّ، وربما يظهر من جش، توقّفه فيه، والظاهر أنّه لروايته عن الرضا عليه السلام، ويشير إليه قوله، وقد روى ... إلى آخره. وقال جدّي روايته عنه عليه السلام تدلّ على رجوعه، فإنّهم كانوا أعادي له عليه السلام.

قلت: ربما يكون الوقف بعد الرواية؛ ولذا في الوجيزة: موثّق، وذكره في الحاوي في الموثّقين، إلّا أنّ في ب ذكر روايته عنه عليه السلام من دون تعرّض للوقف. فتدبّر[٢].

أذكر ما نقل في تنقيح المقال في ضبط «درست بن منصور» ومذهبه[٣].

---

(١) الكافي: ٢/٦٦٤ ح ١١.

(٢) منتهى المقال: ١/٢٤٣ طبعة آل البيت عليهم السلام.

(٣) تنقيح المقال: ١/٤١٧ رقم ٣٨٨٠.

﴿١٥﴾

الجوامع الرجاليّة ـ ٣

٥٨ ـ من هو مؤلّف قاموس الرجال؟

٥٩ ـ ماهي مميّزات قاموس الرجال؟

٦٠ ـ من هو مؤلّف معجم رجال الحديث؟

٦١ ـ ماهي مميّزات معجم رجال الحديث؟

قاموس الرجال:

٥٨ ـ تأليف العلّامة المحقّق التستري الشيخ محمد، المتوفّى سنة: ١٤١٦، أحد المبرّزين في هذا العلم ونقّاده.

٥٩ ـ ولكتاب قاموس الرجال مميّزات:

* كتبه أوّلاً بشكل تعليقة على رجال المامقاني، وناقش فيها الكثير من منقولاته ونظريّاته، ثمّ أخرجها بصورة كتاب مستقلّ.
* يذكر فيه عن كثير من الكتب التاريخيّة والحديثيّة.
* أشار فيه إلى ما وقع من التصحيف والاتّحاد، في تراجم الرواة.

معجم رجال الحديث:

٦٠ ـ تأليف العلّامة المحقّق المتتبّع السيّد أبو القاسم الخوئي، المتوفّى سنة: ١٤١٤.

٦١ ـ ائبى « يعد هذا المعجم من أحسن ما أُلّف أخيراً في هذا الفنّ. وله مميّزات:

* ذكر في بداية الكتاب مقدّمة في الفوائد الرجاليّة ببيان متين، يشتمل على امور:

البحث عن الحاجة إلى علم الرجال، عدم قطعيّة روايات الكتب الأربعة، ما تثبت به الوثاقة، التوثيقات العامّة، في صحّة روايات الكتب الأربعة والأصول الرجاليّة.

* قد نقل في ترجمة كلّ رجل، نصّ كلمات النجاشي والكشّي والطوسي والعلّامة وابن داود والبرقي بحيث يستغني الباحث عن مراجعة هذه الكتب.

* ذكر ما كان للراوي من الأسماء والعناوين المتعدّدة، الواقعة في الكتب الروائيّة والرجاليّة تحت رقم مستقلّ، مع الإشارة عند كلّ اسم أوعنوان،إلى أنّه متّحد مع الاسم، أوالعنوان الآخر، أو محتمل الإتّحاد مع آخر، كما قال في أحمد بن محمد بن خالد بأنّه متّحد مع:

١ ـ أحمد بن محمد بن خالد البرقي.

٢ ـ أحمد بن محمد البرقي.

٣ ـ أحمد بن محمد بن أبي عبد الله.

٤ ـ أحمد بن أبي عبد اللّه.
٥ ـ أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي.
٦ ـ ابن البرقي.
٧ ـ البرقي[١].

* ذكر عند ترجمة كلّ راوٍ، شيوخه وتلاميذه كافّة، كما قال في أحمد بن محمّد بن خالد عند ذكر عنوان «طبقته في الحديث»:

«وقع بعنوان أحمد بن محمد بن خالد في أسناد جملة من الروايات تبلغ زهاء ثمانمائة وثلاثين مورداً:

فقد روى عن أبي إسحاق الخفّاف، وأبي البختري، وأبي الجوزاء، وأبي الخزرج، و ... .

وروى عنه سعد بن عبد اللّه، وسهل بن زياد، وعلي بن إبراهيم، وعلي ابن الحسن المؤدّب و... »[٢].

كذا قال في ذكر هذا الراوي بعنوان أحمد بن أبي عبد اللّه: «وقع بهذا العنوان في أسناد كثير من الروايات تبلغ ستّمائة رواية:

روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وأبي أيّوب المديني، وأبي الخزرج الأنصاري، و ... .

وروى عنه أبو علي الأشعري، وأحمد بن إدريس، وأحمد بن عبد اللّه، و... »[٣].

* ذكر في تفصيل طبقات الرواة في آخر كلّ مجلّد عنوان كلّ راوٍ كثير الرواية، مع تعيين مواضع رواياته في الكتب الأربعة، وجميع من روى عنه

---

(١) راجع: معجم رجال الحديث: ٢/ ٢٦٠ رقم ٨٥٧ و٨٥٨، و٢٢٦ رقم ٧٨٩ و٣٠ رقم ٤١٢.

(٢) معجم رجال الحديث: ٢/ ٢٦٦.

(٣) معجم رجال الحديث: ٢/ ٣٠.

هذا الراوي، وروى عن هذا الراوي؛ بحيث يحصل به التميزالكامل بين المشتركات غالباً.

كما قال في أحمد بن أبي عبد الله: «روى عن أبي الحسن الرضاعليه السلام وروى عنه محمد بن عيسى، الكافي: ج ١، ك ٤، ب ٣٨، ح ٥»[١].

* أشار إلى اختلاف النسخ ،والكتب في أسامي الرواة وعناوينهم، وما وقع فيها من التصحيف والتحريف.

* تصدّي لذكر ما يستدلّ به على وثاقة الراوي أو ضعفه بنمط علميّ دقيق.

* إن لم يرد في حقّ راوٍ توثيق ولا تضعيف، سكت عنه، ويعني بهذا أنّه مجهول الحال عنده.

التمارين:

في الكافي: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن علي بن أسباط، عن أبي الحسن الرضاعليه السلام: أنّ أمير المؤمنينعليه السلام كان يقول: طوبى لمن أخلص للّه العبادة والدعاء، ولم يشغل قلبه بماترى عيناه، ولم ينس ذكر اللّه بما تسمع أذُناه، ولم يحزن صدره بما أعطي غيره![٢].

* أُكتب رأي السيّد الخوئي في حال «سهل بن زياد» و«علي بن أسباط».

* ماهو المراد من هذه العبارة التي ذكرها في قاموس الرجال في ترجمة أبجر المزني:

«عدّه أُسد الغابة في أصحاب النبيّصلى الله عليه وآله وسلم ونقل الخلاف في أنّه أبجر أو غالب بن أبجر؛ والموجود في روايته أبجر، أو ابن أبجر»[٣].

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢/ ٣٩٠.

(٢) الكافي: ٢/١٦ ح٣.

(٣) قاموس الرجال: ١/١٢٦.

التوثيقات الخاصة

﴿١٦﴾
ما تثبت به الوثاقة أو الحسن ـ ١
«التوثيقات الخاصّة»

٦٢ ـ ما الفرق بين التوثيقات الخاصّة والتوثيقات العامّة؟

٦٣ ـ بماذا يثبت التوثيق الخاصّ؟

٦٤ ـ هل يصحّ الاستدلال على وثاقة الراوي برواية نفسه عن المعصوم مدحه؟

٦٥ ـ هل يصحّ إثبات وثاقة الراوي أو ضعفه بالرواية الضعيفة ولما ذا؟

٦٦ ـ ماهو المراد من نصّ أحد أعلام المتقدّمين؟

٦٧ ـ ماهو المراد من نصّ أحد أعلام المتأخّرين؟

٦٢ ـ إنّ المراد من: **التوثيقات الخاصّة**: التوثيق الوارد في حقّ راوٍ أو راويين، من دون أن تكون هناك ضابطة خاصّة تعمّها وغيرها.

والتوثيقات العامّة: توثيق جماعة تحت ضابطة خاصّة وعنوان معيّن كأصحاب الإجماع ومشايخ الثقات و ...[1].

(١) راجع: كليّات في علم الرجال: ١٥١.

٦٣ ـ يثبت التوثيق الخاصّ في حقّ الراوي بأُمور:

* نصّ أحد المعصومين عليهم السلام.
* نصّ أحد أعلام المتقدّمين.
* نصّ أحد أعلام المتأخّرين.

٦٤ ـ ولا يخفى أنّه لايمكن الاستدلال على وثاقة راوٍ مبهم الحال، برواية مدحه عن الإمام عليه السلام؛ فإنّ إثبات وثاقته بقوله يستلزم الدور الواضح.

قال السيّد الإمام الخميني (رضوان الله عليه): «إذا كان ناقل الوثاقة هو نفس الراوي، فإنّ ذلك يثير سوء الظنّ به؛ حيث قام بنقل مدائحه وفضائله في الملإ الإسلامي»[1].

وقال السيّد الخوئي: «والاستدلال على وثاقة شخص وعظم رتبته بقول نفسه من الغرائب، بل من المضحكات»[2].

٦٥ ـ إنّما يصحّ الاستدلال بالرواية على وثاقة الراوي، إذا كانت الرواية معتبرة، وثبتت وثاقة رواتها ولو بشهادة علماء الرجال؛ فلايصحّ إثبات وثاقة الراوي بالرواية الضعيفة؛ فإنّ الرواية إذا لم تكن قابلة للاعتماد، لاتثبت بها وثاقة الراوي.

٦٦ ـ ممّا تثبت به الوثاقة هو نصّ أحد أعلام الرجاليّين المتقدّمين

(١) كليّات في علم الرجال: ١٥٢.

(٢) معجم رجال الحديث: ٣٠٦/١، ترجمة علي بن مهزيار.

كالبرقي (المتوفّى سنة: ٢٧٤) والمفيد (المتوفّى سنة: ٤١٣) والكشّي (المعاصر للكليني) والنجاشي (المتوفّى سنة: ٤٥٠) والشيخ (المتوفّى سنة: ٤٦٠) وأمثالهم.

٦٧ ـ وتثبت وثاقة الراوي أو حسن حاله بنصّ أحد أعلام المتأخّرين عن زمن الشيخ الطوسي، كالشيخ منتجب الدين (المتوفّى بعد سنة: ٥٨٥) وابن شهرآشوب (المتوفّى سنة: ٥٨٨) وابن داود (المتوفّى بعد سنة: ٧٠٧) والعلّامة (المتوفّى سنة: ٧٢٦) وغيرهم ممّن تأخّر عصره عن عصرهم.

التمارين:

في الكافي: «... عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر، عن عبد الله بن حمّاد، عن أبي بكر بن أبي سمّاك (سمّال) قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا قمت بالليل فاستك؛ فإنّ الملك يأتيك فيضع فاه على فيك، وليس من حرف تتلوه وتنطق به، إلّا صعد به إلى السماء فليكن فوك طيّب الريح»[1].

*** ماذا قال النجاشي في مكانة عبد الله بن حمّاد؟**

*** ماذا قال النجاشي والشيخ في مكانة إبراهيم بن إسحاق الأحمر؟**

*** أذكر كلّ من عدّه السيّد الخوئي متّحداً مع إبراهيم بن إسحاق الأحمر.**

*** أذكر مراد السيّد الخوئي من هذه العبارة: «إنّ راوي الرواية هو إبراهيم نفسه والاستدلال على وثاقة شخص وعِظَم رتبته بقول نفسه من الغرائب؛ بل من المضحكات[2].**

---

(١) الكافي: ٣/٢٣ ح ٧.

(٢) معجم رجال الحديث: ١/٣٠٦، ترجمة إبراهيم بن مهزيار.

﴿ ١٧ ﴾

ما تثبت به الوثاقة أو الحسن ـ ٢

«التوثيقات الخاصّة»

٦٨ ـ ما الفرق بين توثيقات المتقدّمين والمتأخّرين؟

٦٩ ـ هل تثبت الوثاقة بدعوى الإجماع من قبل المتقدّمين والمتأخّرين؟

٧٠ ـ هل يكفي في وثاقة الراوي تزكية العدل الواحد، أو يشترط فيها التعدّد؟

٦٨ ـ لا يخفى أنّ المتقدّمين كانوا يعتمدون في التوثيقات والتضعيفات على:

* السماع من شيوخهم شيخاً بعد شيخ، إلى أن ينتهي الأمر إلى عصر الرواة، الذين نقلوا الجرح والتعديل عن مشايخهم، أو عن المعصومين عليهم السلام.

* الرجوع إلى كتب الأصحاب المدوّنة في عصر الأئمّة عليهم السلام في فنّ الرجال، وكانت بين أيديهم.

* الاستفاضة والإشتهار بين الأصحاب، كما هو الحال في علمنا بعدالة صاحب الجواهر والشيخ الأنصاري و.... .

فقد صرّح به الشيخ الطوسي في العدّة بقوله: «إنّا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، فوثّقت الثقات منهم، وضعّفت الضعفاء، وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته، ومن لا يعتمد على خبره،

ومدحوا الممدوح منهم، وذمّوا المذموم، وقالوا: فلان متّهم في حديثه، وفلان كذّاب، وفلان مخلّط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفيّ، وفلان فطحيّ، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها، وصنّفوا في ذلك الكتب، واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارستهم»(١).

وأمّا توثيقات المتأخّرين كمنتجب الدين، المتوفّى بعد سنة: ٥٨٥، وابن شهرآشوب، المتوفّى سنة: ٥٨٨، فهي مستندة إلى السماع أو الاشتهار والاستفاضة، أو الوجدان في الكتب المعروفة؛ لقرب عصرهم من عصر المعصومين عليهم السلام.

وأمّا العلّامة وابن داود ومن تأخّر زمنه عنهم، فتكون توثيقاتهم وتضعيفاتهم، إمّا مأخوذة من كتب المتقدّمين كالنجاشي والشيخ والكشّي والبرقي والعقيقي و... وإمّا مستندة إلى الاجتهاد والحدس، كما صرّح به العلّامة في موارد من الخلاصة؛ كإسماعيل بن عمّار حيث قال بعد نقل رواية عن الصادق عليه السلام في مدحه: «وقد ذكرنا سند الحديث في الكتاب الكبير، والأقوى عندي التوقّف في روايته حتّى تثبت به عدالته»(٢).

ونحوه في الحسين بن المنذر(٣)، والحارث الأعور(٤)، وسيف بن مصعب(٥)، وعبد الله بن عطاء(٦) و... .

---

(١) العدّة في الأصول: ١/٣٦٦.

(٢) رجال العلّامة الحلّي: ٢٠٠ رقم ٨.

(٣) المصدر نفسه: ٥٠ رقم ١٢.

(٤) المصدر نفسه: ٥٤ رقم ٨.

(٥) المصدر نفسه: ٨٢ رقم ٢.

(٦) المصدر نفسه: ١٠٧ رقم ٢٦.

٦٩ ـ ومما اعتمدوا عليه لإثبات الوثاقة دعوى الإجماع على تصديق راوٍ أو توثيقه. وهذه الدعوى تارةً تكون من قبل الأعلام المتقدّمين، كما في قول الكشّي إجماع الطائفة على تصديق ثمانية عشر راوياً من أصحاب الأئمّة عليهم السلام. فالظاهر ثبوت إتّفاق جماعة على تصديقهم بذلك؛ كما يأتي الكلام فيه تفصيلاً.

وأخرى: تكون من قبل المتأخّرين كما في إدّعاء السيّد ابن طاووس، الإتّفاق على وثاقة علي بن إبراهيم القمّي.

فانّ هذا الادعاء من قبل واحد من العلماء، يكفي في التوثيق، كما صرّح به السيّد الخوئي[1].

٧٠ ـ اختلف العلماء في الاكتفاء بتزكية الواحد في المدح والذمّ على أقوال:

١ ـ قال الشهيد الثاني: وفي الاكتفاء بتزكية الواحد العدل في الرواية قول مشهور لنا ولمخالفينا، كما يكتفى بالواحد في أصل الرواية، وهذه التزكية فرع الرواية فكما لا يعتبر العدد في الأصل، فكذا في الفرع، وذهب بعضهم إلى اعتبار اثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات[2].

وقال في موضع آخر: يثبت الجرح في الرواة بقول واحد كتعديله على المذهب الأشهر[3].

٢ – قال صاحب المعالم: إنّ تزكية الراوي شهادة، ومن شأنها اعتبار

(١) معجم رجال الحديث: ١/٤٦.

(٢) الدراية: ٦٩.

(٣) الدراية: ٧٢.

العدد فيها[١].

٣ - قال المحقّق القمّي: إنّ التزكية من باب الظنون الاجتهاديّة لا الرواية، والشهادة، وإنّ المعيار حصول الظنّ على أيّ نحو يكون[٢].

أقول: الظاهر أنّه يكفي فيه تزكية العدل الواحد، كما هو المشهور بين أصحابنا المتأخّرين؛ لأنّ إطلاق أدلّة حجيّة خبر الواحد يشمل الأحكام والموضوعات؛ مضافاً إلى أنّ العقلاء يعتمدون على أخبار الآحاد، فيما يرجع إلى معاشهم ومعادهم، ولم يردع عنه الشارع المقدّس، فيكون ممضيً من قبله في الموضوعات والأحكام.

نعم لا يعتبر الشاهد الواحد في المرافعات؛ بل يجب تعدّده بضرورة الفقه[٣].

(١) معالم الأصول: ٢٠٤.

(٢) قوانين الأصول: ٤٧٦.

(٣) كليّات في علم الرجال: ١٥٨.

التمارين:

روى الكليني، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن داود بن كثير الرقّي، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجل: ﴿ولمن خاف مقام ربّه جنّتان﴾ قال: من علم أنّ الله عزّ وجلّ يراه ويسمع ما يقوله ويفعله من خير أو شرّ، فيحجزه ذلك عن القبيح من الأعمال، فذلك الذي خاف مقام ربّه ونهى النفس عن الهوى[1].

* عيّن من ذُكر من أصحاب الإجماع في السند.
* أذكر ما قال النجاشي في داود بن كثير الرقّي.
* أذكر صحّة الرواية أو ضعفها على الأقوال الأربعة في المراد من الموصول في «ما يصحّ عنهم».
* كيف يترتّب على أصحاب الإجماع أثر شرعيّ؟
* كيف تكون الرواية عن الضعيف أمراً لغواً ومرغوباً عنه؟

---

(١) الكافي: ٢/ ٨٠ ح ١.

﴿١٨﴾

ما تثبت به الوثاقة أو الحسن ـ ٣
«التوثيقات العامّة»

٧١ ـ لماذا يكون البحث عن أصحاب الإجماع من مهمّات فنّ الرجال؟ وماهي ثمرة البحث عنه؟

٧٢ ـ من هو المراد من أصحاب الإجماع؟

٧٣ ـ ما هو الأصل والمدرك في أصحاب الإجماع؟

٧٤ ـ ما هو وجه حجيّة هذا الإجماع؟

٧٥ ـ ما هو المراد من الموصول في كلام الكشّي «تصحيح ما يصحّ عنهم»؟

٧١ ـ قد مرّ بأنّ التوثيقات العامّة هي: توثيق جماعة تحت ضابطة خاصّة وعنوان معيّن، وأهمّها أصحاب الإجماع، الذي قال المحدّث النوري: «إنّه من مهمّات هذا الفنّ؛ إذ على بعض التقادير تدخل آلاف من الأحاديث الخارجة عن حريم الصحّة إلى حدودها، أو يجري عليها حكمها»[١].

(١) مستدرك الوسائل: ٣/٧٥٧ من الطبعة الحجريّة.

٧٢ ـ والمراد من أصحاب الإجماع هو: صحّة مارواه عدّة من الرواة، بحيث إذا صحّت الرواية، إليهم فلا يلاحظ من بعده من الرواة إلى المعصوم، وإن كان فيهم من صرّح بضعفه.

٧٣ ـ الأصل فيه ما رواه الكشّي في رجاله بقوله:

في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد اللّه عليهما السلام:

اجتمعت العصابة على تصحيح هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، وأصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام، وانقادوا لهم بالفقه فقالوا: أفقه الأوّلين ستّة: «زرارة» و«معروف بن خرّبوذ» و«بريد» و«أبو بصير الأسدي» و«الفضيل بن يسار» و«محمد بن مسلم الطائفي».

قالوا: وأفقه الستّة: زرارة. وقال بعضهم: مكان أبي بصير الأسدي: أبو بصير المرادي، وهو ليث البختري[1].

وقال في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام:

أجمعت العصابة على تصحيح مايصحّ عن هؤلاء من دون أولئك الستّة الذين عددناهم وسمّيناهم، ستّة نفر: جميل بن درّاج، وعبد اللّه بن مسكان، وعبد اللّه ابن بكير، وحمّاد بن عيسى، وحمّاد بن عثمان، وأبان بن عثمان[2].

وقال في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام:

أجمع أصحابنا على تصحيح مايصحّ عن هؤلاء، وتصديقهم، وأقرّوا لهم

---

(١) رجال الكشّي: ٢٣٨ رقم ٤٣١.

(٢) رجال الكشّي: ٣٧٥ رقم ٧٠٥.

بالفقه والعلم، وهم ستّة نفر آخر دون الستّة نفر، الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام. وهم: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى بيّاع السابري، ومحمّد بن أبي عمير، وعبد اللّه بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر[١].

* إن السيد الجليل بحر العلوم جمع أسماء من ذكره الكشي في المواضع الثلاثة في منظومته وخالفه في أشخاص من الستة الاولى، قال قدس سره:

قد أجمع الكل على تصحيح ما ... يصح عن جماعة فليعلما

وهم أولوا نجابة ورفعة ... أربعة وخمسة وتسعة

فالستة الاولى من الامجاد ... أربعة منهم من الاوتاد

زرارة كذا بريد[٢] قد أتى ... ثم محمد[٣] وليث[٤] يا فتى

كذا الفضيل[٥] بعده معروف[٦] ... وهو الذي ما بيننا معروف

والستة الوسطى اولوا الفضائل ... رتبتهم أدنى من الاوائل

جميل الجميل[٧] مع أبان[٨] ... والعبدلان[٩] ثم حمادان[١٠]

---

(١) رجال الكشّي: ٥٥٦ رقم ١٠٥٠.

(٢) المراد بريد بن معاوية.

(٣) المراد محمد بن مسلم.

(٤) ابو بصير المرادي وهو ليث بن البختري، وقد خالف فيهٔ مختار الكشي.

(٥) الفضيل بن يسار.

(٦) معروف بن خربوذ.

(٧) جميل بن دراج.

(٨) أبان بن عثمان.

(٩) عبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير.

(١٠) حماد بن عثمان وحماد بن عيسى.

والستة الاخرى هم صفوان[١] ويونس[٢] عليهما الرضوان
ثم ابن محبوب[٣] كذا محمد[٤] كذاك عبد الله[٥] ثمّ أحمد[٦]
وما ذكرناه الاصح عندنا[٧] وشذ قول من به خالفنا

٧٤ ـ الظاهر شمول أدلّة حجيّة خبر الواحد هذا الإجماع المنقول؛ ولكنّه يشكل أوّلاً: باختصاص حجيّة خبر الواحد بما إذا نُقل قول المعصوم عن حسّ لا عن حدس، وناقل الإجماع ينقله حدساً؛ حيث إنّه يجعل إتّفاق العلماء دليلاً على موافقة قول المعصوم حدساً.

وثانياً: لو قلنا بحجيّة الإجماع المنقول، إنّما هو فيما إذا تعلّق على الحكم الشرعي، لا على الموضوع، كما في المقام.

أمّا الجواب عن الأوّل: فلاريب في أنّ المراد من هذا الإجماع هو المعنى اللغوي أي الاتّفاق، لا المعنى الاصطلاحي الذي يكشف عن رأي المعصوم، والمراد هو اتّفاق العصابة على تصديق هؤلاء الأعلام في نفس الرواية والنقل لا المرويّ والحديث، أي كلام المعصوم.

وأمّا الجواب عن الثاني: فيكفي في شمول أدلّة حجيّة خبر الواحد هذا الإجماع كون المخبر به ممّا يترتّب عليه أثر شرعيّ، وإن لم يكن نفسه حكماً شرعيّاً.

---

(١) صفوان بن يحيى. المتوفي عام ٢٢٠.

(٢) يونس بن عبد الرحمن.

(٣) الحسن بن محبوب.

(٤) محمد بن أبي عمير.

(٥) عبد الله بن المغيرة.

(٦) أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي.

(٧) قوله: «وما ذكرناه الاصح» إشارة إلى الاختلاف الذي حكاه الكشي في عبارته.

٧٥ ـ إختلفت الأصحاب في مفاد الموصول في كلام الكشّي «ما يصحّ عنهم» على أقوال أربعة:

١ ـ المراد منه هو الرواية بالمعنى المصدري أي: إذا قال أحدهم: أخبرني وحدّثني فلان، فالعصابة أجمعوا على أنّه صادق، فتكون العبارة كناية عن الاجماع على عدالتهم وصدقهم، كما صرّح به الفيض في مقدّمة الوافي[١]، والمحقّق الشفتي[٢]، وابن شهرآشوب[٣].

٢ ـ أنّه لا يفهم منه إلّا كون الجماعة ثقات؛ نسبه الوحيد في الفوائد إلى القيل[٤].

٣ ـ ما نسب إلى المشهور، بأنّ المراد من ذلك صحّة كلّ ما رواه هؤلاء، حيث تصحّ الرواية إليهم، فلا يلاحظ ما بعدهم إلى المعصوم عليه السلام، وإن كان فيه ضعيف؛ كما عليه الوحيد[٥]، والمحقّق الداماد[٦].

٤ ـ إنّ المراد، صحّة رواياتهم استناداً إلى وثاقتهم، ووثاقة مشايخهم، كما عليه السيّد بحر العلوم في رجاله[٧]، والمحقّق النوري في مستدركه[٨].

---

(١) الوافي: ١/١٢.

(٢) مستدرك الوسائل: ٣/٧٥٩ عن رسالة السيّد الجيلاني في حال أبان.

(٣) المناقب: ٣/٤٠٠.

(٤) الفوائد المطبوعة في آخر رجال الخاقاني: ٢٩.

(٥) نفس المصدر.

(٦) الرواشح السماوية: ٤١.

(٧) رجال السيّد بحرالعلوم: ٢/٣٦٦، ترجمة زيد النرسي.

(٨) مستدرك الوسائل: ٣/٧٦٣.

التمارين:

روى الكليني عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّ هذا الدين متين، فأوغلوا فيه برفق، ولا تكرهوا عبادة الله إلى عباد الله؛ فتكونوا كالراكب المنبت الذي لا سفراً قطع ولا ظهراً أبق[1].

* ما هو المراد من الحديث.
* هل يوجد في سنده أحد من أصحاب الإجماع أم لا؟
* من هو أبو الجارود وما هو مذهبه؟

أذكر وجه توقّف العلّامة في رواية بشير النبال؟

---

(١) الكافي: ٢/٨٦ ح ١.

مشايخ الثقات

﴿ ١ ﴾

ما تثبت به الوثاقة أو الحسن ـ ٤

«التوثيقات العامّة»

١ ـ ما المراد من اصطلاح مشايخ الثقات؟

٢ ـ ما هو الأصل والمدرك في هذه القاعدة؟

٣ ـ ما هي آراء الفقهاء حول المشايخ الثلاثة ورواياتهم؟

١ ـ إنّ المراد من مشايخ الثقات: ما اشتهر بين الأصحاب بأنّ عدّة من الرواة كابن أبي عمير، وصفوان، والبزنطي، لايروون ولايرسلون إلّا عن ثقة، ويحكم بصحّة رواياتهم مسندة كانت أو مرسلة.

٢ ـ والأصل في ذلك ما ذكره الشيخ في العدّة بقوله: «وإذا كان أحد الراويين مسنداً والآخر مرسلاً، نظر في حال المُرسِل، فإن كان ممّن يعلم أنّه لايُرسِل إلّا عن ثقة موثوق به، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره.

ولأجل ذلك سوّت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير، وصفوان ابن يحيى، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر، وغيرهم من الثقات الذين لا يروون ولا يرسلون إلّا عمّن يوثق به، وبين ما أسنده غيرهم؛ فأمّا إذا لم يكن كذلك ويكون ممّن يرسل عن ثقة وعن غير ثقة؛ فإنّه يقدّم خبر غيره عليه، وإذا انفرد، وجب التوقّف في خبره إلى أن يدلّ دليل على وجوب العمل به»[١].

٣ ـ قال عدّة من الفقهاء بصحّة مراسيلهم كمسانيدهم وعملوا بها، كما عن:

عليّ بن طاووس، المتوفّى سنة: ٦٦٤، في فلاح السائل، بعد نقل رواية عن ابن أبي عمير، قال: «رواة الحديث ثقات بالاتّفاق، ومراسيل محمّد بن أبي عمير كالمسانيد عند أهل الوفاق»[٢].

والمحقّق الحلّي، المتوفّى سنة: ٦٧٢، قال بعد نقل رواية مرسلة عن ابن أبي عمير: «ولا طعن في هذه بطريق الإرسال؛ لعمل الأصحاب بمراسيل ابن أبي عمير»[٣].

وكذا الفاضل الآبي، الذي (كان حيّاً سنة: ٦٧٢)، في كشف الرموز[٤]، والشهيد الأوّل (المتوفّى سنة: ٧٨٦)[٥]، وابن فهد (المتوفّى سنة: ٨٤١)[٦]،

(١) العدّة في الأصول: ١/٣٨٦.

(٢) فلاح السائل: ١٥٨، الفصل التاسع عشر.

(٣) المعتبر: ١/٤٧.

(٤) كشف الرموز: ١/٣٤٤ و٤٥٢.

(٥) ذكرى الشيعة: ٤.

(٦) المهذّب البارع: ١/٨١.

والمحقّق الكركي (المتوفّى سنة: ٩٤٠)[١]، والشهيد الثاني (المتوفّى سنة: ٩٦٦) في المسالك[٢]، والشيخ البهائي (المتوفّى سنة: ١٠٣٠)[٣].

وقال عدّة منهم بعدم حجيّة مراسيلهم، منهم:

الشيخ الطوسي في التهذيب والاستبصار قال، بعد رواية عن ابن أبي عمير: فأوّل ما فيه أنّه مرسل غير مسند[٤].

والمحقّق الحلّي في موضع آخر من المعتبر قال: «ولو قال قائل: مراسيل ابن أبي عمير عمل بها الأصحاب، منعنا ذلك؛ لأنّ في رجاله من طعن الأصحاب فيه، فإذا أرسل احتمل أن يكون الراوي أحدهم[٥].

والشهيد الثاني (المتوفّى سنة: ٩٦٥) في الرعاية[٦]، والمحقّق الأردبيلي (المتوفّى سنة: ٩٩٣)[٧]، وصاحب المدارك (المتوفّى سنة: ١٠٠٩)[٨].

---

(١) جامع المقاصد: ١/١٥٩.

(٢) المسالك: ١/٣٩٠ و٤٢٩.

(٣) الوجيزة: ٥ وحبل المتين: ٢٧٠.

(٤) التهذيب: ١/٤٣، ٨/٢٥٧ ح ١٦٥، ٩/٣١٣ ح٤٧ والاستبصار: ١/١٠ ح٤، ١١٢ و٤/٢٧ ح٥.

(٥) المعتبر: ١/١٦٥.

(٦) الرعاية في علم الدراية: ١٣٨.

(٧) مجمع الفائدة والبرهان: ١/١٢٧ و١٤٤.

(٨) مدارك الأحكام: ١/٢٤٦.

التمارين:

في الكافي: «عنه [علي بن إبراهيم]، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عمّن حدّثه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أحببت رجلاً، فلا تمازحه، ولا تماره»(١).

أُذكر:

* آراء النجاشي والعلّامة وابن داود في علي بن إبراهيم.
* آراء علماء الرجال في أبيه إبراهيم بن هاشم.
* ثمّ بيّن، هل الرواية معتبرة أو لا ؟

(١) الكافي: ٢/٦٦٤ ح ٩.

﴿ ٢ ﴾

ما تثبت به الوثاقة أو الحسن ـ ٥
«التوثيقات العامّة»

٤ ـ ما هو المراد من لفظ الثقة في قول الشيخ: «لايروون ولايرسلون، الّا عمّن يوثق به»؟

٥ ـ هل روى ابن أبي عمير عن غير الإماميّة؟

٦ ـ هل توثيق مشايخ الثقات يشتمل على جميع مشايخهم، أو لا؟

٤ ـ وقد يطلق «الثقة» ويراد به تارة: من كان صدوقاً لساناً، وإن كان عاصياً بالجوارح.

وأخرى: يراد به التحرّز من المعاصي كلّها سواء كان إمامياً أم غيره.

وثالثة: يراد به الإمامي المتحرّز من المعاصي كلّها.

والظاهر أنّ المراد من قولهم: «ثقة» هو المعنى اللغوي، أعني: الإعتماد. كما ورد في: إسماعيل بن مهران: «ثقة، معتمد عليه»[1].

وإسماعيل بن شعيب: «ثقة، سالم فيما يرويه»[2].

---

(١) الفهرست: ١١ رقم ٣٢.

(٢) الفهرست: ١١ رقم ٣٣.

وفي داود بن زيد: «ثقة، صادق اللهجة»[١].

ويؤيّد ذلك تقييد هذه الكلمة تارةً بقولهم: «في الحديث»، كما:

في ترجمة أحمد بن إبراهيم: «وكان ثقة في حديثه»[٢].

وأخرى بقولهم: «في الرواية» كما: في الحسين بن أحمد: «من أنّه ثقة فيما يرويه»[٣].

وكثر في كلماتهم إطلاقها على غير الإمامي، كما: في عبد الله بن بكير: «من أنّه فطحيّ إلّا أنّه ثقة»[٤]. والحسن بن فضّال: «فطحيّ المذهب، ثقة»[٥]. وأحمد بن بشير: «من أنّه ثقة في الحديث، واقفيّ المذهب»[٦].

ومن المعلوم أنّه لو كانت مصطلحة في العدل الإمامي، لم يكن وجهاً للتقييد.

٥ ـ قد روى ابن أبي عمير عن جماعة من الواقفة[٧]، منهم:

١ ـ إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي.

٢ ـ الحسين بن مختار.

٣ ـ حنان بن سدير.

٤ ـ درست بن أبي منصور.

٥ – سماعة بن مهران.

---

(١) الفهرست: ٦٨ رقم ٢٧٣ وفيه: داود بن أبي زيد.

(٢) الفهرست: ٣٠ رقم ٨٠.

(٣) رجال النجاشي: ٦٨ رقم ١٦٥.

(٤) الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٢.

(٥) الفهرست: ٤٨ رقم ١٥٣.

(٦) الفهرست: ٢٠ رقم ٥٤. وفيه بعنوان: أحمد بن أبي بشر السراج.

(٧) يبلغ عددهم على ما أحصاهم بعض مشايخنا ثلاثة عشر شيخ.

روى عن عدّة من الفطحيّة[١] منهم:

١ ـ إسحاق بن عمّار الساباطي.

٢ ـ عبد اللّه بن بكير.

٣ ـ يونس بن يعقوب.

روى عن جماعة من العامّة منهم:

١ ـ مالك بن أنس.

٢ ـ محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي.

٣ ـ أبو حنيفة.

٦ ـ الظاهر أنّ توثيق مشايخ الثقات يختصّ بالذين رووا عنهم بلاواسطة؛ كما ورد: «... عن ابن أبي عمير، عمّن ذكره، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: إنّ القرآن نزل بالحزن فاقرؤوه بالحزن»[٢]

أمّا النقل بواسطة، فلم يظهر من العبارة التزامهم به نحو ما ورد: «... عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان، عن رجل، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: من أنّب مؤمناً أنّبه اللّه في الدنيا والآخرة»[٣].

---

(١) يبلغ عددهم خمسة شيوخ.

(٢) الكافي: ٢/٦١٤ ح ٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢/٣٥٦ ح ١، وكذا في ٢/٤٤٦ ح ٩ و٤٧٥ ح ٥ و....

التمارين:

ورد في الكافي: «... عن إبراهيم الكرخي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ثلاث ملعون من فعلهنّ، المتغوّط في ظلّ النزال، والمانع الماء المنتاب، والسادّ الطريق المسلوك»[1].

*** من هو إبراهيم الكرخي؟**

*** ماذا قال الشيخ والنجاشي في مكانة إبراهيم الكرخي؟**

*** ماذا قال الوحيد البهبهاني في وثاقة إبراهيم الكرخي؟**

(١) الكافي: ٢/٢٩٢ ح ١٢.

«٣»

ما تثبت به الوثاقة أو الحسن ـ ٦

«التوثيقات العامّة»

٧ـ ما هو الإشكال على حجيّة مراسيل هؤلاء الثقات، وما هو الجواب عنه؟

٧ ـ مرّ بأنّ ثلّة من الفقهاء كالمحقّق، والشهيد الثاني، والمقدّس الأردبيلي، وصاحب المدارك، ذهبوا إلى عدم حجيّة مراسيل ابن أبي عمير، وصفوان، والبزنطي.

وقد ذكر الشهيد الثاني والمحقّق الخوئي وجوهاً في عدم حجيّة مراسيل هؤلاء الثقات، ونحن ننقل ما ذكره المحقّق الخوئي، واجوبة شيخنا المحقق السبحاني عنه ملخّصاً[1]:

الأول: لو كانت التسوية بين مراسيل هؤلاء الثقات ومسانيد غيرهم صحيحة؛ لذكر في كلام أحد من القدماء؛ فن المطمأنّ به، أنّ منشأ هذه الدعوى هو دعوى الكشّي الإجماع على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء، كما أنّ الشيخ أيضاً عمّمه لغيرهم بقوله: «وغيرهم من الثقات».

---

(١) راجع: معجم رجال الحديث: ١/ ٦٤، وكليات في علم الرجال: ٢٢٩ ـ ٢٣٣.

مضافاً إلى أنّ الشيخ بنفسه ردّ في مواضع، رواية ابن أبي عمير للإرسال.

أجاب عنه شيخنا المحقّق السبحاني[١]: إنّما تصحّ تلك الدعوى، لو وصل إلينا شيء من كتبهم الرجاليّة، والمفروض أنّه لم يصل إلينا منها سوى كتاب الكشّي، الذي هو أيضاً ليس أصل الكتاب؛ بل هو ما اختاره الشيخ منه، وسوى رجال البرقي.

فمراد الشيخ من التعميم بغيرهم من الثقات، هم المعروفون بالرواية عن الثقات، كجعفر بن بشير، والزعفراني، والطاطَري.

وأمّا مخالفة الشيخ نفسه في موارد من التهذيب والاستبصار؛ فإنّه ألّفهما في أوائل شبابه، ولم يكن عند ذلك واقفاً على سيرة الأصحاب في مراسيل هؤلاء، وألّف كتاب «العدّة» في أواخر عمره، ووقف على الأُصول المؤلّفة في عصر الأئمّة عليهم السلام وسيرة الأصحاب.

والثاني: فرضنا أنّ التسوية ثابتة؛ لكن من المظنون قويّاً أنّ منشأ ذلك، هو بناء القدماء على حجيّة خبر كلّ إماميّ لم يظهر منه فسق، وعدم اعتبار الوثاقة فيه.

أجاب عنه: بأنّ هذا الكلام يخالف ما عن الشيخ في العدّة: «إنّ واحداً منهم إذا أفتى بشيء لا يعرفونه، سألوه من أين قلت هذا؟ فإذا أحالهم على كتاب معروف أو أصل مشهور، وكان راويه ثقة لا ينكر حديثه، سكتوا وسلّموا الأمر في ذلك، وقبلوا قوله، وهذه عادتهم وسجيّتهم من عهد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، ومن بعده من الأئمّة عليهم السلام»[٢].

---

(١) راجع: كليّات في علم الرجال: ٢٢٩.

(٢) العدّة في الأُصول: ١/٣٣٨.

وكذا لو كان بناء القدماء على أصالة العدالة في كلّ من لم يعلم حاله، فلا معنى لتقسيم الرواة إلى ثقة وضعيف ومجهول.

الثالث: إنّ إثبات أنّهم لا يروون ولا يرسلون إلّا عن ثقة، يكون إمّا: بتصريح هؤلاء، أو بالتتبّع في كتبهم.

أمّا الأوّل، فلم ينسب إلى هؤلاء تصريحهم بذلك.

وأمّا الثاني، فغايته عدم الوجدان، وهو لا يدلّ على عدم الوجود.

أجاب عن الأوّل: بأنّه يمكن أن يصرّحوا بذلك، ووقف عليه تلاميذهم والرواة عنهم، وعدم وقوفنا عليه كان لضياع كثير من الكتب وعدم وصولها إلينا.

وعن الثاني: بأنّا لو تفحّصنا مسانيد هؤلاء، ولم نجد لهم شيخاً ضعيفاً في الحديث، نطمئنّ بأنّ ذلك كان من جهة التزامهم بعدم الرواية إلّا عن ثقة.

الرابع: قد ثبتت رواة هؤلاء عن الضعفاء في موارد، كيونس بن ظبيان، وأبي جميلة، وعلي بن أبي حمزة، وعلي ابن حديد، والمفضّل بن صالح.

وأجاب عنه بما ملخّصه[1]:

١ ـ لم يثبت ضعف هؤلاء؛ لأنّه كما وردت أقوال في ذمّهم، كذلك وردت في مدحهم.

٢ ـ ولو ثبت ضعفهم يعارضه توثيق هؤلاء المشايخ بروايتهم عنهم.

٣ ـ وغاية ما يقال: إنّه يحكم بوثاقة من روى عنهم، إلّا من ثبت ضعفه.

٤ ـ هذا كلّه في المسانيد، وأمّا المراسيل، التي لا يعلم: هل راويها المبهم حاله، كان من الثقات، أو من الضعاف؟

---

(١) راجع لتفصيل الكلام: كليّات في علم الرجال: ٢٣٥ ـ ٢٧١.

فنقول: كان مجموع من روى عنهم ابن أبي عمير أربعمائة شخص، والضعاف منهم لا يزيدون على خمسة فاحتمال كون المحذوف أحد الخمسة ١/٨٠ ومثل هذا الاحتمال لا يضرّ بالاطمئنان، وليس العقلاء ملتزمين العمل بذلك.

التمارين:

في الكافي: عن علي بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد، وعلي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من أطاع رجلاً في معصية، فقد عبده»[(١)].

وعن علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حسين بن عثمان، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ صلة الرحم تزكّي الأعمال، وتنمّي الأموال وتيسّر الحساب، وتدفع البلوى، وتزيد في الرزق»[(٢)].

* ما الفرق بين هاتين الروايتين من جهة الإرسال؟ هل الإرسال يوجب ضعفها أم لا ولماذا؟

* من هو حسين بن عثمان؟ وماذا قال النجاشي والشيخ والسيّد الخوئي فيه ؟

---

(١) الكافي: ٢/٣٩٨ ح ٨.

(٢) الكافي: ٢/١٥٧ ح ٣٣.

﴿٤﴾

ما تثبت به الوثاقة أو الحسن ـ ٧

«التوثيقات العامّة»

٨ ـ بماذا استدلّ على وثاقة من يروي عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، وما هو الجواب عنه؟

٩ ـ ما الدليل على وثاقة من روى عنه بنو فضّال، وما هو الجواب عنه؟

٨ ـ استظهر الوحيد البهبهاني وثاقة من روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى؛ بقوله: وإذا كان الجليل ممّن يطعن على الرجال في الرواية عن المجاهيل ونظائرها فربما تشير روايته عنهم إلى الوثاقة[1].

واستدلّ أيضاً بأنّه أخرج عدّة من الرواة من قم كأحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وسهل بن زياد الآدمي، ومحمّد بن علي بن إبراهيم أبي سمينة؛ لروايتهم عن الضعاف. وهذا يدلّ على أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى ما كان يروي عن الضعاف وإلّا لا يخرج هؤلاء عن قم.

أُجيب عنه: بأنّ أحمد بن محمّد بن عيسى، لم يبعد هؤلاء عن قم بمجرّد الطعن في روايتهم عن المجاهيل؛ أو لروايتهم عن الضعاف؛ بل أخرج سميّه

---

(١) الفوائد الرجاليّة المطبوعة ضمن رجال الخاقاني: ٤٧.

أحمد بن محمّد بن خالد من قم؛ لأنّه كان يكثر الرواية عن الضعاف، ويعتمد عليهم، كما صرّح به النجاشي والشيخ والعلامة في ترجمته(١).

وأخرج سهل بن زياد الآدمي من قم إلى الري؛ لما يشهد عليه بالغلوّ والكذب، كما صرّح به النجاشي(٢)، وإخراجه محمّد بن علي بن إبراهيم أبي سمينة من قم؛ لما تشهّر بالغلوّ(٣).

وهذا أحمد بن محمّد بن عيسى بنفسه يروي عن عدّة من الضعاف نحو: محمّد بن سنان، وإسماعيل بن سهل، وبكر بن صالح، الذين قال النجاشي في الأوّل منهم: وهو رجل ضعيف جدّاً(٤)، وفي الثاني: ضعّفه أصحابنا(٥)، وفي الثالث: ضعيف(٦).

٩ ـ قال الوحيد: ... رواية علي بن الحسن بن فضّال ومن ماثله عن

---

(١) رجال النجاشي: ٧٦ رقم ١٨٢ وفهرست الشيخ: ٢٠ رقم ٥٥ والخلاصة: ١٤ رقم ٧.

هذا ما أجاب به شيخنا المحقّق السبحاني في كتابه كليّات في علم الرجال: ٢٧٥. ولا يخفى أنّه ينافي ما نقله العلّامة عن ابن الغضائري فيه بقوله: «طعن عليه القمّيّون، وليس الطعن فيه إنّما الطعن فيمن يروي عنه؛ فإنّه لا يبالي عمّن أخذ على طريقة أهل الأخبار، وكان أحمد بن محمد ابن عيسى أبعده عن قم ثمّ أعاده إليها، واعتذر إليه». الخلاصة: ١٤.

وهذا الكلام صريح بأنّ إخراجه من قم؛ للطعن في روايته عن الضعاف والمجاهيل، كما عليه المحقّق البهبهاني.

(٢) رجال النجاشي: ١٨٥ رقم ٤٩٠.

(٣) رجال النجاشي: ٣٣٢ رقم ٨٩٤.

(٤) رجال النجاشي: ٣٢٨ رقم ٨٨٨.

(٥) رجال النجاشي: ٢٨ رقم ٥٦.

(٦) رجال النجاشي: ١٠٩ رقم ٢٧٦.

شخص؛ فإنّها من المرجّحات؛ لما ذكر في ترجمتهم[١].

أقول: ذكر النجاشي في ترجمته: ولم يعثر على زلّة فيه، ولا مايشينه، وقلّ ما روى عن ضعيف، وكان فطحيّاً، ولم يرو عن أبيه شيئاً، وقال: كنت أقابله وسنّي ثمان عشرة سنة بكتبه، ولا أفهم إذ ذاك الروايات، ولا أستحلّ أن أرويها عنه، وروى عن أخويه عن أبيهما[٢].

أجيب عنه: بأنّه لايدلّ على وثاقة كلّ من روى عنه علي بن الحسن بن فضّال؛ بل يدلّ على روايته عن الضعيف، وإن قلّ؛ نعم إن كان ورد فيه بأنّه ممّن لا يروي إلّا عن ثقة؛ كما في صفوان وأضرابه فهو يدلّ على المطلوب وليس كذلك.

واستدلّ أيضاً على وثاقة من روى عنه بنوفضّال: بما روى الشيخ الطوسي ... وقد سُئل (أبو محمد العسكري عليه السلام) عن كتب بني فضّال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملأى؟ فقال صلوات الله عليه: خذوا بما رووا، وذروا ما رأوا[٣].

وقال الشيخ الأنصاري في رواية داود بن فرقد، عن بعض أصحابنا: «هذه الرواية وإنّ كانت مرسلة؛ إلّا أنّ سندها إلى الحسن بن فضّال صحيح وبنو فضّال ممّن أمرنا بالأخذ بكتبهم ورواياتهم»[٤].

وأجاب عنه السيّد الخوئي: بأنّ هذه الرواية ضعيفة؛ لايمكن الاعتماد عليها؛ مضافاً إلى أنّ الرواية قاصرة الدلالة على ما ذكروه؛ فإنّ الرواية في

---

(١) الفوائد الرجاليّة، المطبوعة ضمن رجال الخاقاني: ٤٨.

(٢) رجال النجاشي: ٢٥٧ رقم ٦٧٦.

(٣) كتاب الغيبة للطوسي: ٢٣٩. طبعة النجف.

(٤) كتاب الصلاة للشيخ الأنصاري: ٢، س ١١. من الطبعة الحجريّة.

مقام بيان أنّ فساد العقيدة بعد الاستقامة، لا يضرّ بحجيّة الرواية المتقدّمة على الفساد، وليست في مقام بيان أنّه يؤخذ بروايته حتّى فيما إذا روى عن ضعيف أو مجهول[١].

التمارين:

في الكافي: «عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن بن فضّال، عن علي بن عقبة، عن أبي كهمس، عن عمرو بن سعيد بن هلال، قال قلت: لأبي عبد الله عليه السلام أوصني! قال: أوصيك بتقوى الله والورع والاجتهاد، واعلم أنّه لا ينفع اجتهاد، لا ورع فيه»[٢].

* ما هو اسم أبي كهمس، وماذا قال النجاشي والشيخ في مكانته؟
* أذكر كلام النجاشي في علي بن عقبة.
* أذكر كلام السيّد الخوئي في عمرو بن سعيد بن هلال.
* هل الرواية معتبرة أم لا؟

---

(١) معجم رجال الحديث: ١/٧١.

(٢) الكافي: ٢/٧٨ح ١١.

﴿٥﴾

ما تثبت به الوثاقة أو الحسن ـ ٨

«التوثيقات العامّة»

١٠ ـ بماذا استدلّ على وثاقة من روى عنه جعفر بن بَشير ومحمد بن إسماعيل بن ميمون ومن روى عنهما؟ وما هو الجواب عنه؟

١١ ـ بماذا استدلّ على وثاقة كلّ من روى عنه علي بن الحسن الطاطَري؟ وما هو الإشكال فيه؟

١٢ ـ بماذا استدلّ على وثاقة مشايخ النجاشي؟

١٠ ـ قال الوحيد: ... رواية محمّد بن إسماعيل بن ميمون، أو جعفر بن بشير عنه (أي عن راوٍ)، أو روايته عنهما؛ فإنّ كلاً منهما أمارة التوثيق؛ لما ذكر في ترجمتهما(١). وهكذا استظهر المحدّث النوري في مستدركه(٢).

أقول: وقد ذكر النجاشي في ترجمة محمّد بن إسماعيل بن ميمون «روى عن الثقات، ورووا عنه»(٣). وهكذا في ترجمة جعفر بن بشير(٤).

---

(١) الفوائد الرجاليّة المطبوعة ضمن رجال الخاقاني: ٤٨.

(٢) مستدرك الوسائل: ٣/٧٧٧. من الطبعة الحجريّة.

(٣) رجال النجاشي: ٣٤٥ رقم ٩٣٣.

أجاب عنه السيّد الخوئي: بأنّه لا دلالة في الكلام على الحصر، وأنّ جعفر بن بشير لم يرو عن غير الثقات، ويؤكّد ذلك قوله «ورووا عنه» أفهل يحتمل أنّ جعفر بن بشير، لم يرو عنه غير الثقات؟ والضعفاء يروون عن كلّ أحد، ولاسيّما عن الأكابر؛ بل المعصومين أيضاً؛ وغاية ما هناك أن تكون رواية جعفر بن بشير عن الثقات، وروايتهم عنه كثيرة[٥].

١١ ـ استدلّ الوحيد على وثاقة من روى عنه علي بن الحسن الطاطَري. بما ذكر في ترجمته[٦]، والظاهر أنّه اشارة إلى ما ذكر الشيخ في الفهرست: بأنّ له كتباً في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم[٧].

وقال الشيخ في العدّة: إنّ الطائفة عملت بما رواه الطاطَريّون[٨]

أشكل عليه السيّد الخوئي: بأنّه لا دلالة في هذا الكلام على أنّ كلّ من يروي عنه علي بن الحسن الطاطري ثقة؛ غاية ما هناك أنّ رواياته في كتبه الفقهيّة مرويّة عن الثقات؛ فكلّ ما نقله الشيخ عن كتبه، بأن كان علي بن الحسن قد بدأ به السند، يحكم فيه بوثاقة من روى عنه، ما لم يعارض بتضعيف شخص آخر.

وأمّا من روى عنه علي بن الحسن في أثناء السند، فلا يحكم بوثاقته؛

(٤) رجال النجاشي: ١١٩ رقم ٣٠٤.

(٥) معجم رجال الحديث: ١/٧٢. وراجع أيضاً: كليّات في علم الرجال: ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٦) الفوائد الرجاليّة المطبوعة ضمن رجال الخاقاني: ٤٨.

(٧) فهرست الشيخ: ١١٨ رقم ٣٨٠.

(٨) تعليقة الوحيد على منهج المقال: ٢٢٩، وراجع: العدّة في الأصول: ١/٣٨١.

لعدم إحراز روايته عنه في كتابه[١].

١٢ ـ يظهر من كلمات النجاشي في أحوال بعض مشايخه وثاقة كل مشايخه وجلالة قدرهم كما في:

١ ـ جعفر بن محمّد بن مالك الضعيف الوضّاع، قال: كان ضعيفاً في الحديث قال أحمد بن الحسين كان يضع الحديث وضعاً ... ولا أدري كيف روى عنه شيخنا الجليل الثقة أبو عليّ بن همام، وأبو غالب الزراري[٢].

٢ ـ وفي أحمد بن محمّد بن عبيد الله الجوهري، قال: رأيت هذا الشيخ وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعّفونه فلم أروِ عنه شيئاً وتجنّبته[٣].

٣ ـ وفي أبي المفضّل محمد بن عبد الله بن محمد، قال: كان في أوّل أمره ثبتاً ثمّ خلّط، ورأيت جُلّ أصحابنا يغمزونه ويضعّفونه ... رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً، ثمّ توقّفت عن الرواية عنه؛ إلّا بواسطة بيني وبينه[٤].

وهكذا في موارد أخرى.

وهذه الكلمات تدلّ على أنّه كان ملتزماً بأن لا يروي إلّا عن ثقة فيحكم بوثاقة جميع مشايخه. واستخرج المحدّث النوري مشايخ النجاشي فبلغوا اثنين وثلاثين رجلاً[٥] ونقلهم المامقاني في تنقيح المقال[٦] وشيخنا

---

(١) معجم رجال الحديث: ١/٧٢. وراجع أيضاً: كليّات في علم الرجال: ٢٨١.

(٢) رجال النجاشي: ١٢٢ رقم ٣١٣.

(٣) رجال النجاشي: ٨٦ رقم ٢٠٧.

(٤) رجال النجاشي: ٣٩٦ رقم ١٠٥٩.

(٥) مستدرك الوسائل: ٣/٥٠٤.

السبحاني في كليّات علم الرجال[٧].

التمارين:

في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن صالح بن السندي، عن جعفر بن بشير، عن إسحاق ابن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المؤمن حسن المعونة، خفيف المؤونة، جيّد التدبير لمعيشته، لا يلسع من جحر مرّتين»[٨].

* أذكر كلام النجاشي والشيخ في: صالح بن السندي وإسحاق بن عمّار، ثمّ بيّن هل الرواية معتبرة أم لا؟
* اذكر ما ذكره النجاشي والشيخ في مكانة علي بن الحسن الطاطري.

---

(٦) تنقيح المقال: ٢/ ٩٠.

(٧) كليّات في علم الرجال: ٢٨٥.

(٨) الكافي: ٢/ ٢٤١ ح ٣٨.

﴿٦﴾

ما تثبت به الوثاقة أو الحسن ـ ٩

«التوثيقات العامّة»

١٣ ـ بماذا استدلّ على وثاقة من روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى ؟ وما هو الإشكال فيه؟

١٤ ـ من هو مؤلّف كتاب كامل الزيارات؟

١٥ ـ بماذا استدلّ على وثاقة جميع من وقع في أسانيد كامل الزيارات وما هو الإشكال فيه؟

١٦ ـ هل توثيق ابن قولويه يعمّ كلّ من ورد في أسانيد كتابه أو يختصّ مشايخه بلاواسطة؟

١٣ ـ استدلّ على وثاقة مشايخ محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري بما ذكره النجاشي والشيخ في ترجمته: أنّ محمّد بن الحسن الوليد استثنى من روايات محمّد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن جماعة[1].

وقال أبو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمّد بن الحسن ابن الوليد في ذلك كلّه، وتبعه أبو جعفر بن بابويه رحمه الله على ذلك إلّا؛ في محمّد ابن عيسى بن عبيد، فلا أدري ما رابه فيه؛ لأنّه كان على ظاهر العدالة والثقة[2].

---

(١) قد ذكرت أسماؤهم في ترجمته وهم سبعة وعشرين رجلاً. راجع: رجال النجاشي: ٣٤٨ رقم ٩٣٩، الفهرست: ١٤٤ رقم ٦١٢ وكليّات في علم الرجال: ٢٩٢.

(٢) رجال النجاشي: ٣٤٨ رقم ٩٣٩.

إذن، فكلّ من روى عنه محمّد بن أحمد بن يحيى، ولم يكن ممّن استثناهم ابن الوليد فهو معتمد عليه، ومحكوم عليه بصحّة الحديث.

استشكل عليه السيّد الخوئي: بأنّ اعتماد ابن الوليد أو غيره من الأعلام المتقدّمين؛ فضلاً عن المتأخّرين على رواية شخص، والحكم بصحّتها لايكشف عن وثاقة الراوي أو حسنه، وذلك، لاحتمال أنّ الحاكم بالصحّة يعتمد على أصالة العدالة، ويرى حجيّة كلّ رواية يرويها مؤمن لم يظهر منه فسق، وهذا لا يفيد من يعتبر وثاقة الراوي أو حسنه في حجيّة خبره[1].

وأجاب عنه شيخنا السبحاني بما لا يفيد شيئاً، وهو على ما ذهب إليه المحقّق الخوئي أدلّ ممّا اختاره نفسه؛ حيث إنّه استدلّ على عدم الاعتماد على أصالة العدالة بما مرّ عن ابن نوح في محمد بن عيسى بن عبيد: «لأنّه كان على ظاهر العدالة والثقة» ثمّ قال: والمتبادر من العبارة أنّ الباقين ممّن قد أحرزت عدالتهم ووثاقتهم لا أنّ عدالتهم كانت محرزة بأصالة العدالة[2].

أقول: بل الظاهر من العبارة أنّ محمد بن عيسى على ظاهر العدالة كمن لم يستثن أي لم يثبت منه فسق كغيره، نحو محمد بن موسى الهمداني الذي ظهر فسقه؛ بحيث صرّح الصدوق فيه: «كان كذّاباً غير ثقة»[3].

---

(١) معجم رجال الحديث: ١/ ٧٤.

(٢) كليّات في علم الرجال: ٢٩٤.

(٣) وكذا ما استدلّ بقول الصدوق بأنّ خبر صلاة يوم الغدير من طريق محمّد بن موسى الهمداني، وكان كذّاباً غير ثقة. وكلّ ما لم يصحّحه ذلك الشيخ، ولم يحكم بصحّته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح.

وكذا ما عن الصدوق: كان شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد سيّىء الرأي في محمّد بن عبد الله المسمعي ....

←

١٤ ـ مؤلّف كامل الزيارات هو أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، المتوفّى سنة ٣٦٧. قال النجاشي فيه: كان أبو القاسم من ثقات أصحابنا وأجلّائهم في الحديث والفقه[١].

١٥ ـ استدلّ على وثاقة جميع رواة كتاب كامل الزيارات بما ذكره ابن قولويه في ديباجة كتابه: «وقد علمنا بأنّا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره؛ لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا ـ رحمهم اللّه برحمته ـ ولا أخرجت فيه حديثاً روي عن الشُذّاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية، المشهورين بالحديث والعلم ... ».

قال المحقّق الخوئي: فإنّك ترى أنّ هذه العبارة واضحة الدلالة على أنّه لا يروي في كتابه رواية عن المعصوم إلّا وقد وصلت إليه من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم اللّه[٢].

وقد استخرج الفاضل المحقّق الشيخ محمد رضا عرفانيان أسماء كلّ من ورد فيها، فبلغت ٣٨٨ شخصاً.

← فإنّ هذه التعابير تشعر بأنّ توصيف الباقين بالوثاقة والمستثنين بالضعف، كان بالإحراز، لا بالاعتماد على أصالة العدالة في كلّ راو، أو على القول بحجيّة قول كلّ من لم يظهر منه فسق.
أقول: إنّ هذه العبارات تدلّ على ظهور الفسق وثبوته فيه، ولا تدلّ على أنّ الوثاقة في الباقين كانت بالاحراز، أو على أصالة العدالة.

(١) رجال النجاشي: ١٢٣ رقم ٣١٨.

(٢) معجم رجال الحديث: ١/ ٥٠.

١٦ ـ استظهر المحدّث النوري بأنّ توثيق ابن قولويه يختصّ بوثاقة كلّ من صدّر بهم أسانيد كتابه، ولا يشمل كلّ من ورد في الأسانيد.

قال في الفائدة الثانية، عند ترجمة ابن قولويه، بعد ذكر كلامه في ديباجة كتابه: فتراه نصّ على توثيق كلّ من رواه عنه فيه؛ بل كونه من المشهورين في الحديث والعلم، ولا فرق في التوثيق بين النصّ على أحد بخصوصه أو توثيق جمع محصورين بعنوان خاصّ. وكفى بمثل هذا الشيخ مزكّياً ومعدّلاً[1].

وقال شيخنا السبحاني: إنّ ابن قولويه استرحم لجميع مشايخه حيث قال: «من أصحابنا رحمهم اللّه برحمته»، ومع ذلك نرى أنّه روى فيه عمّن لا يستحق ذلك الاسترحام، فقد روى في هذا الكتاب عن عشرات من الواقفيّة والفطحيّة، وهل يصحّ لشيخ مثل ابن قولويه أن يسترحمهم[2].

والقدماء من المشايخ كانوا ملتزمين بعدم الرواية عن الضعيف بلاواسطة.

وكل ذلك يؤيد ما استظهره المتتبع النورى رحمه اللّه[3].

---

(١) مستدرك الوسائل: ٣/ ٥٢٣.

(٢) كليّات في علم الرجال: ٣٠٢.

(٣) المصدر نفسه: ٣٠٣.

التمارين:

روى الكليني عن علي بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن، عن درست بن أبي منصور، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما حقّ الوالد على ولده؟

قال: لايسمّيه باسمه، ولا يمشي بين يديه، ولا يجلس قبله، ولا يستسبّ له»[1].

* ماذا ذكر النجاشي والشيخ في محمّد بن عيسى بن عبيد؟
* بماذا استدلّ السيّد الخوئي على وثاقة درست بن منصور؟

(١) الكافي: ٢/١٥٨ ح ٥.

﴿٧﴾

ما تثبت به الوثاقة أو الحسن ـ ١٠
«التوثيقات العامّة»

١٧ ـ من هو مؤلّف تفسير القمّي؟

١٨ ـ بماذا استدلّ على وثاقة أسانيد روايات تفسير علي بن إبراهيم؟

١٩ ـ ما هي المناقشة في وثاقة أسانيد روايات هذا التفسير؟

١٧ ـ **مؤلّف تفسير القمّي هو**: علي بن إبراهيم بن هاشم القـمّي، الذي قال النجاشي فيه: ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، سمع فأكثر، وصنّف كتباً[1].

١٨ ـ **أستدلّ على وثاقة من ورد في أسانيد روايات تفسير علي بن إبراهيم** بما ذكره في ديباجة كتابه بقوله: «ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض اللّه طاعتهم، وأوجب

---

(١) رجال النجاشي: ٢٦٠ رقم ٦٨٠.

ولايتهم، ولا يقبل عمل إلّا بهم...»[١].

قال السيّد الخوئي: فإنّ في هذا الكلام دلالة ظاهرة على أنّه لا يروي في كتابه هذا إلّا عن ثقة؛ بل استفاد صاحب الوسائل في الفائدة السادسة في كتابه في ذكر شهادة جمع كثير من علمائنا بصحّة الكتب المذكورة وأمثالها، وتواترها، وثبوتها عن مؤلّفيها، وثبوت أحاديثها عن أهل بيت العصمة عليهم السلام[٢] أنّ كلّ من وقع في أسناد روايات تفسير علي بن إبراهيم المنتهية إلى المعصومين عليهم السلام، قد شهد علي بن إبراهيم بوثاقته، حيث قال: «وقد شهد علي بن إبراهيم أيضاً بثبوت أحاديث تفسيره، وأنّها مرويّة عن الثقات عن الأئمّة عليهم السلام»[٣].

ثمّ قال: إنّ ما استفاده قدس سره في محلّه؛ فإنّ علي بن إبراهيم يريد بما ذكره إثبات صحّة تفسيره وأنّ رواياته ثابتة وصادرة من المعصومين عليهم السلام وأنّها انتهت إليه بوساطة المشايخ والثقات من الشيعة، وعلى ذلك فلا موجب لتخصيص التوثيق بمشايخه، الذين يروي عنهم علي بن إبراهيم بلا واسطة كما زعمه بعضهم[٤].

١٩ ـ وقد نوقش فيه بأمور:

* إنّ الراوي لهذا التفسير أبو الفضل العباس بن محمّد بن القاسم بن حمزة ابن موسى بن جعفر عليه السلام تلميذ علي بن إبراهيم. وهو مجهول لم يذكر

---

(١) تفسير علي بن إبراهيم: ١/ ٤.

(٢) وسائل الشيعة: ٣٠/ ١٩٣، طبعة آل البيت.

(٣) وسائل الشيعة: ٣٠/ ٢٠٢، طبعة آل البيت.

(٤) معجم رجال الحديث: ١/ ٤٩.

في الجوامع الرجاليّة.

* والتفسير الموجود ليس للقمّي وحده؛ بل ملفّق ممّا أملاه علي بن إبراهيم على تلميذه، وما رواه التلميذ عن أبي الجارود عن الإمام الباقر عليه السلام. ويرشد إلى ذلك ما وقع فيه من العبارات المتفاوتة مثل:

«رجع إلى تفسير علي بن إبراهيم»، أو: «رجع إلى رواية علي بن إبراهيم»، أو: «رجع الحديث إلى علي بن إبراهيم[1]»[2].

* مضافاً إلى أنّه يشتمل على رواة لا يصحّ القول بوثاقتهم، كيحيى بن أكثم. وكذا روايات لا يلتزم القمّي القول بصحّتها كما ورد: «حدّثني أبي، رفع، قال: قال الصادق عليه السلام، أو حدّثني محمد بن يحيى البغدادي رفعه الحديث إلى أمير المؤمنين عليه السلام»[3].

فعلى هذا توثيق علي بن إبراهيم لا يشمل جميع من ورد في تفسيره؛ بل يشمل كلّ من روى عنه في تفسيره مباشرة. كما يدلّ عليه قوله: «مشايخنا وثقاتنا».

---

(١) راجع تفسير علي بن إبراهيم: ١/٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣١٣، ٣٨٩ و... .

(٢) راجع: الذريعة: ٤/٣٠٤.

(٣) راجع تفسير القمّي: ١/ ٤٣، ٦٦، ١٥٢، ٢٩٠، ٣٦٨، ٣٨٥، ٣٨٩ و... .

التمارين:

روى الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن صالح بن رزين ومحمّد بن مروان، وغيرهما عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كلّ عين باكية يوم القيامة إلّا ثلاثة، عين غُضّت عن محارم الله، وعين سهرت في طاعة الله، وعين بكت في جوف الليل من خشية الله»[1].

* أذكر ما قاله النجاشي في مكانة منصور بن يونس.
* ما هو مذهب منصور بن يونس؟
* بماذا استدلّ السيّد الخوئي على وثاقة صالح بن رزين؟
* من هو محمّد بن مروان؟ أذكر كلام السيّد الخوئي في تمييزه، وهل هو ثقة أم لا؟

(١) الكافي: ٢/٤٨٢ ح ٤.

﴿٨﴾

ما تثبت به الوثاقة أو الحسن ـ ١١
«التوثيقات العامّة»

٢٠ ـ ما هي أدلّة القائلين بوثاقة جميع أصحاب الصادق عليه السلام، وماهي المناقشة فيها؟

٢١ ـ ما هو المراد من شيخوخة الإجازة؟

٢٢ ـ ما هي الثمرة الحاصلة في البحث عن شيخوخة الإجازة؟

٢٣ ـ هل كون الرجل من مشايخ الإجازة يوجب وثاقته أم لا؟

٢٠ ـ أُستدلّ على وثاقة جميع من ذكرهم الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام بما ذكره المفيد في أصحاب الصادق عليه السلام بقوله: «إنّ أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه عليه السلام من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة آلاف»[1]. وتبعه على ذلك ابن شهر آشوب[2]، والطبرسي[3]، ومحمّد بن علي الفتّال[4].

---

(١) الإرشاد للمفيد: ٢٨٩.

(٢) المناقب: ٣/٣٧٢، طبعة: المكتبة والمطبعة الحيدرية بالنجف.

(٣) إعلام الورى: ٢٨٤.

(٤) روضة الواعظين: ٢٠٧، طبعة منشورات الرضي بقم.

وناقش فيه السيّد الخوئي بقوله: فهذه الدعوى غير قابلة للتصديق؛ فإنّه إن أُريد بذلك: أنّ أصحاب الصادق عليه السلام كانوا أربعة آلاف كلّهم كانوا ثقات، فهي تشبه دعوى أنّ كلّ من صحب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عادل، مع أنّه ينافيها تضعيف الشيخ جماعة، منهم: إبراهيم بن أبي حبّة[1]، والحارث بن عمرالبصري[2]، وعبد الرحمن بن الهلقام[3]، وعمرو بن جميع[4]، وجماعة أخرى غيرهم[5]. وقد عدّ الشيخ أبا جعفر الدوانيقي من أصحاب الصادق عليه السلام[6]، أفهل يحكم بوثاقته بذلك؟ وكيف تصحّ هذه الدعوى، مع أنّه لا ريب في أنّ الجماعة المؤلّفة من شتّى الطبقات على اختلافهم في الآراء والاعتقادات يستحيل عادةً أن يكون جميعهم ثقات؟

وإن أُريد بالدعوى المتقدّمة أنّ أصحاب الصادق عليه السلام كانوا كثيرين إلّا أنّ الثقات منهم أربعة آلاف؛ فهي في نفسها قابلة للتصديق، إلّا أنّها مخالفة للواقع ... على أنّه لو سلمنا هذه الدعوى، لم يترتّب عليه أثر أصلاً؛ لأنّه ليس لنا طريق إلى معرفة الثقات منهم ...[7].

---

(١) رجال الطوسي: ١٤٦ رقم ٦٧.

(٢) رجال الطوسي: ١٧٨ رقم ٢٣٠.

(٣) رجال الطوسي: ٢٣٢ رقم ١٤٣.

(٤) رجال الطوسي: ٢٤٩ رقم ٤٢٦.

(٥) كما في كادح بن رحمة، رجال الطوسي:٢٧٨ رقم ٢٠، ومحمد بن مقلاس: ٣٠٢ رقم ٣٤٥، قال فيه: «ملعون، غال» ومحمد بن مسكان: ٣٠٢ رقم ٣٥٠.

(٦) رجال الطوسي: ٢٢٣ رقم ١١، بعنوان: عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس أبو جعفر المنصور.

(٧) معجم رجال الحديث: ١/ ٥٩.

٢١ ـ المراد من مشايخ الإجازة، هم الرواة الذين يستجازون في نقل روايات وكتب المؤلّفين.

٢٢ ـ والبحث عن وثاقة مشايخ الإجازة وعدمها مهمّ جدّاً، ويثمر فوائد في كثير من الموارد؛ فإنّ الشيخ الطوسي قد روى في التهذيبين عن كثير من الأصول الحديثيّة لعدّة أشخاص، لم يرد فيهم توثيق بالخصوص، وإنّما هم من مشايخ الإجازة، كأحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن محمد بن يحيى، وابن عبدون، وابن الحاشر، وابن أبي جيّد.

فهذا العلّامة المجلسي في روضة المتّقين، والمحقّق البحراني في معراج أهل الكمال، والوحيد البهبهاني في تعليقته على منهج المقال، استدلّوا في كثير من الموارد على وثاقة الأشخاص؛ بكونهم من مشايخ الإجازة.

٢٣ ـ قال المحقّق البحراني: مشايخ الإجازة في أعلى طبقات الوثاقة والجلالة[١].

وقال أيضاً: إنّه لا ينبغي أن يرتاب في عدالة شيوخ الإجازة[٢].

وقال الوحيد: إنّ المتعارف عدّه من أسباب الحسن، وربما يظهر من جدّي ـ رحمه الله ـ دلالته على الوثاقة، وحكى عن المحقّق الشيخ محمد ابن صاحب المعالم: عادة المصنّفين من عدم توثيق الشيوخ[٣].

---

(١) معراج أهل الكمال: ٤٤.

(٢) معراج أهل الكمال: ٨٨، حكى عنه الوحيد في تعليقته على منهج المقال: ٢٨٤، عند ترجمة محمد بن إسماعيل النيسابوري.

(٣) الفوائد الرجاليّة: ٤٤، المطبوع في آخر رجال الخاقاني.

وقال الشهيد الثاني: فإنّه لا يحتاج أحد من هؤلاء المشايخ المشهورين إلى تنصيص على تزكية، ولا بيّنة على عدالة؛ لما اشتهر في كلّ عصر من ثقتهم وضبطهم وورعهم، زيادةً على العدالة، وإنّما يتوقّف على التزكية غير هؤلاء، من الرواة الذين لم يشتهروا بذلك، ككثير ممّن سبق على هؤلاء، وهم طرق الأحاديث المدوّنة غالباً(١).

وقال السيّد الداماد: مشيخة المشايخ الذين هم كالأساطين والأركان، أمرهم أجلّ من الاحتياج إلى تزكية مزكّ، وتوثيق موثّق(٢).

وقد ناقش في ذلك السيّد الخوئي: بأنّ مشايخ الإجازة على تقدير تسليم وثاقتهم، لا يزيدون في الجلالة وعظمة الرتبة على أصحاب الإجماع، وأمثالهم ممّن عرفوا بصدق الحديث والوثاقة(٣).

التمارين:

في البحار: «أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد الزبير، عن علي بن فضّال، عن العباس بن عامر، عن فضيل، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الدعاء لأخيك بظهر الغيب يسوق إلى الداعي الرزق، ويصرف عنه البلاء، ويقول الملك ولك مثل ذلك»(٤).

* بماذا استدلّ السيّد الخوئي على وثاقة أحمد بن عبدون؟
* أذكر الوجه الأول الذي ذكره السيّد الخوئي في وثاقة علي بن محمد بن الزبير القرشي.

(١) الرعاية في علم الدراية: ١٩٢.

(٢) الرواشح السماويّة: ١٧٩.

(٣) معجم رجال الحديث: ١/٧٦ ـ ٧٧.

(٤) البحار: ٩٣/٣٨٧ ح ١٨. (طبعة ايران)

﴿٩﴾

ما تثبت به الوثاقة أو الحسن ـ ١٢

«التوثيقات العامّة»

٢٤ ـ هل الوكالة عن الإمام تدلّ على وثاقة الراوي الوكيل ولماذا؟

٢٥ ـ هل كثرة رواية الثقة عن رجل، تدلّ على وثاقة المرويّ عنه؟

٢٤ ـ إنّ الوكالة عن الإمام تدلّ على الوثاقة، كما في التوقيع الذي خرج إلى الحسن بن عبد الحميد عن العسكر: «ليس فينا شكّ، ولا فيمن يقوم مقامنا بأمرنا»[1]؛ مضافاً إلى أنّ السيرة العقلائيّة جرت على عدم توكيل شخص لا يعتمد على قوله، أو يعتمد الكذب.

هذا إذا كان الرجل وكيلاً عن الإمام في الأمور الكبيرة المتعلّقة بالشيعة؛ بخلاف ما يكون وكيلاً في أمر جزئيّ شخصيّ كبيع وشراء خاصّ.

وكانت وكالته طيلة سنوات، ولم يرد فيه ذمّ كما في علي بن أبي حمزة البطائني، وزياد بن مروان القندي، وعثمان بن عيسى الرواسي، الذين كانوا وكلاء للإمام الكاظمعليه السلام، وبعد استشهاده أسّسوا الفرقة الضالّة والمضلّة

(١) الكافي: ١/٤٣٧ ح ١٤.

الواقفيّة طمعاً في حطام الدنيا(١).

كما روى الشيخ في كتاب الغيبة: «عن الأنباري، عن بعض أصحابه، قال: مضى أبو إبراهيم عليه السلام وعند علي بن أبي حمزة، ثلاثون ألف دينار، وعند زياد بن مروان القندي سبعون ألف دينار، وعند عثمان بن عيسى الرواسي ثلاثون ألف دينار وخمس جوار.

فبعث إليهم أبوالحسن الرضا ـ عليه آلاف التحيّة والثناء ـ أن احملوا ماقبلكم من المال، وما كان اجتمع لأبي عندكم من أثاث وجوار؛ فإنّي وارثه وقائم مقامه، وقد اقتسمنا ميراثه ولا عذر لكم في حبس ما قد اجتمع لي، ولوارثه قبلكم.

فأمّا علي بن أبي حمزة، فانكره ولم يعترف بما عنده، وكذلك زياد القندي، وأمّا عثمان بن عيسى، فإنّه كتب إليه: إنّ أباك عليه السلام لم يمت وهو حيّ قائم، من ذكر أنّه مات، فهو مبطل، وأعمل على أنّه قد مضى كما تقول، فلم يأمرني بدفع شيء إليك، وأمّا الجواري، فقد أعتقتهنّ وتزوّجت بهنّ»(٢).

٢٥ ـ الظاهر أنّ كثرة رواية الثقة عن رجل تدلّ على وثاقته؛ لأنّ رواية الثقات لاتجتمع مع القدح في الراوي، كما قال النجاشي في ترجمة جعفر بن محمّد بن مالك: «... كان يضع الحديث وضعاً ويروي عن المجاهيل... ولا أدري كيف روى عنه شيخنا أبو علي بن همام، وأبو غالب الزّراري؟!»(٣).

---

(١) رجال الكشّي: ٤٣٧ رقم ٤٦٧.

(٢) الغيبه: ٦٤ ح ٦٧.

(٣) رجال النجاشي: ١٢٢ رقم ٣١٣.

وقال في عبد الله بن سنان: «روى هذه الكتب عنه جماعات من أصحابنا لعظمه في الطائفة وثقته وجلالته»[١]. وكذا ما ورد عن الكشّي في محمد بن سنان[٢].

مضافاً إلى أنّ كثرة الرواية عن الضعفاء، تعدّ من أسباب الضعف كما أنّ أحمد بن محمد بن عيسى رئيس القمّيّين أخرج أحمد بن محمد بن خالد من قم؛ لكثرة روايته عن الضعفاء[٣].

وقال الكشّي: ما كان أحمد بن محمّد بن عيسى يروي عن ابن محبوب؛ من أجل أنّ أصحابنا يتّهمون ابن محبوب في أبي حمزة الثمالي[٤].

قال بعض مشايخنا: «إنّ كثرة النقل عن شخص، آية كون المرويّ عنه ثقه، وإلّا عاد النقل لغواً ومرغوباً عنه»[٥].

فائدة:

لايخفى أنّ مجرّد رواية الثقة عن رجل مجهول أو مهمل لا يدلّ على وثاقته؛ لأنّ الثقات كما يروون عن أمثالهم، كذلك يروون عن الضعاف أيضاً، إلّا مَن ثبت أنّه لايروي إلّا عن ثقة.

---

(١) رجال النجاشي: ٢١٤ رقم ٥٥٨.

(٢) رجال الكشّي: ٤٢٨.

(٣) رجال العلّامة الحلّي: ١٤.

(٤) انظر رجال النجاشي: ٨٢ رقم ١٩٨. راجع: أصول الحديث وأحكامه: ١٧٩.

(٥) كليّات في علم الرجال: ٣٥٠.

التمارين:

في الكافي: «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن فَضالة بن أيّوب، عن علي بن أبي حمزة، قال: سمعت أبا عبد اللهعليه السلام يقول: شيعتنا الرحماء بينهم، الذين إذا خلوا ذكروا الله، إنّ ذكرنا من ذكر الله، إنّا إذا ذُكرنا ذُكر الله وإذا ذُكر عدوّنا ذُكر الشيطان»[1].

* ما ذا قال النجاشي في مكانة فضالة بن أيّوب؟
* أذكر رواية عن المعصوم في ذمّ علي بن أبي حمزة البطائني.
* أذكر ما قال أبو محمد العسكري عليه السلام في وكيليه العمري وابنه.
* ماهو سبب وقف بعض أصحاب الكاظمعليه السلام وإنكارهم موته؟

(١) الكافي: ٢/١٨٦ ح١.

إعتبار أحاديث الكتب الاربعة

﴿ ١٠ ﴾

اعتبار أحاديث الكتب الأربعة ـ ١
«الكافي»

٢٦ ـ من هو مؤلّف كتاب الكافي؟

٢٧ ـ ما هي مميّزات كتاب الكافي؟

٢٨ ـ ماالدليل على صحّة روايات الكافي، وما هو الجواب عنه؟

٢٦ ـ كتاب الكافي هو للشيخ الجليل محمد بن يعقوب الكليني، المكنّى بأبي جعفر، المتوفّى سنة: ٣٢٨.

وقد عاش الكليني زمان الغيبة الصغرى، وعاصر السفراء العظام للناحية المقدّسة، وتوفّي قبل وفاة السفير الرابع علي بن محمد السمري المتوفّى سنة ٣٢٩.

٢٧ ـ إنّ لكتاب الكافي مميّزات:

* يعد أحد الكتب الأربعة التي عليها تدور رحى استنباط الأحكام على مذهب الإماميّة.

* ألّفه الكليني في عشرين سنة[(١)].

* كتاب الكافي مركّب من ثلاثة أقسام: الأصول، والفروع، والروضة.

قسم الأصول: يشتمل على كتاب العقل والجهل، كتاب فضل العلم، كتاب التوحيد، كتاب الحجّة، كتاب الايمان والكفر، كتاب الدعاء، كتاب فضل القرآن، كتاب العشرة.

قسم الفروع: يتضمّن الأحاديث الواردة في الفروع الفقهيّة من أوّل الطهارة إلى آخر الديات.

قسم الروضة: يتضمّن بعض خطب الأئمّة عليهم السلام ومواعظهم وبعض القضايا المرتبطة بهم.

* طريقة الكليني في الكافي جرت على ذكر تمام السند غالباً. نعم ترك في موارد متعدّدة أوائل الأسناد، اعتماداً على ما ذكره في الأسانيد المتقدّمة؛ فتصير الرواية بذلك معلّقة.

* قال الشهيد الثاني: إنّ ما في الكافي يزيد على ما في مجموع الصحاح الستّة للجمهور[(٢)]، فإنّ مجموع أحاديث الكافي ١٦١٩٩ حديثاً[(٣)].

ومجموع أحاديث الصحاح الستّة[(٤)] على ما جمعه ابن الاثير الجزري

---

(١) كما صرّح به النجاشي في رجاله: ٣٧٧ رقم ١٠٢٦.

(٢) الذكرى: ٦.

(٣) قال المحدّث البحراني صاحب الحدائق: قال بعض مشايخنا المتأخّرين: أمّا الكافي، فجميع أحاديثه حصرت في ستّة عشر ألف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثاً. والصحيح منها باصطلاح من تأخّر: خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثاً؛ والحسن: مائة وأربعة وأربعون حديثاً؛ والموثّق: مائة حديث وألف حديث وثمانية عشر حديثاً؛ والقويّ: منها اثنان وثلاثمائة حديث، والضعيف منها: أربعمائة وتسعة آلاف وخمسة وثمانون حديثاً. لؤلؤة البحرين: ٣٩٤.

(٤) الصحاح الستّة التي جمعها ابن الاثير في جامع الأُصول، هي:

في جامع الأصول ٩٤٨٣ حديثاً.

٢٨ ـ استدلّ المحدّث النوري على صحّة روايات كتاب الكافي بوجوه[1]:

الوجه الأوّل: المدائح الواردة في حقّ الكتاب كقول الصدوق ﷺ بأنّه من أجَلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدة، وقول المحقّق الكركي والشهيد بأنّه لم يعمل للامامية مثله.

وقد أجاب عنه شيخنا السبحاني: بأنّه يستفاد من هذه المدائح اعتبار الكتاب بما هو هو، في مقابل عدم صلاحيّته للمرجعيّة والمصدريّة، أمّا استفادة غنى المستنبط عن ملاحظة آحاد رجال أحاديثه وأنّ كلّ ما فيه معتبر، فلا مصدر.

الوجه الثاني: المدائح الوارده في حقّ المؤلّف كقول النجاشي بأنّه أوثق الناس في الحديث وأثبتهم[2].

وأجاب عنه شيخنا السبحاني: بأنّ المراد من الأوثقيّة هو التحرّز عن الكذب، لأجل العدالة والورع، كما أنّ المراد من الأثبتيّة، قلّة الزلّة والخطأ

← ١ ـ صحيح البخاري، لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفّى سنة: ٢٥٦هـ

٢ ـ صحيح مسلم، لأبي الحسين، مسلم بن حجاج بن مسلم، المتوفّى سنة: ٢٦١.

٣ ـ سنن أبي داود، لأبي داود، سليمان بن أشعث السيستاني، المتوفّى سنة: ٢٧٥.

٤ ـ سنن الترمذي، لأبي عيسى، محمد بن عيسى الترمذي، المتوفّى سنة: ٢٧٩.

٥ ـ سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي النسائي، المتوفّى سنة: ٣٠٣.

٦ ـ الموطّأ، لأبي عبد الله، مالك بن أنس بن مالك، المتوفّى سنة: ١٧٩.

ولم يذكر سنن ابن ماجة، وهي: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المتوفّى سنة: ٢٧٣.

(١) راجع: مستدرك الوسائل: ٥٣٢/٣.

(٢) رجال النجاشي: ٣٢٧ رقم ١٠٢٦

وندرة الاشتباه.

والرواية عن الضعفاء مع التسمية لاتخالف الوثاقة؛ نعم إكثار الرواية عن الضعفاء كان مذموماً.

كما أنّ الرواية عن الضعفاء مع الواسطة، لاتنافي الوثاقة؛ بل كان رائجاً بين القدماء، فهذا هو النجاشي يروي عن الضعفاء مع الواسطة(١).

الوجه الثالث: ماذكره الكليني في مقدّمة كتابه في جواب من طلب منه تأليف كتاب الكافي بقوله: «قلت: إنّك تحبّ أن يكون عندك كتاب كافٍ يجمع فيه من جميع فنون علم الدين مايكتفي به المتعلّم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام، والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدّى فرض اللّه عزّ وجلّ، وسنّة نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم ... وقد يسّر اللّه وله الحمد تأليف ما سألت وأرجو أن يكون بحيث توخّيت...»(٢).

وهذا يدلّ على أنّ الكليني شهد بصحّة جميع روايات كتابه وأنّه من الآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام.

فأجاب عنه السيّد الخوئي: إنّ السائل إنّما سأله تأليف كتاب مشتمل على الآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام، ولم يشترط عليه أن لا يذكر فيه غير الرواية الصحيحة، أو ما صحّ عن غير الصادقين عليهم السلام، ومحمّد بن يعقوب قد أعطاه ما سأله ... وإن اشتمل كتابه على غير الآثار الصحيحة عنهم عليهم السلام، أو الصحيحة عن غيرهم أيضاً استطراداً وتتميماً للفائدة؛ إذ

---

(١) انظر كليات في علم الرجال: ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٢) الكافي: ١/ ٥.

لعلّ الناظر يستنبط صحّة رواية لم تصحّ عند المؤلّف، أو لم تثبت صحّتها.

ويشهد على ماذكرناه:

١ ـ أنّ محمّد بن يعقوب روى كثيراً في الكافي عن غير المعصومين[١].

٢ ـ فيه مرسلات، وروايات في إسنادها مجاهيل، ومن اشتهر بالوضع والكذب كأبي البختري وأمثاله.

٣ ـ توجد في الكافي روايات شاذّة لو لم ندّع القطع بعدم صدورها من المعصوم عليه السلام فلا شكّ في الاطمئنان به، ومع ذلك كيف تصحّ دعوى القطع بصحّة جميع روايات الكافي وأنّها صدرت من المعصومين عليهم السلام.

التمارين:

ورد في الكافي: «... عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد القلانسي، عن علي بن حسّان، عن عمّه عبد الرحمن بن كثير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال إنّ آدم عليه السلام لمّا أهبط إلى الأرض أهبط على الصفا، ولذلك سمّي الصفا ...»[٢].

* أيّ راوٍ من رواة الحديث ورد فيه أنّه يضع الحديث؟.
* أذكر رواية عن الكافي، وقع في سندها رجل وردت فيه اللعنة.

---

(١) راجع: الكافي: ١/٩٩ ح ١٢، ص ٣١٠ ح ١٣ و١٤، ص ٤٥٤ ح ٤، ص ٤٦٥ ح ٨ و٢/١٠٣ ح ٥ و....

(٢) الكافي: ٤/١٩١ ح٢.

﴿ ١١ ﴾

اعتبار أحاديث الكتب الأربعة ـ ٣

«من لا يحضره الفقيه»

٢٩ ـ من هو مؤلّف كتاب من لا يحضره الفقيه؟

٣٠ ـ ما هي مميّزات كتاب من لا يحضره الفقيه؟

٣١ ـ بماذا استدلّ على صحّة أحاديث كتاب من لا يحضره الفقيه وما هي المناقشة في ذلك؟

٣٢ ـ ما هي أقوال العلماء في اعتبار مراسيل الصدوق وعدمه؟

٢٩ ـ كتاب «من لا يحضره الفقيه» هو للشيخ الجليل محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي، المشهور بالشيخ الصدوق، المولود بدعاء صاحب الأمر الإمام المهدي ـ عجّل الله تعالى فرجه الشريف ـ والمتوفّى سنة: ٣٨١.

٣٠ ـ ولكتاب «من لا يحضره الفقيه» مميّزات:

* هو أحد الكتب الأربعة، التي تستنبط منها الأحكام الشرعيّة.

* ويشتمل على ٥٩٦٣ حديثاً، وجميع أحاديثه المسندة: ٣٩١٢ حديثاً،

والمراسيل منها: ٢٠٥٠ حديثاً[١].

* إنّ الصدوق لم يؤلّف كتابه هذا كجامع لأحاديث أهل البيتعليهم السلام، بل هو كمرجع عمليّ للشيعة، هو ربما بعد كلام المعصومعليه السلام أتبعه شيئاً من كلامه للتفسير، أو التعليق، وخفي ذلك على المُراجع أحياناً ويظنّ أنّ الجميع كلام الإمامعليه السلام، وليس الأمر كذلك[٢].

* وطريقة الصدوق في ذكر أحاديث كتابه (الفقيه) هي الاكتفاء بذكر الراوي الأخير الذي رفع الحديث إلى المعصومعليه السلام وحذف سائر رواته؛ ثمّ سرد في آخر كتابه مشيخته، التي بسط فيها طرقه إلى من أبتدءت بهم الأسانيد[٣].

٣١ ـ استدلّ على صحّة جميع روايات كتاب «من لا يحضره الفقيه» بقول الصدوق في ديباجة الكتاب بقوله: «ولم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه؛ بل قصدت فيه إلى إيراد ما أُفتي به وأحكم بصحّته وأعتقد فيه أنّه حجّة فيما بيني وبين ربّي ـ تقدّس ذكره وتعالت قدرته ـ

---

(١) لؤلؤة البحرين: ٣٩٥.

(٢) كما ذكر في الحديث الثاني من المجلّد الأوّل: وقالعليه السلام: «الماء يطهّر ولا يطهَّر. فمتى وجدتَ ماءً ولم تعلم فيه نجاسة فتوضّأ منه وأشرب، وإن وجدت فيه ما ينجسه فلا تتوضّأ منه ولا تشرب إلّا في حال الاضطرار، فتشرب منه ... .» فجملة: «الماء يطهّر ولا يطهَّر» هو من كلام المعصوم والباقي من كلام الصدوق.

(٣) قال الصدوق في أوّل المشيخة: كلّ ما كان في هذا الكتاب عن عمّار بن موسى الساباطي: فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار بن موسى الساباطي و... .

وربما روى عن بعض ولم يذكر طريقه إليه في المشيخة فتصير الرواية بذلك مرسلة.

وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع».

ونوقش فيه: بأنّ تصحيح أحد أعلام المتقدّمين روايةً لا ينفع من يرى اشتراط حجيّة الرواية بوثاقة راويها؛ لأنّ الصحيح عند القدماء عبارة عمّا اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه أو اقترن بما يوجب الوثوق، والركون إليه[١]. كما عن المحقّق البهبهاني: «إنّ الصحيح عند القدماء هو ما وثقوا بكونه من المعصوم، أعمّ من أن يكون منشأ وثوقهم كون الراوي من الثقات، أو أمارات أُخر، ويكونوا قطعوا بصدوره عنهم أو يظنّون»[٢].

والصحيح عند المتأخّرين ماكان جميع سلسلة سنده إماميّين ممدوحين بالتوثيق.

وأنّ الصدوق ﵀ يتبع في التصحيح والتضعيف، شيخه ابن الوليد، ولاينظر إلى حال الراوي نفسه، هل هو ثقة أو غير ثقة؟ كما صرّح به في حديث ثواب صلاة غدير خم بقوله: «فإنّ شيخنا محمد بن الحسن كان لا يصحّحه، ويقول إنّه من طريق محمّد بن موسى الهمداني وكان غير ثقة، وكلّ ما لا يصحّحه ذلك الشيخ، ولم يحكم بصحّته من الأخبار، فهو عندنا متروك غير صحيح»[٣].

وإنّه يعتمد في تصحيح الرواية على وجود الرواية في كتاب شيخه ابن الوليد أو كتاب غيره من المشايخ العظام، كما يستفاد من كلامه الآنف ذكره. وعلى هذا الأساس ذكر في كتابه طائفة من المرسلات، أفهل يمكننا

---

(١) راجع: مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ٢٦. طبعة مؤسّسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضويّة المقدسّة.

(٢) تعليقة الوحيد: ٢٧.

(٣) الفقيه: ٢/ ٩٠ ح ١٨١٧.

الحكم بصحّتها باعتبار أنّ الصدوق يعتبرها صحيحة[١].

٣٢ـ قال الشيخ البهائي: إنّ الرواية الأولى من مراسيل الصدوق ـ رحمه الله ـ في كتاب من لا يحضره الفقيه، وقد ذكر ـ رحمه الله ـ أنّ ما أورده فيه فهو حاكم بصحّته، ومعتقد به، حجّة فيما بينه وبين الله تعالى، فينبغي أن لا يقصر مراسيله عن مراسيل ابن أبي عمير، وأن تعامل معاملتها، ولا تطرح بمجرّد الإرسال[٢].

قال السيّد الداماد: إذا كان الإرسال بالإسقاط رأساً جزماً، كما قال المرسل: «قال النبي، أو قال الإمام» فهو يتمّ فيه، وذلك مثل قول الصدوق في الفقيه «قال الصادق عليه السلام: الماء يطهّر ولا يطهّر»، إذ مفاده الجزم أو الظنّ بصدور الحديث عن المعصوم، فيجب أن تكون الوسائط عدولاً في ظنّه، وإلّا كان الحكم الجازم بالإسناد هادماً لجلالته وعدالته[٣].

وقال الفاضل التفريشي في شرحه على الفقيه: والاعتماد على مراسيله ينبغي أن لا يقصر عن الاعتماد على مسانيده؛ حيث حكم بصحّة الكلّ[٤].

وقال السيّد بحر العلوم: ومن الأصحاب من يذهب إلى ترجيح أحاديث الفقيه على غيره من الكتب الأربعة؛ نظراً إلى زيادة حفظ الصدوق – رحمه الله – وحسن ضبطه وتثبّته في الرواية، وتأخّر كتابه عن الكافي[٥]، وضمانه

---

(١) راجع: معجم رجال الحديث: ١/٩٣. كليّات في علم الرجال: ٣٨١.

(٢) الحبل المتين: ١١.

(٣) الرواشح السماويّة: ١٧٤.

(٤) خاتمة المستدرك، ج ٥، ص ٤٩٩.

(٥) لا يخفى أنّ تأخّر الفقيه عن الكافي لا يوجب سبباً في ترجيح أحاديثه على أحاديث غيره،

فيه لصحّة ما يورده، وأنّه لم يقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه، وإنّما يورد فيه ما يفتي به، ويحكم بصحّته، ويعتقد أنّه حجّة بينه وبين ربّه. وبهذا الاعتبار قيل: إنّ مراسيل الصدوق في الفقيه كمراسيل ابن أبي عمير في الحجيّة والاعتبار، وإنّ هذه المزيّة من خواصّ هذا الكتاب، لا توجد في غيره من كتب الأصحاب[١].

وقال المحقّق النائيني: وأمّا ما أرسله بقوله «وروي» فلا اعتبار به؛ لأنّه يستشمّ من التعبير بقوله «وقد روي» أنّ الرواية لم تثبت عنده، وإلّا كان حقّ التعبير أن يرسلها إلى الإمام بقوله: وقال الصادق عليه السلام، أو عن الصادق عليه السلام. وما شابه ذلك من مراسيل الصدوق، حيث حكي عنه أنّه يسقط الأسانيد ويروي عن الإمام مرسلاً، ومن هنا كانت مراسيله معتبرة[٢].

وقال الإمام القائد السيّد الخميني: بل لو كانت مرسلة، لكانت من مراسيل الصدوق التي لا تقصر عن مراسيل مثل ابن أبي عمير؛ فإنّ مرسلات الصدوق على قسمين:

أحدهما ما أرسل ونسب إلى المعصوم عليه السلام بنحو الجزم، كقوله: قال أمير المؤمنين عليه السلام كذا.

وثانيهما ما قال: رُوي عنه عليه السلام مثلاً، والقسم الأوّل، من المراسيل المعتمدة المقبولة[٣].

← وإلّا لكانت أحاديث التهذيبين أولى بالترجيح عن الكافي والفقيه؛ لتأخرها عنها.

(١) الفوائد الرجاليّة، ج ٣، ص ٣٠٠.

(٢) كتاب الصلاة، تقرير بحث النائيني للكاظمي ج ٢ ص ٢٦٢.

(٣) كتاب البيع، للإمام السيّد الخميني، ج ٢ ص ٤٦٨.

التمارين:

روى الصدوق ﷺ في الفقيه : «سأل معاوية بن وهب أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل ما يتقرّب به العباد إلى ربّهم وأحبّ ذلك إلى الله عزّ وجلّ ما هو؟فقال: ما أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلاة. ألا ترى أنّ العبد الصالح عيسى بن مريم عليه السلام قال: «وأوصاني بالصلاة»[1].

* ماذا قال النجاشي في مكانة معاوية بن وهب؟
* أذكر طريق الصدوق في المشيخة إلى معاوية بن وهب.
* بما ذا استدلّ السيّد التفريشي على وثاقة محمد بن علي ماجيلويه؟

أنقل عن كتاب من لا يحضره الفقيه الرواية التي وقع في سندها رجل، قال النجاشي فيه «ثقة، ثقة»[2].

---

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢١٠ ح ٦٣٤، (طبعة جماعة المدرّسين).

(٢) راجع: رجال ابن داود: ٢٠٧.

﴿١٢﴾

اعتبار أحاديث الكتب الأربعة ـ ٤
«التهذيب والاستبصار»

٣٣ ـ من هو مؤلّف كتاب (التهذيب) و(الاستبصار)؟

٣٤ ـ ما هي مميّزات كتابي التهذيبين؟

٣٥ ـ بماذا استدلّ على صحّة روايات التهذيبين؟

٣٣ ـ إنّ كتاب التهذيب والاستبصار من تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي. قدم من خراسان إلى العراق سنة: ٤٠٨، وهاجر من بغداد إلى الغري سنة: ٤٤٨، وهو أوّل من جعل النجف مركزاً علميّاً يأوي إليها الناس من كلّ فجّ عميق، وتوفّي فيها سنة: ٤٦٠.

٣٤ ـ إنّ كتاب التهذيب والاستبصار:

* من الكتب الأربعة والجاميع الحديثيّة التي عليها مدار استنباط الأحكام الشرعيّة عند فقهاء الإثنى عشريّة منذ عصر المؤلّف حتّى اليوم.
* وقد شرع الشيخ في تأليف كتاب التهذيب لمّا بلغ سنّه ستّاً وعشرين سنة.
* وإنّ كتاب التهذيب شرح لكتاب المقنعة لأُستاذه الشيخ المفيد، فيذكر

عبارة أُستاذه أوّلاً ما بين قوسين، ثمّ يقوم بشرحها والاستدلال عليها.

وقد عمل بذلك في أكثر مايحتوي عليه كتاب الطهارة، ثمّ رأى أنّه يخرج بهذا البسط عن الغرض، ويكون مع هذا، الكتاب مبتوراً غير مستوف، فعدل عن هذه الطريقة إلى ايراد أحاديث أصحابنا عليهم السلام[١].

* وأمّا الاستبصار فهو موضوع لذكر الأخبار المتعارضة، وبيان طريقة الجمع بينها فلهذا سمّي الكتاب بـ«الاستبصار فيما اختلف من الأخبار».

* إنّ طرق الشيخ في التهذيبين مختلفة؛ لأنّه قد يذكر جميع السند كما في الكافي، وقد يقتصر على بعضه بحذف صدره، كما في الفقيه، ولكنّه استدرك المحذوف في أواخر الكتابين فوضع لهما مشيختيه المذكورتين في ختام كلّ منهما[٢].

* وقد بلغ عدد الشيوخ، الذين أخذت أحاديث التهذيب والاستبصار من أُصولهم وذكر الشيخ طرقه إليهم في المشيخة، تسعة وثلاثين شيخاً وذكر السيّد مصطفى التفريشي أسماء أحد وثلاثين شيخاً الذين لم يذكر الشيخ طرقه إليهم في المشيخة واستخرجها من الفهرست، فبلغت أسماء المشايخ حسب عدّه سبعين شيخاً[٣].

* فجميع أحاديث التهذيب بلغت ١٣٥٩٠[٤] حديثاً، وجميع أحاديث

---

(١) صرّح الشيخ بذلك في أوّل المشيخة، فراجع.

(٢) راجع: الفوائد الرجاليّة للسيد بحر العلوم: ٤/ ٧٤.

(٣) راجع: نقد الرجال: ٤١٧، الفائدة الرابعة.

(٤) لؤلؤة البحرين: ٣٩٦، الهامش.

الاستبصار بلغت ٥٥١١ حديثاً[١].

٣٥ ـ استدلّ على صحّة أحاديث التهذيب والاستبصار بما حكاه المحقّق الكاشاني في الوافي عن عدّة الشيخ أنّه قال: «إنّ ما أورده في كتابي الأخبار، إنّما آخذه من الأصول المعتمد عليها»[٢].

فإنّ هذا الكلام شهادة على أنّ جميع روايات كتابيه مأخوذة من هـذه الكتب، فهي صحيحة.

وناقشه فيه السيّد الخوئي بقوله: إنّا لم نجد في كتاب العدّة هذه الجـملة المحكيّة عنه، والظاهر أنّ الكاشاني نسب هذه الجملة إلى الشيخ لزعمه أنّه المستفاد من كلامه[٣] إلى أن قال: ولكن من الظاهر أنّ هذا تخيّل لا أساس له ولا دلالة في كلام الشيخ على أنّ جميع روايات كتابيه مأخوذة من كتاب معروف أو أصل مشهور؛ بل ولا إشعار فيه بذلك أيضاً.

وإنّ الشيخ ذكر في غير مورد من كتابيه: أنّ مارواه من الرواية ضعيف لايعمل به، وقد رواها عن الكتب التي روى بقيّة الروايات عنها، فكـيف يمكن أن ينسب إليه أنّه يرى صحّة جميع روايات تلك الكتب ؟!

ولو سلّمنا أنّ الشيخ شهد بصحّة جميع روايات كتابيه؛ فلا تكون هذه الشهادة حجّة في حقّ الآخرين، بعد ما كانت شرائط الحجيّة مختلفة بحسب

---

(١) لؤلؤة البحرين: ٣٩٥.

(٢) الوافي: ١/ ٢٣. المقدّمة الثانية.

(٣) راجع: العدّة في الأصول: ٣٥٦.

الأنظار[1].

التمارين:

روى الشيخ في التهذيب: «عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبي أيّوب الخزّاز، عن محمّد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا دخل وقت صلاة فتحت أبواب السماء لصعود الأعمال، فما أُحبّ أن يصعد عمل أوّل من عملي، ولا يكتب في الصحيفة أحد أوّل منّي»[2].

* ماهو اسم أبي أيّوب الخزّاز؟
* ماذا قال النجاشي والشيخ في مكانته؟
* ماذا قال الشيخ في مكانة علي بن الحكم؟

---

(١) معجم رجال الحديث: ١/٩٥ ـ ٩٧.

(٢) التهذيب: ٢/٤١ ح ١٣١.

الفرق الإسلاميّة

﴿١٣﴾

الفرق الإسلاميّة ـ ١

٣٦ ـ لماذا نبحث عن الفرق في علم الرجال؟

٣٧ ـ ما هو المراد من لفظ «الشيعة»؟ ولماذا سميت الشيعة بهذا الاسم؟

٣٦ ـ لا ريب في أنّ لمذهب الراوي دخلاً في قبول روايته وعدمه؛ فإذا كان جميع رواة الحديث عدولاً، يعتقدون بالإمامة، فيكون الحديث «صحيحاً». وأمّا إذا كان أحد رواته منتحلاً بعض المذاهب الفاسدة، ونصّ الأصحاب على توثيقه، مع اتّصاف غيره بالعدل الإمامي، فيكون الحديث بذلك «موثّقاً»، وعلى هذا يلزمنا أن نتعرّف على أحوال الرواة، الذين ينتمّون إلى بعض الفرق الإسلاميّة؛ لنقرّر على ضوء ذلك مدى أهليّة كلّ واحد منهم لأخذ العلم عنه، ومدى اعتبار روايته.

فنقول: إنّه قد اختلف العلماء في اجتماع العدالة مع سوء المذهب، على قولين:

* القول بالعدم، كما عن العلّامة على مانقله الشهيد الثاني في أبان: «من أنّه

لا فسق أعظم من عدم الايمان»[١].

وقال السيّد الداماد: «إنّ الفسق شريطة وجوب التثبت، وأعظم الفسوق عدم الايمان»[٢].

وقال المحدّث البحراني في ترجمة أبان: ولا موجب لعدالته بعد ظهور فساد عقيدته، الذي هو أعظم أنواع الفسق، إن لم يكن كفراً[٣].

وقال صاحب الجواهر: وأيّ فسق، أعظم من فساد العقيدة؟![٤].

* والقول بالاجتماع كما عن الشهيد الثاني حيث قال: والحق أنّ العدالة تتحقّق في جميع أهل الملل مع قيامهم بمقتضاها بحسب اعتقادهم، ويحتاج في إخراج بعض الأفراد إلى دليل[٥].

وقال الشيخ البهائي في الزبدة: إنّا نمنع صدق الفاسق على المخطئ في بعض الأصول، بعد بذل مجهوده، ونصّ الأصحاب على توثيقه، ولو جامع التفسيق؛ لارتفع الوثوق بعدالة أكثر الموثّقين من أصحابنا.

وتبعهما المحدّث الكاشاني في المفاتيح[٦].

ويؤيّده تصريح أرباب الرجال في ترجمة غير الإمامي، كثيراً بأنّه: «ثقة إلّا أنّه فطحيّ» كما في ترجمة عبد الله بن بكير: «أنّه فطحيّ المذهب إلّا أنّه ثقة». الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٢. وكذا في ترجمة إسحاق بن عمّار: «من أنّه

(١) تعليقة الشهيد الثاني على رجال العلّامة الحلّي: ٣. المخطوط.

(٢) الرواشح السماويّة: ١١٥، الراشحة السادسة والثلاثون.

(٣) معراج أهل الكمال: ٢٠.

(٤) جواهر الكلام: ٤١/١٩.

(٥) المسالك: ٢/٣٢١.

(٦) مفاتيح الشرايع: ٣/٢٧٨. فيه: «لأنّ غير المؤمن، فاسق وظالم، لاعتقاده الفاسد الذي هو من أكبر الكبائر».

كان فطحياً إلّا أنّه ثقة»[١]. مثلاً، بناءً على دلالة «ثقة» على العدالة كما هو المشهور.

٣٧ ـ إنّ الشيعة في اللغة هم أتباع الرجل وأنصاره، وأصل الشيعة فرقة من الناس، وقد غلب هذا الاسم على من يتولّى عليّاً وأهل بيته[٢].

الشيعة هم المسلمون الذين بقوا أوفياء على ما عهد إليهم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من كون الإمام بعده عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وأنّ هذا المنصب من المناصب التي يعيّنها النبيّ بأمر من الله تعالى.

وأمّا تسميتهم بالشيعة إنّما هو لأجل أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم سمّى محبّي علي بن أبي طالب، وتابعيه بالشيعة[٣]، كما أخرج الطبري في تفسير «أولئك هم خير البريّة»[٤] قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم «أنت يا علي وشيعتك»[٥].

وروى الخوارزمي في مناقبه [بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أشار إلى عليّ عليه السلام] ثمّ قال: «والذي نفسي بيده! إنّ هذا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة»[٦].

وروى ابن الصبّاغ المالكي: قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ: «أنت وشيعتك، تأتي يوم القيامة، أنت وهم راضين، مرضيّين، ويأتي أعداؤك غضاباً مقمحين»[٧].

---

(١) الفهرست: ١٥ رقم٥٢. وقريب منه في ترجمة أحمد بن الحسن بن فضّال. الفهرست: ٢٤ رقم٦٢.

(٢) لسان اللسان: ١/٧٠٧.

(٣) راجع: الغدير للعلّامة الأميني: ٢/٥٧، ٣/٧٨و٣٩٢و: ١٠/١٢١، ١٣٤ و٢٨٠.

(٤) البيّنة: ٧.

(٥) جامع البيان للطبري: ج ١٥، ج ٣٠/٢٦٤.

(٦) المناقب: ١١١ ح ١٢٠ و: ٢٦٥ ح ٢٤٧. والدرّ المنثور للسيوطي: ٨/٥٨٩.

(٧) الفصول المهمّة: ١٢١.

وقريب منه عن السيوطي[1]، وروى أيضاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: قال لعليّ لمّا نزلت ﴿أولئك هم خير البريّة﴾: «أنت وشيعتك وموعدي وموعدكم الحوض»[2].

فليست الشيعة فرقة حادثة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كالفرق التي تكوّنت بعده في ظلّ الأبحاث الكلاميّة.

التمارين:

ورد في الكافي: «... عن أحمد بن أبي عبد اللّه عن أبيه، ... عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال لي: يا جابر! أ يكتفي من ينتحل التشيّع أن يقول بحبّنا أهل البيت، فو اللّه ما شيعتنا إلّا من اتّقى اللّه وأطاعه ... »[3].

* بيّن: من هو المراد من أحمد بن أبي عبد اللّه؟ وما هو اسم أبيه؟
* أذكر قول النجاشي والطوسي في مكانة أحمد بن أبي عبد اللّه وأبيه.
* هل يوصف غير الإماميّ بالعدالة أم لا؟ أذكر رأي فقيهين من فقهائنا في الإطلاق وعدمه ثمّ بيّن رأيك مع الدليل.
* أذكر أسماء خمسة رجال وثّقهم علماء الرجال مع فساد عقيدتهم.

---

(١) الدرّ المنثور: ٦/٣٧٩.

(٢) الدرّ المنثور: ٦/٣٧٩.

(٣) الكافي: ٢/٧٤ ح ٣.

﴿١٤﴾

الفرق الإسلاميّة ـ ٢

٣٨ ـ من هم المعتزلة؟ وماهي أصول عقائدهم؟

٣٩ ـ من هم المراد من الأشاعرة؟ وماهي أصول مذهبهم؟

٣٨ ـ أطلق هذا الاسم على واصل بن عطاء، وجماعته المعتزلين عن مجلس الحسن البصري في أواخر العهد الأموي، بسبب الخلاف حول مرتكب الكبيرة من هذه الامّة فقالوا: إنّه لا مؤمن ولا كافر، فجعلوا الفسق منزلة بين المنزلتين.

* وأصول عقائدهم خمسة:

١ ـ التوحيد ويراد منه إمّا نفي الصفات الزائدة عن اللّه تبارك وتعالى بمعنى عينيّتها لها، أو نيابة الذات عن الصفات.

٢ ـ العدل ونفي الجبر عنه سبحانه.

٣ ـ الوعد والوعيد: ويراد منها لزوم العمل بالوعد والوعيد فلا يصحّ له سبحانه وتعالى أن يعد العباد، ولا يفي ويوعد ولا يعاقب.

٤ ـ المنزلة بين المنزلتين: ويراد منها أنّ مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولاكافر؛ بل له منزلة بينهما.

٥ ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وأنّهما واجبان عقلاً ونقلاً باللسان والقلب واليد.

في الدولة الأمويّة قامت المعتزلة ضدّ الوليد بن عبد الملك وقتلته عملاً بالأمر بالمعروف؛ كما أنّهم ناصروا مروان بن محمد آخر ملوك الأمويّين لأنّه كان يدين بعقيدة المعتزلة[1].

ومن خالفهم بالتوحيد سمّوه مشركاً. ومن خالفهم في الصفات سمّوه مشبّهاً. ومن خالفهم في الوعيد سمّوه مرجئاً.

وهم يقولون بوجوب الأصلح على اللّه. وبأنّ أوامر اللّه تعالى ونواهيه تابعة للمصالح والمفاسد. وبأنّ أفعال العباد ليست مخلوقة للّه. وبأنّ اللّه تعالى لا يُرى في القيامة. ولا يجوز عليه الظلم. ويقولون بالحسن والقبح العقليّين. وأنّ القرآن مخلوق.

والمعتزلة قسمان: المعتزلة البغداديّة. والمعتزلة البصريّة. ويتفرّع من القسمين أكثر من عشرين فرقة. منهم: الواصليّة. الهذليّة. الخابطيّة. البشريّة. المعمّريّة. المُرداريّة. الثماميّة. الهشاميّة. الجاحظيّة. الخيّاطيّة. الجبائيّة والبهشيّة[2].

٣٩ ـ الأشاعرة هم أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتوفّى سنة: ٣٢٤. من ذريّة أبي موسى الأشعري. وكان أبو الحسن تلميذاً لأبي علي الجبّائي من شيوخ المعتزلة؛ ولكنّه رجع عن الاعتزال. واعتقد

(١) تاريخ الفرق الإسلاميّة: ١٤٢.

(٢) راجع: الملل والنحل للشهرستاني: ١/ ٤٣. معجم الفرق الإسلاميّة: ٢٢٦. تاريخ الفرق الإسلاميّة: ١٣٠. وأصول الحديث وأحكامه: ١٦٧.

مذهب أهل الحديث.

* أصول مذهب الأشاعرة:

١ ـ إنّ الإمامة تثبت بالاتّفاق والاختيار، دون النص والتعيين ولا يشترط أن يكون معصوماً، ولا أفضل أهل زمانه.

٢ ـ الباري تعالى عالم بعلم، قادر بقدرة، حيّ بحياة، مريد بإرادة، متكلّم بكلام، سميع بسمع، بصير ببصر، وهذه الصفات أزليّة قائمة بذاته تعالى، لا يقال: هي هو، ولا هي غيره ولا، لا هؤلاء ولا، لا غيره.

٣ ـ تكليف ما لا يطاق جائز.

٤ ـ كلّ موجود يصحّ أن يُرى، والباري تعالى موجود فيصحّ أن يُرى.

٥ ـ الإيمان هو التصديق، وأمّا القول باللسان والعمل بالأركان ففروعه.

٦ ـ والواجبات كلّها سمعيّة والعقل لا يوجب شيئاً ولا يقتضي تحسيناً ولا تقبيحاً (لا يعتقد بالحسن والقبح العقليّين)(١).

---

(١) راجع: معجم الفرق الإسلاميّة: ٣٥، تاريخ الفرق الإسلاميّة: ١٥٠، فرهنگ فرق إسلامي: ٥٥، الملل والنحل: ١/ ٩٤ وأصول الحديث وأحكامه: ١٦٧.

التمارين:

روى الكليني في الكافي: «عن علي بن إبراهيم، عن الحسين بن الحسن، عن محمد بن أورمة، رفعه، عن معلّى بن خُنَيس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حقّ المؤمن؟ فقال: سبعون حقّاً لا أخبرك إلّا بسبعة فإنّي عليك مشفق، أخشى ألّا تحتمل! فقلت: بلى إن شاء الله.

فقال: لا تشبع ويجوع، ولا تكتسي ويعرى، وتكون دليله وقميصه الذي يلبسه، ولسانه الذي يتكلّم به، وتحبّ له ما تحبّ لنفسك، وإن كانت لك جارية بعثتها لتمهّد فراشه، وتسعى في حوائجه بالليل والنهار، فإذا فعلت ذلك وصلت ولايتك بولايتنا، وولايتنا بولاية الله عزّ وجلّ»[1].

* ماذا قال النجاشي في كتب محمد بن أورمة؟
* ماذا قال الشيخ في رجاله فيمن لم يرو عنهم: في مكانة محمد بن أورمة؟
* لماذا همّ الأشاعرة ليقتلوا محمد بن أورمة[2]؟
* بماذا استدلّ السيّد الخوئي على وثاقة محمد بن أورمة؟

---

(١) الكافي: ٢/١٧٤ ح ١٤.

(٢) راجع: كتاب مجمع الرجال ترجمة محمد بن أورمة، مانقله القهبائي عن ابن الغضائري.

﴿١٥﴾

الفرق الإسلاميّة ـ ٣

٤٠ ـ من هو كيسان؟ ومن هم الكيسانية؟

٤١ ـ من هم الزيديّة؟ وكم فرقهم؟

٤٢ ـ من هو المراد من المغيريّة؟

٤٠ ـ قيل: إنّ «كيسان»، هو غلام أمير المؤمنين، وقيل: هو تلميذ لمحمد بن الحنفيّة، وقيل: كان صاحب شرطة المختار بن أبي عبيدة.

والكيسانيّة: هم الذين يعتقدون بإمامة محمد بن الحنفيّة بعد أمير المؤمنين عليه السلام أو بعد الحسن والحسين عليهما السلام. وأنّه إمام حيّ وقد غاب في جبل رضوى في اليمن، وهو المهديّ الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، وهم على ما نقل عن المفيد: أوّل من شذّ عن الحقّ[1]. وقد افترقوا إلى إحدى عشرة فرقة[2].

---

(١) مقباس الهداية: ٢/٣١٧ نقلاً عن الفصول المختارة: ٢/٨١.

(٢) معجم الفرق الإسلاميّة: ٢٠٢، مقالات الإسلاميّين لأبي الحسن الأشعري: ١٨ ـ ٢٣، الفرق بين الفرق: ٢٧، فرق الشيعة للنوبختي: ٢٣، الملل والنحل: ١/١٤٧، مقباس الهداية: ٢/٣١٧، فرهنگ فرق إسلامي: ٣٧٣ وأصول الحديث وأحكامه: ٢٠٥.

٤١ ـ الزيديّة: هم القائلون بإمامة زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام، وهم فرق أغلبهم يقولون بإمامة كلّ فاطميّ عالم صالح ذي رأي، يخرج بالسيف[١].

وهم ثلاث فرق:

الجاروديّة: وقيل لهم السُرْحُوبيّة أيضاً، هم أتباع أبي الجارود، زياد بن المنذر السُرحُوب القائلون بالنصّ على عليّ عليه السلام، وكفرالثلاثة، وكلّ من أنكره[٢].

من مذهبهم: النصّ من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم على إمامة علي وأولاده عليهم السلام، وأنّه وصفهم، وإن لم يسمّهم وأنّ الصحابة كفروا بمخالفته وتركهم الاقتداء بعليّ عليه السلام بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، والإمامة بعد الحسن والحسين عليهما السلام شورى في أولادهما، فمن خرج منهم بالسيف وهو عالم شجاع، فهو إمام[٣].

السليمانيّة: يقال لهم الجريريّة أيضاً، وهم أتباع سليمان بن جرير القائل بأنّ الإمامة شورى فيما بين الخلق، ويصحّ أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين، وأثبت بذلك إمامة الشيخين، وقال بكفر عثمان؛ للأحداث التي أحدثها، وكفر عائشة وطلحة والزبير؛ لإقدامهم على قتال علي عليه السلام[٤].

---

(١) مقباس الهداية: ٢/٣٤٧.

(٢) نفس المصدر: ٣٥٣.

(٣) راجع: معجم الفرق الإسلاميّة: ٧٨. راجع: الفرق بين الفرق: ٢٢، فرق الشيعة للنوبختي: ٥٥، فرهنگ فرق إسلامي: ١٣٤ وأصول الحديث وأحكامه: ١٨٣.

(٤) مقباس الهداية: ٢/٣٥٤.

وأهل السنّة يكفّرون سليمان بن جرير من أجل أنّه كفّر عثمان[١].

البُتْرِيّة: هم أصحاب الحسن بن صالح بن حيّ وكثير النوّاء، وقولهم كقول سليمان بن جرير، غير أنّهم توقّفوا في أمر عثمان ولم يُقدِموا على ذمّه ولا على مدحه[٢].

قال النوبختي: إنّهم دعوا إلى ولاية عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ثمّ خلطوها بولاية أبي بكر وعمر، وأجمعوا أنّ عليّاً خير القوم جميعاً وأفضلهم[٣].

٤٢ ـ المغيريّة: هم أتباع المغيرة بن سعيد الذي كان يعترف بإمامة محمد الباقر عليه السلام ويزعم أنّه هو المهديّ المنتظر؛ ولكنّه ادّعاها لنفسه بعده، وبعد ذلك ادّعى النبوّة لنفسه، واستحلّ المحارم.

وكانت المغيريّة مجسّمة فقالوا: إنّ اللّه تعالى جسم على صورة إنسان من نور، على رأسه تاج من نور، وقلبه منبع الحكمة، وجعلوا للّه أعضاء على عدد حروف الهجاء وهيئتها ... (تعالى اللّه عن ذلك علوّاً كبيراً).

فبلغ خبره خالد بن عبد اللّه القسري فقتله حرقاً بالنار، ولمّا قتل اختلف أصحابه، فمنهم من قال بانتظاره ورجعته، ومنهم من قال بانتظار إمامة محمد ابن عبد اللّه، ولمّا قُتل محمد بن عبد اللّه بيد المنصور، زعموا أنّ

---

(١) راجع: الفرق بين الفرق: ٢٣. وراجع: فرق الشيعة للنوبختي: ٩، فرهنگ فرق إسلامي: ٢٣٤، معجم الفرق الإسلاميّة: ١٣٥ وأصول الحديث وأحكامه: ٢١٠.

(٢) الفرق بين الفرق: ٢٤.

(٣) فرق الشيعة: ١٣. راجع أيضاً: معجم فرق الإسلاميّة: ٥١، الملل والنحل: ١/١٥٤، فرهنگ فرق إسلامي: ٩ مقباس الهداية: ٢/٣٤٩ وأصول الحديث وأحكامه: ١٨٤.

الذي قتل في صورة محمد إنّما كان شيطاناً، وقيل لهؤلاء المحمديّة[١].

التمارين:

روى الكليني عن ... ابن محبوب، عن مالك بن عطيّة، عن عنبسة بن مصعب، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ثلاث لم يجعل اللّه عزّ وجلّ لأحد فيهنّ رخصة، أداء الأمانة إلى البرّ والفاجر، والوفاء بالعهد للبرّ والفاجر، وبرّ الوالدين برّين كانا أو فاجرين»[٢].

* أذكر ما قال النجاشي في مكانة مالك بن عطيّة.
* هل يوجد في سند الرواية أحد من الناووسيّة؟
* ماذا قال السيّد الخوئي في مذهب عنبسة بن مصعب ومكانته؟
* هل الرواية معتبرة أم لا؟

---

(١) راجع: معجم الفرق الإسلاميّة: ٢٣٢ والفرق بين الفرق: ٢٢٩. وراجع أيضاً: فرق الشيعة للنوبختي: ٥٩، الملل والنحل: ١/١٧٦، مقباس الهداية: ٢/٣٧٢ وأصول الحديث وأحكامه: ٢١١.

(٢) الكافي: ٢/١٦٢ ح ١٥.

﴿ ١٦ ﴾

الفرق الإسلاميّة ـ ٤

٤٣ ـ من هم الإسماعيليّة وما هي عقيدتهم؟

٤٤ ـ من هم الناووسيّة، وما هي عقائدهم؟

٤٥ ـ من هم الفطحيّة؟

٤٦ ـ ما هي عقيدة الواقفيّة، وما هو سبب ابتداع هذا المذهب؟

٤٧ ـ كم هو عدد فِرَقهم؟

٤٨ ـ من هم الخطابيّة؟

٤٩ ـ من هم الغلاة؟

٥٠ ـ ما هو رأي القمّيّين في رمي الرواة بالغلوّ؟

٤٣ ـ إنّ الإسماعيليّة فرقة زعمت أنّ الامام بعد جعفر بن محمد عليه السلام، ابنه إسماعيل، وأنكرت موت إسماعيل في حياة أبيه، وقالوا: كان ذلك على جهة التلبيس من أبيه على الناس؛ لأنّه خاف عليه فغيّبه عنهم، وزعموا أنّ إسماعيل لا يموت حتّى يملك الأرض، وأنّه هو القائم ... .

وفرقة قالت: كان الإمام بعد جعفر سبطه محمّد بن إسماعيل بن جعفر ...

وإلى هذا مالت الباطنيّة من الإسماعيليّة، وهم القرامطة[١].

٤٤ ـ إنّ الناووسيّة هم أصحاب عبد اللّه بن ناووس المصري أو عجلان بن ناووس، وقد زعموا بأنّ جعفر بن محمّد الصادقعليه‌السلام هو الإمام المنتظر، وأنّه حيّ لا يموت حتّى يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، وقد زعموا أنّه قال: «لو رأيتم رأسي يُدَهْدَهُ عليكم من الجبل فلا تصدّقوا! فإنّي صاحبكم صاحب السيف»[٢].

٤٥ ـ إنّ الفطحيّة هم القائلون بإمامة الأئمّة الإثني عشر، مع عبد اللّه الأفطح بن الصادقعليه‌السلام، يدخلونه بين أبيه وأخيه الإمام الكاظمعليه‌السلام، وعن الشهيد أنّهم يدخلونه بين الكاظم والرضاعليهما‌السلام.

وإنّما دخلت عليهم الشبهة؛ لما روي عنهمعليهم‌السلام أنّهم قالوا: الإمامة في الأكبر من ولد الإمام إذا مضى.

ثمّ إنّ منهم من رجع عن القول بإمامته، لمّا امتحنوه بمسائل من الحلال والحرام، وعجز عن الجواب عنها، ولظهور أمور منه لا تنبغي أن تظهر من الإمام.

ثمّ إنّ عبد اللّه مات بعد أبيه بسبعين يوماً، فرجع الباقون إلّا شُذّاذاً منهم

(١) فرق الشيعة للنوبختي: ٦٧. راجع أيضاً: مقباس الهداية: ٢/٣٢١، معجم الفرق الإسلاميّة: ٣٤، الملل والنحل: ١/١٩١، وأصول الحديث وأحكامه: ٢١٥.

(٢) معجم الفرق الإسلاميّة: ٢٤٤. راجع أيضاً: فرق الشيعة: ٦٧، الملل والنحل: ١/١٦٦ وأصول الحديث وأحكامه: ١٨٨.

عن القول بإمامته إلى القول بإمامة أبي الحسن موسى عليه السلام(١).

٤٦ ـ إنّ الواقفيّة هم الذين وقفوا على موسى بن جعفر عليهما السلام، وزعموا أنّه حيّ لايموت، وأنّه المهديّ عليه السلام.

وأوّل من ابتدع مذهب الواقفيّة، وأظهر الاعتقاد به هو بعض الكبار من أصحاب الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، وهم: علي بن أبي حمزة البطائني وزياد بن مروان القندي، وعثمان بن عيسى الرواسي، ولم تكن هذه الانطلاقة المذهبيّة الجديدة ناشئة عن محض الاعتقاد؛ بل هي رغبات مادّيّة وعوامل دنيويّة أثرت في نفوسهم.

وليس من نوّابه عليه السلام إلّا وعنده المال الكثير، وكان هذا سبب وقوفهم وجحودهم لموته عليه السلام،فقد كان عند زياد القندي سبعون ألف دينار، وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار، وعند حيّان السراج وآخر كان معه ثلاثون ألف دينار. ولمّا استشهد أبو الحسن عليه السلام أذاعوا في الشيعة أنّه لايموت؛ لأنّه القائم، فاعتمدت عليهم طائفة من الشيعة، ثمّ استبان للشيعة أنّهم إنّما قالوا ذلك حرصاً منهم على المال(٢).

---

(١) رجال الكشّي: ٢٥٤ رقم ٤٧٢، مقباس الهداية: ٢/٣٢٣، الملل والنحل: ١/١٦٧، أصول الحديث وأحكامه: ١٩٠، ومعجم الفرق الإسلامية: ٤١ ـ ١٨٦.

(٢) راجع: رجال الكشّي: ٤٠٥ رقم ٧٥٩، ٤٥٩ رقم ٨٧١، ٤٦٧ رقم ٨٨٨ و٤٩٣ رقم ٩٤٦ وعلل الشرائع: ٢٣٥، باب ١، ح ١ و١٧٢. الغيبة للطوسي: ٤٢ وعيون أخبار الرضا: ١/١١٣ باب ١٠، ح ٢، والبحار: ١١/٣٠٨.

٤٧ ـ والواقفيّة ثلاث فرق:

* منهم: من يشكّون في حياة الكاظم عليه السلام ومماته ويسمّون بالممطورة.
* ومنهم: من يجزمون بموته ويسمّون بالقطعيّة.
* ومنهم: من يقولون بحياته ويسمّون بالواقفة[(١)].

٤٨ ـ الخطّابيّة: وهم من أصحاب أبي الخطّاب محمد بن مقلاص أبي زينب الأسدي المكنّى تارة: بأبي الخطّاب، وأخرى: بأبي الظبيان، وثالثة: بأبي إسماعيل[(٢)].

قال الشهرستاني: زعم أبو الخطّاب أنّ الأئمّة أنبياء، ثمّ آلهة، وقال بإلهيّة جعفر بن محمد (عليه السلام) وإلهيّة آبائه (عليهم السلام)، وهم أبناء اللّه وأحبّاؤه.

فلمّا وقف الصادق (عليه السلام) على غلوّه الباطل في حقّه، تبرّأ منه ولعنه، وأمر أصحابه بالبراءة منه، وشدّد القول في ذلك وبالغ في التبرّي منه واللعن عليه، فلمّا اعتزل عنه ادّعى الإمامة لنفسه.

ولمّا وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خبث دعوته ،قتله بسبخة الكوفة[(٣)].

٤٩ ـ والمشهور أنّ الغلاة هم الذين جعلوا لأهل البيت عليهم السلام من المراتب

---

(١) مقباس الهداية: ٢/٣٢٧، راجع أيضاً: فرق الشيعة: ٨٩، معجم الفرق الإسلاميّة: ٢٤٤، الملل والنحل: ١/١٦٥ وأصول الحديث وأحكامه: ١٩٠ ـ ١٩١.

(٢) الفرق الإسلاميّة: ١١٠.

(٣) الملل والنحل: ١/١٧٩. وراجع أيضاً: فرق الشيعة: ٦٩، مقباس الهداية: ٢/٣٥٥ وأصول الحديث وأحكامه:١٩٢.

الخارقة ما نفاه أهل البيت عن أنفسهم بشدّة، كمن يدّعي فيهم النبوّة كالبزيعيّة، والإلهيّة كالنصيريّة والعلياويّة والمخمسّة ونحوهم[١].

٥٠ ـ قال المحقّق المامقاني: لا يخفى عليك أنّه قد كثر رمي رجال بالغلوّ، وليس من الغلاة عند التحقيق، فينبغي التأمّل والاجتهاد في ذلك وعدم المبادرة إلى القدح بمجرّد ذلك، ولقد أجاد المولى الوحيد حيث قال: اعلم أنّ كثيراً من القدماء سيّما القمّيّين منهم وابن الغضائري كانوا يعتقدون للأئمّة عليهم السلام منزلة خاصّة من الرفعة والجلال، ومرتبة معيّنة من العصمة والكمال، بحسب اجتهادهم ورأيهم، وماكانوا يجوزون التعدّي عنها، وكانوا يعدّون التعدّي ارتفاعاً وغلّواً على حسب معتقدهم؛ حتّى أنّهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلوّاً، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم، أو التفويض المختلف فيه، أو المبالغة في معجزاتهم، ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، والإغراق في شأنهم، أو إجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص، ارتفاعاً أو موروثاً للتهمة به[٢].

---

(١) مقباس الهداية: ٣٩٦/٢. راجع: معجم الفرق الإسلاميّة: ١٨٠، الملل والنحل: ١٧٣/١ وأصول الحديث وأحكامه: ٢٢٠.

(٢) مقباس الهداية: ٣٩٧/٢. وراجع: هامش منهج المقال: ٨ والفوائد الرجاليّة المطبوعة في آخر رجال الخاقاني: ٣٩.

التمارين:

روى الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبد الله بن بكير، عن حمزة بن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الجنّة محفوفة بالمكاره والصبر، فمن صبر على المكاره في الدنيا دخل الجنّة، وجهنّم محفوفة باللذات والشهوات، فمن أعطى نفسه لذّتها وشهوتها دخل النار»[1].

* هل يوجد في سنده أحد منتحلي الفرق الباطلة؟ رجاءً أذكره مع الدليل.
* من هو أحمد بن محمّد هذا؟ وأذكر ما قيل في مكانته.
* من هو علي بن الحكم هذا؟ وأذكر ما قيل في مكانته.
* أذكر رواية عن الكافي التي وقع في سندها أحد الغلاة.

(١) الكافي: ٢/٨٩ ح ٧.

الفوائد الرجالية

﴿ ١٧ ﴾

الفوائد الرجاليّة ـ ١

٥١ ـ من هو المراد من العدّة، التي وقعت في أوائل أسانيد الكافي؟

٥٢ ـ وهل ذلك يوجب ضعف الرواية، أو لا؟

٥٣ ـ ما هو المراد من أبي بصير، وهل هو ثقة، أو لا؟

٥١ ـ لقد ابتدأ الكليني في كتابه الكافي كثيراً بقوله «عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن عيسى، أو عن أحمد بن محمّد بن خالد أو عن سهل ابن زياد».

قال النجاشي في ترجمة الكليني: وقال أبو جعفر الكليني: «كلّ ماكان في كتابي: «عدّة من أصحابنا عن أحمد بن عيسى» فيهم: محمّد بن يحيى، وعلي ابن موسى الكيذاني، وداود بن كورة، وأحمد بن إدريس، وعلي بن إبراهيم ابن هاشم»[١].

وقال العلّامة في الفائدة الثالثة من رجاله: قال الشيخ الصدوق محمد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي في أخبار كثيرة: عدّة من أصحابنا، عن

---

(١) رجال النجاشي: ٣٧٧ رقم ١٠٢٦.

أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: والمراد بقولي «عدّة من أصحابنا: محمّد بن يحيى ـ إلى آخر ما ذكره النجاشي ـ

وقال: وكلّما ذكرته في كتابي المشار إليه: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد خالد البرقي، فهم: علي بن إبراهيم، وعلي بن محمّد بن عبد اللّه بن أذينة، وأحمد بن عبد اللّه بن اميّة، وعلي بن الحسن.

وقال: وكلّما ذكرته في كتابي المشار إليه «عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد» فهم: علي بن محمّد بن علّان، ومحمّد بن أبي عبد اللّه، ومحمّد بن الحسن، ومحمّد بن عقيل الكليني[1].

وللعلامة بحر العلوم اشعار في ضبط العدة لا بأس بذكرها:

عدة أحمد بن عيسى بالعدد
خمسة أشخاص بهم تم السند

علي[2] العلي والعطار[3]
ثم ابن ادريس[4] وهم أخيار

ثم ابن كورة[5]، كذا ابن موسى[6]
فهؤلاء عدة ابن عيسى

---

(١) خلاصة الأقوال: ٢٧١.

(٢) عليّ بن إبراهيم.

(٣) محمّد بن يحيى.

(٤) أحمد بن إدريس.

(٥) داود بن كورة.

(٦) عليّ بن موسى الكوراني.

وإن عـدة التي عـن سهـل
مـن كـان الامـر فـيه غـير سـله

ابن عقيل[١] وابـن عـون الاسـدي[٢]
كـذا عـلي[٣] بـعده محـمّد[٤]

وعـدة البرقي وهـو أحمـد[٥]
عـلي بـن الحسـن[٦] وأحمـد[٧]

وبـعد ذيـن ابـن اذيـنة عـلي[٨]
وابـن لابـراهـيم واسمـه عـلي[٩]

٥٢ ـ لقد وقع البحث عند العلماء في تعيين المراد من العدّة، التي وقعت في أوائل أسانيد الكافي، وهل تكون الرواية مرسلةً أو ضعيفةً من هذه الجهة أو ؟

فالذي يستفاد من كلام المحدث النوري أنّ المذورين بعنوان العدّة في طرق الكليني: هم مشايخ إجازته إلى كتب الرواة، ولا حاجة إلى إثبات

(١) محمّد بن عقيل.
(٢) محمّد بن عون الاسدي.
(٣) عليّ بن محمّد بن علان.
(٤) محمّد بن الحسن الصفار.
(٥) يذكر الكليني في أكثر الاسناد «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد»
(٦) عليّ بن الحسن الاسد آبادي.
(٧) أحمد بن عبد الله بن أمية.
(٨) عليّ بن محمّد بن عبد الله .
(٩) عليّ بن إبراهيم بن هاشم.

وثاقة المجيز بالنسبة إلى كتاب مشهور، فلايحتاج التعرّض لجرح هؤلاء أوتعديلهم، وإن كان أكثر المذكورين منهم من أجلّاء الأصحاب وأعاظم الرواة[١].

٥٣ ـ وقد وقع بعنوان أبي بصير في أسناد كثير من الروايات تبلغ ألفين ومائتين وخمسة وسبعين مورداً[٢].

اختلف في تعيين المراد منه، وعدد من يطلق عليه هذه الكنية، فذهب بعض إلى إطلاقها على إثنين، وبعض آخر على ثلاثة، وجمع على أربعة؛ كما أنّ بعض العلماء ألّفو في تعيينه والمراد منه رسالة مستقلّة كالعلّامة الخوانساري «رسالة في أبي بصير» المطبوعة في ضمن الجوامع الفقهيّة. والمحقّق التستري «الدرّ النظير في المكنّين بأبي بصير» و... وقد استوفى في ذلك أيضاً المحقّق الكلباسي في كتابه القيّم «سماء المقال في علم الرجال»[٣].

قال السيّد الخوئي: وقد ذكر بعضهم أنّ أبا بصير مشترك بين الثقة وغيره، ولأجل ذلك تسقط هذه الروايات عن الحجيّة؛ ولكنّا ذكرنا في ترجمة يحيى بن القاسم، أنّ أبا بصير عندما اطلق، فالمراد به هو: يحيى بن أبي القاسم، وعلى تقدير الاغماض، فالأمر مردّد بينه، وبين ليث بن البختري المرادي الثقة؛ فلا أثر للتردّد، وأمّا غيرهما فليس بمعروف بهذه

---

(١) راجع: مستدرك الوسائل: ٣/ ٥٤٢ من الطبعة القديمة.

(٢) معجم رجال الحديث: ٢١/ ٤٥.

(٣) راجع: سماء المقال: ١/ ٢٩٨، بتحقيق.

الكنية؛ بل لم يوجد مورد يطلق فيه أبو بصير، ويراد به غير هذين[١].

التمارين:

في الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن عبد الله بن القاسم، عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: مكتوب في التوراة: ابن آدم كن كيف شئت كما تَدين تُدان، من رضي من الله بالقليل من الرزق، قبل الله منه اليسير من العمل، ومن رضي باليسير من الحلال خفّت مؤنته وزكت مكسبته، وخرم من حدّ الفجور[٢].

* من هم المراد من العدّة؟
* من هو المراد من «أبيه»، وماذا قيل في مكانته؟

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢١/٤٧.

(٢) الكافي: ٢/١٣٨ ح ٤.

﴿ ١٨ ﴾

الفوائد الرجاليّة ـ ٢

٥٤ ـ ما الفرق بين الكتاب والأصل والتصنيف؟

٥٥ ـ ما هو المراد من النوادر؟

٥٦ ـ ما هو المراد من الأُصول الأربعمائة؟

٥٧ ـ هل رواية موسى بن القاسم، عن حمّاد مرسلة أم لا؟

٥٤ ـ الأصل: ما كان جميع أحاديثه سماعاً من مؤلّفه عن الإمامعليه‌السلام، أو سماعاً منه عمّن سمع عن الإمامعليه‌السلام.

و التصنيف: ما كان جميع أحاديثه أو أكثرها منقولاً عن كتاب آخر سابق وجوده عليه، أو كان فيه كلام المؤلّف كثيراً؛ بحيث يخرجه عن إطلاق القول بأنّه كتاب رواية.

الكتاب: أعمّ من الأصل والتصنيف.

٥٥ ـ النوادر هي الكتب التي ليس لمطالبها موضوع معيّن، أو ليس لرواياتها شهرة محقّقة، سواء كانت الأحاديث الواردة فيها عن إمام واحد أو أكثر.

أو كان موضوع الكتاب واحداً مع تفرّق مضامين رواياته؛ بحيث لا يمكن تبويبها.

٥٦ ـ إنّ أصحاب الأئمّةعليهم‌السلام قد صنّفوا أصولاً، وأدرجوا فيها ما سمعوا

عن كلّ مواليهم عليهم السلام لئلّا يعرض لهم نسيان وخلط، أو يقع فيه دسّ وتصحيف.

فصنّف الإماميّة من عهد أمير المؤمنين إلى عهد العسكري عليهما السلام أربعمائة كتاب تسمّى الأصول.

قال الشهيد الثاني: استقرّ أمر المتقدّمين على أربعمائة مصنَّف، لأربعمائة مصنِّف، سمّوها أُصولاً فكان عليها اعتمادهم.

٥٧ ـ قال ابن داود: إذا وردت رواية يروي فيها موسى بن القاسم، عن حمّاد، فلا تتوهّمها مرسلة؛ لكون حمّاد من رجال الصادق عليه السلام؛ لأنّ حمّاداً إمّا ابن عثمان، وقد بقي إلى زمن الرضا عليه السلام، وروى عن الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام.

وإمّا ابن عيسى فقد لقي الإمام الصادق عليه السلام، وبقي إلى زمن أبي جعفر الثاني عليه السلام، ومات غريقاً بالجُحفة عن نيّف وتسعين سنة؛ حيث أراد الغسل للإحرام(١).

التمارين:

في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن يوسف البزّاز، عن معلّى بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: إنّ أشدّ الناس حسرة يوم القيامة، من وصف عدلاً ثمّ عمل بغيره(٢).

* ماذا قال النجاشي والسيّد الخوئي في مكانة معلّى بن خنيس؟

---

(١) رجال ابن داود: ٣٠٦.

(٢) الكافي: ٢/٢٩٩ ح ١.

الدراية

﴿ ١ ﴾

تعريف الدراية والخبر المتواتر

١ ـ ما هو تعريف علم الدراية؟

٢ ـ ما الفرق بين علم الدراية وعلم الرجال؟

٣ ـ ما هو موضوع علم الدراية ومسائله وغايته؟

٤ ـ ما هو المراد من الخبر المتواتر؟

٥ ـ هل يشترط في التواتر عدد خاصّ وما هي آراء المعتبرين؟

٦ ـ ما هي شرائط تحقّق التواتر؟

١ ـ الدراية في اللغة: بمعنى مطلق العلم[١] وعن بعض مشايخنا هي العلم بدقّةٍ وإمعان.

وفي الاصطلاح: هو العلم الباحث عن الحالات العارضة على الحديث من جانب المتن والسند.

٢ ـ علم الرجال يبحث فيه عن آحاد الرواة على وجه التفصيل جرحاً وتعديلاً، وفي الدراية يبحث فيها عن الأحوال الطارئة على الحديث باعتبار السند[٢] أو المتن[٣].

---

(١) راجع مصباح المنير: ١/١٩٤ والقاموس المحيط: ٤/٣٢٩.

(٢) كتقسيمه إلى الصحيح والموثّق والحسن والضعيف والمرسل والمرفوع و....

(٣) كتقسيمه إلى النصّ والظاهر أو المجمل والمبيّن أو المضطرب و....

٣ ـ إنّ موضوع علم الدراية: هو سند الحديث ومتنه.

ومسائله: هي الأحوال العارضة للحديث ومتنه من كونه صحيحاً أو غير صحيح.

وغايته: هي تمييز الروايات المعتبرة عن غيرها.

٤ ـ التواتر هو خبر جماعة يفيد بنفسه القطع ويؤمن تواطئهم وتعمدّهم على الكذب. ويحرز ذلك بكثرة المخبرين ووثاقتهم أو كون الموضوع مصروفاً عنه دواعي الكذب[١].

٥ ـ لا يشترط في التواتر عدد خاصّ في المخبرين والمعيار هو حصول العلم بسبب كثرة المخبرين؛ فربّ عدد يوجب العلم في مورد ولا يوجبه في مورد آخر.

وقال جمع من العامّة باشتراط العدد، ومنهم من اشترط كونهم زائدين على أربعة، ومنهم: من اشترط أن لا يكونوا أقلّ من عشرة؛ لأنّه أوّل جمع الكثرة[٢] ومنهم: قال باثني عشر، عدد النقباء، أو عشرين، لآية العشرين الصابرين، أو السبعين، لاختيار موسى لهم، أو ثلاثمائة وثلاثة عشر، عدد أهل بدر[٣].

قال الشهيد الثاني بعد نقل الأقوال: ولا يخفى ما في هذه الاختلافات من

(١) أصول الحديث وأحكامه: ٢٦، راجع أيضاً اصول الحديث للدكتور محمد عجّاج الخطيب: ٣٠١، الإحكام لابن حزم: ١/٩٣، بتحقيق أحمد شاكر، المستصفى للغزالي: ١٠٥.

(٢) /مقباس الهداية: ١/١١١.

(٣) راجع الإحكام لابن حزم: ١/٩٤، بتحقيق أحمد شاكر، المستصفى للغزالي: ١٠٧.

فنون الجزافات[1].

٦ ـ يشترط في تحقّق التواتر امور:

١ ـ امتناع تواطؤ المخبرين وتعمّدهم على الكذب.

٢ ـ كون علمهم مستنداً إلى الحسّ.

٣ ـ استواء الطرفين والواسطه، بمعنى أن يبلغ كلّ واحد من الطبقات حدّ الكثرة المذكورة.

٤ ـ كون إخبارهم عن علمٍ لاعن شكّ وظنّ[2].

التمارين:

إذا أخبر رجل ضرب زيد عمراً باليد وأخبر آخر بضربه بالدرّة وثالث بالعصا ورابع بالرجل، هل الحاصل من هذه الأخبار، التواتر اللفظي أو المعنوي؟ وما هو مفهومه؟

* الأخبار الدالّة على رأفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تواتر لفظي أو معنوي؟

* حديث الغدير ونصب عليّ عليه السلام للخلافة متواتر أم لا؟ وهو من أيّ قسم من أقسام التواتر؟

روى الكليني عن محمد بن يحيى، عن سلمة بن الخطّاب، عن علي بن سيف ... عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ولايتنا ولاية الله التي لم يبعث نبيّاً قطّ إلّا بها[3].

* من هو محمد بن يحيى؟ وماذا قال النجاشي والشيخ في مكانته؟

* ما هو رأي السيّد الخوئي في سلمة بن الخطّاب؟

* ماذا قال النجاشي في مكانة علي بن سيف؟

---

(١) الرعاية: ٦٣.

(٢) أصول الحديث وأحكامه: ٣٠، الرعاية في علم الدراية: ٦٢، مقباس الهداية: ١/١٠٥.

(٣) الكافي: ١/٤٣٧.

﴿ ٢ ﴾

الخبر المتواتر والواحد والمستفيض

٧ ـ ما الفرق بين التواتر اللفظي والمعنوي؟

٨ ـ ما هو المراد من التواتر الإجمالي؟

٩ ـ ماهو المراد من الخبر الواحد؟ وكم هي أقسامه؟

١٠ ـ ما هو المراد من الخبر المستفيض؟

١١ ـ ما هو المراد من الخبر العزيز؟

٧ ـ التواتر اللفظي: هو اتّحاد ألفاظ المخبرين في خبرهم كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من كنت مولاه فعليّ مولاه»[١].

والمعنوي: هو اشتمال أخبارهم على معنى مشترك بالتضمّن أو الالتزام

---

(١) قد نقل العلامة الاميني في كتابه القيّم الغدير (٥٤٣/١)، ٤٣ نفر من العلماء الذين صرّحوا بصحّة حديث الغدير أو تواتره. كما قال الذهبي الحديث متواتر، أتيقّن أنّ رسول الله قاله. (البداية والنهاية: ٢٣٣/٥، حوادث سنة ١٠) وقال ابن الجزري المتوفّى سنة ٨٣٣: وهو متواتر أيضا عن النبي، رواه الجمّ الغفير عن الجمّ الغفير، ولا عبرة بمن حاول تضعيفه ممّن لا اطلاع له في هذا العلم وصحّ عن جماعة ممن يحصل القطع بخبرهم. (أسنى المطالب: ٤٨).

وقد ذكر حديث الغدير في الكتب المختصة بجمع الأحاديث المتواترة كالسيوطي ت ٩١١، في «الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة»، و«الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة»، وهكذا الزبيدي صاحب تاج العروس المتوفى ١٢٠٥، والكتاني محمد بن جعفر المتوفى ١٣٤٥، كتابه «نظم المتناثر في الحديث المتواتر»، والمتقي الهندي المتوفى ٩٧٥ والشيخ علي القاري الهروي.

ولو تعدّدت ألفاظ المخبرين كما في الأخبار الواردة في بطولة عليّ عليه السلام في غزوات النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي تدلّ بالدلالة الالتزاميّة على شجاعته.

٨ ـ التواتر الإجمالي: هو تواتر أخبار في موضوع واحد تختلف سعةً وضيقاً، ويوجد بينها قدر مشترك يتّفق الجميع عليه، كما في الأخبار الواردة حول حجيّة خبر الواحد المختلفة مضامينها من حيث كثرة الشرائط وقلّتها، فيؤخذ بالأخصّ دلالة؛ لكونه المتّفق عليه، وهو خبر العدل الإمامي الضابط الذي عدّله إثنان وليس مخالفاً للكتاب والسنّة[1].

٩ ـ الخبر الواحد: هو ما لا ينتهي إلى حدّ التواتر سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر[2]، فلا يفيد بنفسه ـ مع قطع النظر عن القرائن الحاليّة واللفظيّة ـ إلّا الظنّ، فعلى هذا التعريف، يكون المستفيض والمشهور والعزيز و... من أقسامه[3].

وللخبر الواحد أقسام:

* ما يفيد القطع من جهة القرائن الداخليّة.
* ما يفيد القطع من جهة القرائن الخارجيّة.
* ما يفيد الظنّ.
* ما لا يفيد الظنّ أيضاً[4].

(١) راجع أصول الحديث وأحكامه: ٣٧.

(٢) الرعاية في علم الدراية: ٦٩ ومقباس الهداية: ١/ ١٢٥.

(٣) كما صرّح به الشهيد رحمه الله. راجع الرعاية في علم الدراية: ٦٩ ـ ٧٠.

(٤) راجع قوانين الأُصول للمحقّق القمّي: ٤٢٩ ومقباس الهداية: ١/ ١٣٢.

١٠ ـ المستفيض: هو الخبر الذي تكثّرت رواته في كلّ مرتبة والأكثر على اعتبار زيادتهم في كلّ طبقة عن ثلاثة[١].

١١ ـ الخبر العزيز: ما لايرويه أقلّ من إثنين عن إثنين وسمّي عزيزاً؛ لقلّة وجوده، أو لكونه قويّاً[٢].

التمارين:

روى الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم، عن المنقري، عن حفص بن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا رأيتم العالم محبّاً لدنياه فاتّهموه على دينكم؛ فإنّ كلّ محبّ لشيء يحوط ما أحبّ وقال صلى الله عليه وآله: أوحى اللّه إلى داود عليه السلام لا تجعل بيني وبينك عالماً مفتوناً بالدنيا فيصدّك عن طريق محبّتي، فإنّ أُولئك قطّاع طريق عبادي المريدين؛ إنّ أدنى ما أنا صانع بهم أن أنزع حلاوة مناجاتي عن قلوبهم[٣].

* من هو القاسم؟ وما هو مذهبه؟
* من هو المراد من المِنْقَري؟
* ماذا قال النجاشي في مكانة المنقري؟
* بماذا استدلّ السيّد الخوئي على وثاقة حفص بن غياث؟

(١) مقباس الهداية: ١/ ١٢٨. راجع الرعاية: ٦٩، الوجيزة: ٤، توضيح المقال: ٥٦.
(٢) راجع مقباس الهداية: ١/ ١٣٤.
(٣) الكافي: ١/ ٤٦ ح ٤.

﴿٣﴾

تعريف الدراية وتقسيم الخبر من حيث العدد

١٢ ـ ماهو المراد من الغريب بقول مطلق؟

١٣ ـ ماهو المراد من الغريب لفظاً؟

١٤ ـ ماالفرق بين الغريب والمشكل ؟

١٢ ـ الخبر الغريب: ماتفرّد بروايته واحد من الرواة وإن تعدّدت الطرق إليه، وقد عدّ العامّة من هذا الباب، حديث «إنّما الأعمال بالنيّات»؛ لأنّه ممّا تفرّد بروايته بعض الصحابة عن النبيّ ﷺ وروى عنه علقمة، وروى عن علقمة، محمد بن إبراهيم، ثمّ تفرّد به يحيى بن سعيد، وحُكي عن إسماعيل الهروي أنّه كتبه عن سبعمائة طريق عن يحيى بن سعيد[١].

١٣ ـ الغريب لفظاً: كلّ حديث يشتمل متنه على لفظ خاصّ غامض بعيد عن الفهم لقلّة استعماله في الشايع من اللغة.

وقالوا: إنّ فهم الحديث الغريب لفظاً، فنّ مهمّ من علوم الحديث يجب أن

---

(١) مقباس الهداية: ١/٢٢٧، الرعاية في علم الدراية: ١٠٧ وأصول الحديث وأحكامه: ٧٤.

يتثبّت فيه أشدّ تثبّت[١].

كما ورد عن زيد بن ثابت قال: قال لي رسول اللّه ﷺ: «... لا تزوجّن شهبرة، ولا لهبرة، ولا نهبرة، ولا هيدرة، ولا لفوتاً، قال زيد: ما عرفت ممّا قلت! قال: ألستم عرباً؟!

أمّا الشهبرة: فالزرقاء البذيّة. وأمّا اللهبرة: فالطويلة المهزولة. وأمّا النهبرة: فالقصيرة الذميمة. أمّا الهيدرة: فالعجوز المدبرة. أمّا اللفوت: فذات ولد من غيرك»[٢].

وكذا ما روي عن النبي ﷺ: «لو دعيت بكُراع إلى كُراع لكُراع لأجبت». أي لودعاني العبد إلى بلدة بعيدة لأكل ساق شاة لأجبت.

أحسن كتب ألّفت في غريب الحديث وأجمعها عند العامّة كتاب «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير المتوفّى سنة ٦٠٣، وعند الخاصّة كتاب «مجمع البحرين» لفخر الدين الطريحي المتوفّى سنة ١٠٨٧.

١٤ ـ الغريب: ـ كما مرّ ـ هو كلّ حديث يشتمل متنه على لفظ خاصّ غامض بعيد عن الفهم.

والحديث المشكل: هو ما يشتمل على مطالب غامضة لا يفهمها إلّا العارفون، كما في قول النبي ﷺ قال اللّه تعالى: «ما تردّدت في شيء أنا فاعله كتردّدي في موت المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءته»[٣].

قال العلّامة المجلسي ﵀ في ذيل هذا الحديث: فلابدّ فيه من تأويل، وفيه: وجوه عند الخاصّة والعامّة، أمّا عند الخاصّة، فثلاثة:

---

(١) كما في مقباس الهداية: ١/٢٣٢.

(٢) وسائل الشيعة: ٢٠/٣٥ ح ٢٤٩٦٤.

(٣) بحار الأنوار: ٧٠/٢٢.

الأوّل: إنّ في الكلام إضماراً، والتقدير: لو جاز عليّ التردّد، ما تردّدت في شيء كتردّدي في وفاة المؤمن.

الثاني: إنّه لمّا جرت العادة بأن يتردّد الشخص في مساءة من يحترمه ويوقّره كالصديق، وأن لا يتردّد في مساءة من ليس له عنده قدر ولا حرمة كالعدوّ؛ بل يوقعها من غير تردّد وتأمّل، صحّ أن يعبّر عن توقير الشخص واحترامه بالتردّد، وعن إذلاله واحتقاره بعدمه.

فالمعنى: ليس لشيء من مخلوقاتي عندي قدر وحرمة كقدر عبدي المؤمن وحرمته، فالكلام من قبيل الاستعارة التمثيليّة.

الثالث: إنّه ورد من طريق الخاصّة والعامّة، أنّ اللّه سبحانه يظهر للعبد المؤمن عند الاحتضار من اللطف والكرامة والبشارة بالجنّة ما يزيل عنه كراهة الموت، ويوجب رغبته في الانتقال إلى دار القرار، فيقلّ تأذّيه به، ويصير راضياً بنزوله، وراغباً في حصوله، فأشبهت هذه المعاملة معاملة من يريد أن يؤلم حبيبه ألماً يتعقّبه نفع عظيم، فهو يتردّد في أنّه كيف يوصل هذا الألم إليه على وجه يقلّ تأذّيه، فلا يزال يظهر له ما يرغبه فيما يتعقّبه من اللذّة الجسميّة والراحة العظيمة، إلى أن يتلقّاه بالقبول، ويعدّه من الغنائم المؤدّية إلى إدراك المأمول، فيكون في الكلام استعارة تمثيليّة[1].

---

(١) بحار الأنوار: ٦٦/١٥٥.

التمارين:

في الكافي: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن منصور الصيقل، والمعلّى بن خُنيس، قالا: سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قال الله عزّ وجلّ: ما تردّدت في شيء أنا فاعله كتردّدي في موت عبدي المؤمن، إنّني لأُحبّ لقاءه و كره الموت فأصرفه عنه، وأنّه ليدعوني فأُجيبه، وأنّه ليسألني فأعطيه، و لو لم يكن في الدنيا إلّا واحد من عبيدي مؤمن لاستغنيت به عن جميع خلقي، ولجعلت له من إيمانه أُنساً. لا يستوحش إلى أحد[1].

من هو المراد من أحمد بن محمد في السند؟

من هو المراد من ابن مسكان؟ وماذا قيل في مكانته؟

ماذا قيل في مكانة المعلّى بن خنيس؟

(١) الكافي: ٢/٢٤٦ ح٦.

الأُصول الأربعة للحديث

﴿ ٤ ﴾

الأُصول الأربعة للحديث

١٥ ـ ما هو المراد من الصحيح عند القدماء؟

١٦ ـ ما هو المراد من الأُصول الأربعة للحديث عند المتأخّرين؟

١٧ ـ لما ذا عدل المتأخّرون عمّا تعارف عليه القدماء

١٨ ـ ما الفرق بين الصحيح والحسن والموثّق والضعيف؟

١٩ ـ من هو واضع هذا الاصطلاح؟

٢٠ ـ ما الفرق بين الصحيح والحسن والضعيف عند العامّة؟

١٥ ـ كان المتعارف بين القدماء ـ كما صرّح به الشيخ البهائي ـ إطلاق الصحيح على كلّ حديث اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه، أو اقترن بما يوجب الوثوق به، والركون إليه، وذلك لأمور:

* منها: وجود الخبر في كثير من الأُصول الأربعمائة التي نقلوها عن مشايخهم بطرقهم المتّصلة بأصحاب العصمة ـ سلام اللّه عليهم ـ وكانت متداولة لديهم في تلك الأعصار، ومشتهرة فيما بينهم اشتهار الشمس في رابعة النهار.

* ومنها: تكرّره في أصل أو أصلين منها فصاعداً بطرق مختلفة، وأسانيد

عديدة معتبرة.

* ومنها: وجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم، كزرارة، ومحمد بن مسلم، والفضيل بن يسار، أو على تصحيح ما يصحّ عنهم، كصفوان بن يحيى، ويونس بن عبد الرحمن وأحمد بن محمد بن أبي نصر، أو على العمل بروايتهم، كعمّار الساباطي ونظرائه ممّن عدّه الشيخ في كتاب العدّة ... .

* ومنها: اندراجه في الكتب التي عرضت على أحد الأئمّة ـ سلام اللّه عليهم ـ فأثنوا على مؤلّفيها، ككتاب عبيد اللّه الحلبي الذي عرض على الصادق عليه السلام، وكتابي يونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان المعروضين على العسكري عليه السلام.

* ومنها: أخذه عن أحد الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها، والاعتماد عليها، سواء كان مؤلّفها من الفرقة الناجية الإماميّة، ككتاب الصلاة لحريز بن عبد اللّه السجستاني، وكتب بني سعيد، وعلي بن مهزيار، أو من غير الإماميّة، ككتاب حفص بن غياث القاضي، والحسين عبيد اللّه السعدي، وكتاب القبلة لعلي بن الحسن الطاطَري[1].

١٦ ـ اصطلح المتأخّرون على تنويع الخبر الواحد باعتبار أحوال رواته في الاتّصاف بالايمان، والعدالة، والضبط، وعدمها، بأنواع أربعة وهي: الصحيح، والحسن، والموثّق والضعيف، وإليها يرجع الباقي من الأقسام.

---

(١) مشرق الشمسين مع تعليقة المحقّق الخواجوئي: ٢٦.

١٧ ـ قال الشيخ البهائي‌ﷺ: الذي بعث المتأخّرين ـ نوّر اللّه مراقدهم ـ على العدول عن متعارف القدماء ووضع ذلك الاصطلاح الجديد هو:

* أنّه لمّا طالت الأزمنة بينهم وبين الصدر السالف، وآل الحال إلى اندراس بعض كتب الأُصول المعتمدة؛ لتسلّط حكّام الجور والضلال والخوف من إظهارها وانتساخها.

* وانضمّ إلى ذلك، اجتماع ما وصل إليهم من كتب الأُصول في الأُصول المشهورة في هذا الزمان، فالتبست الأحاديث المأخوذة من الأُصول المعتمدة، بالمأخوذة من غير المعتمدة، واشتبهت المتكرّرة في كتب الأُصول، بغير المتكرّرة، وخفي عليهم ـ قدّس اللّه أرواحهم ـ كثير من تلك الأُمور التي كانت سبب وثوق القدماء بكثير من الأحاديث، ولم يمكنهم الجَرْي على إثرهم في تميّز ما يعتمد عليه، ممّا لا يركن إليه.

فاحتاجوا إلى قانون تتميّز به الأحاديث المعتبرة عن غيرها، والموثوق بها عمّا سواها، فقرّروا لنا ذلك الاصطلاح الجديد، وقرّبوا إلينا البعيد، ووصفوا الأحاديث الموردة في كتبهم الاستدلاليّة بماقتضاه ذلك الاصطلاح، من الصحّة والحسن والتوثيق[1].

١٨ ـ على ما عرّفه الشهيد الأوّل في الذكرى:

الصحيح: ما اتّصلت روايته إلى المعصوم بعدل امامي[2].

---

(١) مشرق الشمسين: ٣٠.

(٢) فخرج بالاتّصال: المقطوع بجميع أقسامه كالإرسال والرفع والتعليق. وخرج بالمعصوم: الموقوف. وبالعدل: الحسن. وبالإمامي: الموثّق.

الحسن: ما رواه الممدوح من غير نصّ على عدالته.

الموثّق: ما رواه من نصّ على توثيقة مع فساد عقيدته، ويسمّى القوي.

الضعيف: ما يقابل الثلاثة[1].

١٩ ـ والمعروف أنّ واضع ذلك الاصطلاح وتنويع الحديث إلى أنواع أربعة، هو أحمد بن موسى بن طاووس، المتوفّى سنة: ٦٧٢، كما صرّح به صاحب المعالم بقوله: ولا يكاد يعلم وجود هذا الاصطلاح قبل زمن العلّامة إلّا من السيّد جمال الدين ابن طاووس رحمه الله[2].

← عرّف الشهيد الثاني الصحيح بما اتّصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الإماميّ عن مثله في جميع الطبقات وإن اعتراه شذوذ.

وزاد بعض أن يكون العدل ضابطاً كما عن الشيخ حسين بن عبد الصمد والد البهائي في وصول الأخيار: ٧٧، والشيخ حسن ولد الشهيد الثاني في منتقى الجمان: ١/٥، واشترطه جلّ علماء العامّة أيضاً.

والحسن: ما اتّصل سنده كذلك بإماميّ ممدوح لا يعارضه ذمّ مقبول، من غير نصّ على عدالته في جميع مراتبه أو بعضها، مع كون الباقي بصفة رجال الصحيح.

والموثّق: ما دخل في طريقه من نصّ الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته، ولم يشتمل باقيه على ضعف.

والضعيف: ما لا تجتمع فيه شروط أحد الثلاثة. الرعاية في علم الدراية: ٧٧..

قال الشهيد الأوّل: وقد يطلق الصحيح على سليم الطريق من الطعن وإن اعتراه إرسال أو قطع. (ذكرى الشيعة: ٤). وقريب منه عن الشهيد الثاني (الرعاية في علم الدراية: ٧٩). كما في مرسلات ابن أبي عمير، وصفوان، والبزنطي، الذين قال الشيخ فيهم لا يروون ولا يرسلون إلّا عن ثقة.

(١) الذكرى للشيعة: ٤.

(٢) منتقى الجمان: ١/١٣.

٢٠ ـ الصحيح عند العامّة: ما اتّصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولاعلّة[١].

الحسن: ما عُرف مخرجه، واشتهر رجاله، ويقبله أكثر العلماء، واستعمله عامّة الفقهاء[٢].

الضعيف: ما لا يجمع صفة الصحيح والحسن[٣].

قال صاحب المعالم: إنّ أكثر أنواع الحديث المذكورة في دراية الحديث، بين المتأخّرين من مستخرجات العامّة بعد وقوع معانيها في أحاديثهم وأنّه لا وجود لأكثرها في أحاديثنا[٤].

اعترض على هذا الاصطلاح الجديد الفيض الكاشاني[٥] وصاحب الحدائق[٦] وذكر

---

(١) هذا على ما نقله السيوطي عن النووي، راجع تدريب الراوي: ١/٦٣.

وعرّفه ابن الصلاح: بالمسند الذي يتّصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولامعلّلاً. مقدّمة ابن الصلاح: ١٥.

(٢) تدريب الراوي: ١/١٥٣.

وعرّفه ابن حجر: بما توفّرت فيه شروط الحديث الصحيح جميعها إلّا أنّ رواته كلّهم أو بعضهم أقل ضبطاً من رواة الصحيح. راجع شرح نخبة الفكر لابن حجر: ٨ و١١.

وقال ابن الجوزي: الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل، هو الحديث الحسن.

وقال الترمذي: كلّ حديث يروى لا يكون في إسناده من يتّهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن. سنن الترمذي: ٢/٣٤٠ (طبعة بولاق). راجع أيضاً: الباعث الحثيث: ٣٢ وفتح المغيث: ٣٢ وأصول الحديث للدكتور عجّاج: ٣٣٢.

ثمّ إنّ ابن الصلاح أورد على التعاريف بامور وعرفّ الحسن بما لا يسعنا ذكره فراجع: مقدّمة ابن الصلاح: ٣٣.

(٣) تدريب الراوي: ١/١٧٩. عرّفه العراقي: بما لم يبلغ مرتبة الحسن. فتح المغيث: ٤٩.

(٤) منتقى الجمان: ١٠/١٠.

(٥) الوافي: ١/١١.

صاحب الوسائل اثنين وعشرين وجهاً في صحّة أحاديث الكتب التي ألّف منها كتاب الوسائل، وحكم بوجوب العمل بها، وبطلان هذا التنويع. - إلى أن قال ـ: إنّ طريقة المتقدّمين مباينة لطريقة العامّة، والاصطلاح الجديد موافق للعامّة ... ويستلزم تخطئة جميع الطائفة المحقّة في زمن الأئمّة عليهم السلام [٧] وهذا الاصطلاح مستحدث في زمان العلّامة، أو شيخه أحمد بن طاووس، وهو اجتهاد وظنّ منهما ... وهي مسألة اصوليّة لا يجوز التقليد فيها، ولا العمل بدليل ظنّيّ اتّفاقاً من الجميع، وليس لهم هنا دليل قطعيّ؛ فلا يجوز العمل به ... مع قولهم عليهم السلام «شرّ الأمور محدثاتها» [٨] وقولهم «عليكم بالتلاد» [٩].

التمارين:

وفي الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من طلب رضى الناس بسخط الله، جعل الله حامده من الناس ذامّاً» [١٠].

* ماهو اسم النوفلي؟
* كم له من روايات في الكتب الأربعة؟
* ماذا قال النجاشي في مكانته؟
* ماهو رأي السيّد الخوئي في مكانته؟

---

(٦) الحدائق الناضرة: ١/ ١٤.

(٧) راجع وسائل الشيعة: ٣٠/ ٢٥٩، الفائدة التاسعة، الوجه الثاني عشر والثالث عشر.

(٨) الأمالي للصدوق: ٤٨٧، المجلس ٧٤ والأمالي للمفيد: ١٨٧، المجلس ٢٧.

(٩) الكافي: ٢/ ٤٦٦. راجع وسائل الشيعة: ٣٠/ ٢٦٢، الفائدة التاسعة، الوجه السادس عشر.

(١٠) الكافي: ٢/ ٣٧٢ ح ١.

أقسام الحديث

﴿ ٥ ﴾
أقسام الحديث

٢١ ـ ما الفرق بين المسند والمتّصل؟

٢٢ ـ ما هو المراد من المعنعن؟

٢٣ ـ ما هو المراد من المرفوع؟

٢١ ـ المسند: مااتّصل سنده بذكر جميع رجاله في كلّ مرتبة إلى أن ينتهي إلى المعصوم، من دون أن يعرضه قطع بسقوط شيء منه[1].

والعامّة لا تستعمله إلّا فيما اتّصل بالنبي ﷺ؛ لانحصار المعصوم حسب زعمهم فيه[2].

والمتّصل: مااتّصل سنده بنقل كلّ راوٍ عن فوقه، سواء رفع إلى المعصوم كذلك، أو وقف على غيره[3].

٢٢ ـ المعنعن: هو مايقال في سنده: عن فلان، عن فلان، إلى آخر السند،

---

(١) مقباس الهداية: ١/٢٠٢.

(٢) أصول الحديث وأحكامه: ٦٦.

(٣) مقباس الهداية: ٢/٢٠٦.

من غير بيان متعلّق الجارّ، من رواية أو تحديث، أو إخبار، أو سماع، أو نحو ذلك.

توضيح ذلك:

إنّ الكليني تارة يقول: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضّال، عن الحسن بن الجهم، قال سمعت الرضاعليه السلام يقول: صديق كلّ امرىء عقله، وعدّوه جهله»(١).

واخرى يقول: «... عن أحمد بن محمد بن عيسى، قال: أخبرني يحيى بن سليم الطائي، قال أخبرني عمرو بن شمر، يرفع الحديث إلى عليعليه السلام قال قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم : «الصبر ثلاثة، صبر عند المصيبة، وصبر على الطاعة، وصبر عن المعصية ...»(٢).

لا يخفى أنّ كلمة «أخبرني» و«حدّثني» و«سمعت» صريحة في الاتّصال ولقاء الراوي، المرويّ عنه.

ولكن وقع الخلاف في حكم الإسناد المعنعن على قولين:

* إنّه متّصل، إذا أمكن ملاقاة الراوي، المرويّ عنه، مع براءته من التدليس، كما صرّح به الشهيد الثاني بقوله:

والصحيح الذي عليه جمهور المحدّثين؛ بل كان يكون إجماعاً، أنّه متّصل إذا أمكن اللقاء أي: ملاقاة الراوي بالعنعنة لمن راه عنه مع البراءة أي: براءته أيضاً من التدليس : بأن لا يكون معروفاً به، وإلّا لم يكف اللقاء؛ لأنّ من عرف بالتدليس قد يتجوزّ في العنعنة مع عدم الاتّصال؛ نظراً إلى ظهور

---

(١) الكافي: ١/١١ح ٤.

(٢) الكافي: ٢/٩١ح ١٥.

صدقه في الاطلاق، وإن كان خلاف الاصطلاح، والمتبادر من معناه[١].

أقول: الظاهر أنّ العبارة ظاهرة في الاتّصال إن لم يكن نصّاً فيه، ويدلّ على أنّ الراوي لقي المرويّ عنه وأخذ منه.

٢٣ ـ وللمرفوع إطلاقان:

* ما سقط من وسط سنده أو آخره واحد أو أكثر مع التصريح بلفظ الرفع، كما في الكافي:

«علي بن محمد، عن سهل بن زياد، رفعه قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: العقل غطاء ستير، والفضل جمال ظاهر، فاستر خلل خلقك بفضلك، وقاتل هواك بعقلك، تسلم لك المودّة، وتظهر لك المحبّة»[٢].

* ما أُضيف إلى المعصوم من قول أو فعل أو تقرير، أي: وصل آخر السند إليه سواء اعتراه قطع، أو إرسال في سنده أم لا؟[٣]

قال السيوطي: المرفوع ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصّة، لا يقع مطلقة على غيره متّصلاً كان أو منقطعاً[٤].

أقول: هذا هو المراد من لفظة المرفوع، فيما استعملت في كتب العامّة.

---

(١) الرعاية في علم الدراية: ٩٩. راجع أصول الحديث وأحكامه: ٦٨، مقباس الهداية: ١/٢١٠، معرفة علوم الحديث: ، ٤٧، مقدّمة ابن الصلاح: ١٥٢ وقواعد التحديث: ١٢٣.

(٢) الكافي: ١/٢٠ ح١٣.

(٣) راجع مقباس الهداية: ١/٢٠٧، نهاية الدراية: ٤٦، وصول الأخيار: ١٠٤ وأُصول الحديث وأحكامه: ٦٧.

(٤) تدريب الراوي: ١/١٨٣.

التمارين:

وفي الكافي: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبي محمد عبد الله السراج، رفعه إلى علي بن الحسين عليه السلام قال: الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد، ولا ايمان لمن لا صبر له»[1].

* ماذا قال النجاشي والشيخ في مكانة أحمد بن محمد بن عيسى؟
* من هو المراد من علي بن الحكم وماذا قيل في مكانته؟
* ماذا قيل في مكانة عبد الله السراج؟

(١) الكافي: ٢/ ٨٩.

﴿٦﴾

أقسام الحديث

٢٤ ـ ما هو المراد من المرسل؟

٢٥ ـ ما هي الأقوال في حجيّة المرسل وعدمها؟

٢٦ ـ ما هو المراد من المعلّق؟

٢٧ ـ هل التعليق يوجب ضعف الرواية؟

٢٤ ـ وللمرسل إطلاقان:

* أحدهما: هو كلّ حديث حذفت رواته جميعاً كأكثر مرسلات كتاب «من لا يحضره الفقيه»، مثل قوله:

«سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ قل للمؤمنين يغضّوا من أبصارهم».

«وروي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: إنّما كره النظر إلى عورة المسلم»[1].

أو حذفت بعض رواته: واحداً كان، أو أكثر، وإن ذكر الساقط بلفظ مبهم كـ«بعض» و«بعض أصحابنا» و«رجل».

كما في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/٦٣ ح ٢٣٥ و٢٣٦.

أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من إجلال الله، إجلال ذي الشيبة المسلم»(١).

وكذا فيه: «عنه، عن أحمد، عن عثمان عيسى، عن رجل، عن أبي عبيدة الحذّاء، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: من مشى في حاجة أخيه المسلم أظلّه الله بخمسة وسبعين ألف ملك ولم يرفع قدماً إلّا كتب الله له حسنة وحطّ عنه بها سيّئة ويرفع له بها درجة، فإذا فرغ من حاجته كتب الله عزّ وجلّ له بها أجر حاجّ ومعتمر»(٢).

* الثاني: ما رواه عن الإمام من لم يدركه، سواء كان الساقط واحداً أو أكثر، كرواية الحسن بن محبوب المتولّد سنة: ١٤٩، عن الصادق عليه السلام المستشهد سنة: ١٤٨، بحيث حكم السيّد البروجردي بإرسال روايته عنه عليه السلام(٣).

٢٥ ـ قد وقع الخلاف في حجيّة المراسيل وعدمها على أقوال:

١ ـ الحجيّة والقبول مطلقاً. وهو المحكيّ عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ووالده من أصحابنا وجمع من العامّة كمالك، وأحمد بن حنبل، وأبي هاشم المعتزلي، والآمدي علي بن محمد بن سالم.

٢ ـ عدم القبول وهو خيرة العلّامة في تهذيب الأصول(٤).

---

(١) الكافي: ٢/١٦٥ ح ١.

(٢) الكافي: ٢/١٩٧ ح ٣.

(٣) راجع معجم رجال الحديث: ٥/٩١ رقم ٣٠٧٠ وتنقيح أسانيد التهذيب للسيّد البروجردي: ٤١.

(٤) تهذيب الأصول: ٨٢ طبعة الحجري.

٣ ـ القبول إن كان الراوي ممّن عرف أنّه لايرسل إلّا عمّن يوثق به كابن أبي عمير، وصفوان، والبزنطي، وأضرابهم[١]. وهو خيرة الشيخ في العدّة[٢] والعلّامة في نهاية الأصول[٣] والشهيد في الذكرى[٤] والشيخ البهائي في الزبدة[٥] والمحقّق الأردبيلي في المجمع[٦] والمحقّق الكركي في جامع المقاصد[٧].

٢٦ ـ المعلّق هو كلّ خبر حُذف من أوّل إسناده اسم راوٍ واحد أو أكثر، على التوالي ونسب الحديث إلى من فوق المحذوف من رواته مثل غالب روايات التهذيبين والفقيه.

فقد يحذف الكليني أيضاً صدر السند؛ اعتماداً على السند المتقدّم، كما قال في باب الشكر: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور ابن يونس، ...»[٨].

ثمّ قال في الحديث الثاني:

«ابن أبي عمير، عن الحسن بن عطيّة، عن عمر بن يزيد، قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّي سألت الله ـ عزّ وجل ـ أن يرزقني مالاً فرزقني، وإنّي

---

(١) وسعيد بن المسيّب عند الشافعي. راجع مقدمة ابن الصلاح: ١٣٩ الباعث الحثيث: ٤٨.

(٢) العدّة في الأُصول: ١/٣٨٦.

(٣) وهو مخطوط لم يطبع إلى الآن.

(٤) ذكرى الشيعة: ٤.

(٥) زبدة الأُصول: ٧٥.

(٦) مجمع الفائدة والبرهان: ١/١٢٦.

(٧) جامع المقاصد: ١/١٦ و٣٩. راجع الرعاية: ١٣٦، مقباس الهداية: ١/٣٣٨ وأصول الحديث: ١٠٨.

(٨) الكافي: ٢/٩٦ ح١٦.

سألت الله أن يرزقني ولداً فرزقني ولداً، وسألته أن يرزقني داراً فرزقني، وقد خفت أن يكون ذلك استدراجاً! فقال: أمّا ـ والله ـ مع الحمد فلا»[١].

وقد حذف من سند هذا الحديث جملة: «علي بن إبراهيم، عن أبيه» اعتماداً على ذكرها في سند الحديث السابق».

والعلم بالتعليق فنّ مهمّ لا يعرفه إلّا الحذّاق من الرجاليّين، وربما يكون معضل التعليق بحيث يخفى على الخرّيتين في فنّ الرجال، كما يشهد على ذلك ما رواه الكليني:

«عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام».

ثمّ قال بعده: «عنه، عن إبراهيم بن محمد الثقفي، عن علي بن المعلّى، عن إبراهيم بن الخطاب رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام»[٢].

قال المحقّق الخوئي بعد ذكر السندين: وظاهر الضمير رجوعه إلى علي بن إبراهيم، ويحتمل رجوعه إلى إبراهيم بن هاشم، فإنّه روى عنه في موارد، ويحتمل رجوعه إلى أحمد بن أبي عبد الله في السند السابق على ذلك؛ لروايته عنه في موارد[٣].

وكذا ما رواه الشيخ: «عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني» ثمّ قال في رواية بعد هذه الرواية: «عنه، عن الحجّال، عن صالح

(١) الكافي: ٢/ ٩٦ ح ١٧.

(٢) الكافي: ٦/ ٥٣١ ح ٩ و١٠.

(٣) معجم رجال الحديث: ١١/ ٢٠٩.

أقول: ورد هذا الحديث بعينه في علل الشرايع: ٤٦٥، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن علي بن محمد القاساني، عن إبراهيم محمد الثقفي كذا في المحاسن: ٦٢٣.

السندي، عن الحسن بن محبوب»[١].

قال السيّد الخوئي: والظاهر رجوع الضمير إلى علي بن إبراهيم، وقد أخذ بهذا الظهور صاحب الوسائل؛ ولكنّ الصحيح رجوعه إلى إبراهيم بن هاشم؛ لعدم ثبوت رواية علي، عن الحجّال، ورواية إبراهيم بن هاشم، عنه في عدّة موارد[٢].

٢٧ ـ إذا عرف المحذوف وكان ثقة لايوجب الضعف، وأمّا إذا لم يعرف، أو عرف، ولم يعلم وثاقته فيوجب الضعف.

التمارين:

في الكافي: «عنه عن ابن فضّال، عن ابن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال من همّ بسيّئة فلا يعملها! فإنّه ربّما عمل العبد السيّئة فيراه الربّ تبارك وتعالى فيقول: وعزّتي وجلالي لا أغفر لك بعد ذلك أبداً»[٣].

* على أيّ سند معلّق هذا الحديث؟ وكم من الراويين حذفت أسماؤهم؟ ومن هم؟ ومن هو المراد من ابن فضّال وماذا قال الشيخ والنجاشي في مكانته ومذهبه؟ ومن هو المراد من ابن بكير؟ وماذا قال النجاشي في مكانته؟

---

(١) التهذيب: ١٠/١٥١ ح ٦٠٦.
(٢) معجم رجال الحديث: ١١/٢٠٩.
(٣) الكافي: ٢/٢٧٢ ح ١٧.

٧

أقسام الحديث

٢٨ ـ ما الفرق بين المقطوع والمنقطع والمعضل؟

٢٩ ـ ما هو المراد من الموقوف؟

٣٠ ـ ماهو المراد من القاصر؟

٣١ ـ ما هو المراد من المطروح؟[1]

٣٢ ـ ماهو المراد من المتروك؟[2]

٣٣ ـ ما هو المراد من المضطرب؟[3]

٣٤ ـ هل الاضطراب يمنع من العمل بمضمون الحديث أم لا؟

---

(١) راجع مقباس الهداية: ١/٣١٤، ضياء الدراية: ٣٥، أصول الحديث وأحكامه: ٩٥ وأصول الحديث لعجّاج: ٣٤٨.

(٢) راجع مقباس الهداية: ١/٣١٥، ضياء الدراية: ٣٦، أصول الحديث وأحكامه: ٩٥، تدريب الراوي: ١/٢٣٢ علوم الحديث ومصطلحه: ٢١٧ وأصول الحديث لعجّاج: ٣٤٨.

(٣) راجع الدراية: ٥٣، الرعاية: ١٤٦، ضياء الدراية: ٣٩، وصول الأخيار: ١١٣، مقباس الهداية: ١/٣٨٦، تلخيص المقباس: ٦٩، أصول الحديث وأحكامه: ١١٧.
وتدريب الراوي: ١/٢٦٢، فتح المغيث: ١٠٩، الباعث الحثيث: ٥٧، مقدمة ابن الصلاح: ٧٣، أصول الحديث لصبحي: ١٩٣ وأصول الحديث لعجّاج: ٣٤٤.

٢٨ ـ المقطوع: ما سقط واحد من أسناده.

والمنقطع: ما سقط من وسط إسناده واحد[١].

والمعضل: ما سقط من وسط سنده اثنان أو أكثر[٢].

٢٩ ـ الموقوف: كل حديث روي عن واحد من الرواة من دون وصل السند إلى المعصوم، من غير فرق بين كون سنده متّصلاً أو منقطعاً.

فالأكثر على أنّ الموقوف ليس بحجّة وإن صحّ سنده.

كما ورد في التهذيب: «... عن منصور بن حازم قال: إنّ المولى يجبر على أن يطلق تطليقه باينة».

قال الشيخ الطوسي بعد نقل الرواية: لأنّ هذه الرواية موقوفة غير مسندة؛ لأنّ منصور بن حازم أفتى ولم يسنده إلى أحد من الأئمّة عليهم السلام ويجوز أن يكون هذا كان مذهبه وإن كان خطأ[٣].

وقال أيضاً بعد نقل رواية عن عبد الله بن سنان: فأوّل ما في هذه الرواية أنّها موقوفة غير مسندة؛ لأنّ عبد الله بن سنان لم يسندها إلى أحد من الأئمّة عليهم السلام، وإذا كان الأمر على ذلك، جاز أن يكون قد قال ذلك برأيه[٤].

---

(١) كما عن الشيخ البهائي في الوجيزة (المطبوع في أوّل كتاب حبل المتين): ٤.
لقد بسط بعض مشايخنا الكلام فيه بما لا يفيد شيئاً، فمن أراد فليراجع. أصول الحديث وأحكامه: ١٠٣ والدراية في علم الدراية: ١٣٥ و١٣٦..

(٢) الوجيزة: ٤.

(٣) التهذيب: ٨/٣ ح ٥.

(٤) التهذيب: ٨/٣ ح ٩٠.

وهكذا عن المحقّق الحلّي في المعتبر[١]. والشهيد الأوّل في الذكرى[٢] والشهيد الثاني في مواضع من المسالك[٣] وفخر المحقّقين في إيضاح الفوائد[٤] والفاضل البحراني في الحدائق[٥] و.... .

نعم، إذا كان الموقوف عليه، ممّن لا يروي إلّا عن المعصوم، كزرارة ومحمد بن مسلم وأمثالهما، فلا يضرّ الوقوف كما عن الشهيد الأوّل بعد نقل رواية عن زرارة، قال: الرواية موقوفة على زرارة؛ لكن عمل الأصحاب عليها[٦].

٣٠ ـ الحديث القاصر وهو ما لم يعلم مدح رواته كلّاً أو بعضاً، مع معلوميّة الباقي؛ بالإرسال أو بجهل الحال أو بالتوقّف عند تعارض الأقوال في بيان الحال[٧].

٣١ ـ الحديث المطروح: ما كان مخالفاً للدليل القطعي ولم يقبل التأويل.

٣٢ ـ الحديث المتروك: مايرويه من يتّهم بالكذب ولا يعرف ذلك

---

(١) قال بعد نقل رواية عن عبد الأعلى: هي موقوفة على عبد الأعلى ولا حجّة في قوله. (المعتبر: ٢/٧١٦). وقال في موضع آخر: أنّها موقوفة على سماعة. (المعتبر: ٢/١٧٦)، وفي ثالث: والجواب عن رواية جابر، أنّها موقوفة عليه، فلا حجّة فيها. (المعتبر: ٢/٣١٧).

(٢) راجع ذكر الشيعة: ١/٤٣ و ٢١٠.

(٣) راجع مسالك الافهام: ١/٣٩٩ فيه: الرواية موقوفة لا تصلح للحجيّة على فسخ مثل هذا العقد. وكذا في: ٢/٣٢٦.

(٤) إيضاح الفوائد: ٤/٢٤٨.

(٥) الحدائق الناضرة: ٨/١٠ و ٢٤/٨٩.

(٦) ذكرى الشيعة: ٢١٠، نقل عنه في الحدائق الناضرة: ٨/١٠.

(٧) راجع مقباس الهداية: ١/٣٩٧، تلخيص المقباس: ٧٢، ضياء الدراية: ٣٩.

الحديث إلّا من جهته ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة.

كما ورد في جعفر بن محمد بن مالك: إنّه كان كذّاباً، متروك الحديث، وكان في مذهبه ارتفاع، ويروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكلّ عيوب الضعفاء مجتمعة فيه[١].

٣٣ ـ هوكلّ حديث اختلف في متنه أو في سنده فروى مرّة على وجه وأُخرى على وجه آخر مخالف له، سواء وقع الاختلاف من رواة متعدّدين، أو راوٍ واحد، أو من المؤلّفين، أو الكُتّاب، بحيث يلتبس الواقع على المراجع.

ثمّ إنّ الاضطراب تارة يقع في السند واخرى في المتن.

أمّا الاضطراب في السند، فكما ورد في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن ياسر، عن الرضا عليه السلام قال: مثل الاستغفار مثل ورق على شجرة تحرّك فيتناثر، والمستغفر من ذنب ويفعله كالمستهزئ بربّه»[٢].

وفي المرآة: «علي بن إبراهيم، عن أبيه عن ياسر، عن النوفلي، عن الرضا عليه السلام».

وفي النسخة القديمة من الكافي: «علي بن إبراهيم، عن ياسر، عن النوفلي، عن الرضا عليه السلام».

قال السيّد الخوئي بعد نقل النسخ: والله العالم بالحال[٣].

* أمّا الاضطراب في المتن، فما ورد في الكافي في اختبار الدم المشتبه

---

(١) الخلاصة: ٢١٠ رقم٣. وكذا في عبد الله بن القاسم الحارثي: كان ضعيفاً غالياً، صحب معاوية بن عمّار، ثمّ خلط وفارقه، وكان متروك الحديث. (رجال ابن داود: ٤٧٠ رقم٢٧٣، الخلاصة:٢٣٨ رقم٢٨).

(٢) الكافي: ٢/٥٠٤.

(٣) معجم رجال الحديث: ١١/٢٠٨.

وكذا ورد في التهذيب: «علي بن إبراهيم، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد ... (التهذيب: ١/٢٨٦ ح٨٣٦).

ولكن في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد. (الكافي: ٣/١٢١ ح١).

بالقرحة: «فإن خرج الدم من الجانب الأيمن فهو من الحيض وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من القرحة»[١].

رواه الشيخ في التهذيب: ««فإن خرج الدم من الجانب الأيسر فهو من الحيض، وإن خرج من الجانب الأيمن فهو من القرحة»[٢].

٣٤ ـ قال الشهيد الثاني: وإنّما يتحقّق الوصف بالاضطراب مع تساوي الروايتين المختلفتين في الصحّة وغيرها بحيث لم تترجّح إحداهما على الأخرى ببعض المرجّحات؛ أمّا لو ترجّحت إحداهما على الأخرى ... فالحكم للراجح من الأمرين.

وقال بعد نقل رواية اختبار الدم من الكافي والتهذيب: واختلفت الفتوى بسبب ذلك حتّى من الفقيه الواحد، مع أنّ الاضطراب يمنع من العمل بمضمون الحديث مطلقاً[٣].

أقول: وقد رجّح عدّة من الفقهاء رواية التهذيب وعملوا بها كالشيخ في المبسوط[٤] وابن إدريس في السرائر[٥] والعلّامة في مختلف الشيعة[٦] والمحقّق الكركي في جامع المقاصد[٧] وصاحب الجواهر[٨] و... .

(١) الكافي: ٣/ ٩٤.
(٢) التهذيب: ١/ ٣٨٥.
(٣) الرعاية في علم الدراية: ١٤٨.
(٤) المبسوط: ١/ ٤٣.
(٥) السرائر: ١/ ١٤٦.
(٦) مختلف الشيعة: ١/ ٣٦.
(٧) جامع المقاصد: ٢/ ٢٨٣.
(٨) جواهر الكلام: ٣/ ١٤٤.

ورجّح عدّة رواية الكليني وعملوا بها كابن الجنيد[١] والشهيد الأوّل في الذكرى[٢] وابن طاووس[٣] وصاحب الحدائق[٤].

وتوقّف عدّة كالمحقق الحلّي في المعتبر[٥] وصاحب المدارك[٦].

واختلفت فتوى الشهيد الأوّل فيه، بحيث أفتى برواية الكليني في الذكرى[٧] وبرواية التهذيب في البيان والدروس[٨].

* ولا يخفى أنّه ورد في ترجمة بعض الرواة أنّه مضطرب. كما في علي بن محمد بن جعفر: «مضطرب الحديث»[٩] وفي مفضّل بن عمر: «مضطرب الرواية، لا يعبأ به»[١٠] وفي الحسن بن العباس بن الحريش: «له كتاب رديء الحديث، مضطرب الألفاظ»[١١].

(١) نقل عنه العلامة في المختلف: ١/٢٦ والسيّد محمد في المدارك: ١/٣١٦.

(٢) ذكرى الشيعة: ٢٨.

(٣) نقل عنه في ذكرى الشيعة: ٢٨.

(٤) الحدائق الناضرة: ٣/١٥٦.

(٥) المعتبر: ١/١٩٩.

(٦) مدارك الأحكام: ١/٣١٨. قائلاً فيه: فالأجود إطراح هذه الرواية ... لاضطرابها.

(٧) ذكرى الشيعة: ٢٨.

(٨) البيان: ١٦ والدروس: ٦.

(٩) رجال النجاشي: ٢٦٢ رقم ٦٨٦.

(١٠) رجال النجاشي: ٤١٦ رقم ١١١٢.

(١١) رجال النجاشي: ٦١ رقم ١٣٨.

التمارين:

وفي الكافي: «عنه، عن شريف بن سابق، عن الفضل بن أبي قُرّة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كتب رجل إلى الحسين صلوات الله عليه: عظني بحرفين، فكتب إليه: من حاول أمراً بمعصية الله كان، أفوت لما يرجو وأسرع لمجيئ ما يحذر»[١].

* الحديث على أيّ حديث كان معلّقاً والضمير إلى أيّ راو يرجع؟
* في أيّ راو من رواة الحديث قيل أنّه مضطرب؟
* ماذا قال ابن الغضائري في الفضل بن أبي قُرّة وما هو رأي السيّد الخوئي فيه؟

---

(١) الكافي: ٢/٣٧٣ ح ٣.

﴿٨﴾
أقسام الحديث

٣٥ ـ ما هو المراد من المعلّل؟(١)

٣٦ ـ ما هو المراد من المدلّس وما هي أقسامه؟(٢)

٣٧ ـ هل التدليس يوجب ضعف الراوي أم لا؟

٣٨ ـ ما هو المراد من المهمل؟

٣٩ ـ ما هو المراد من المجهول؟

٤٠ ـ ما الفرق بين المتقدّمين والمتأخّرين في المجهول؟

٣٥ ـ إنّ للمعلّل إطلاقان:

أحدهما: اصطلاح المتأخّرين من فقهائنا رضي اللّه عنهم؛ فإنّهم يطلقون

---

(١) راجع الدراية: ٥٠، الرعاية: ١٤١، قواعدالحديث: ٢٣١، وصول الأخيار: ١١١، علوم الحديث لصبحي: ١٨٤، الباعث الحثيث: ٥٢، أصول الحديث: لعجّاج: ٣٤٣، تدريب الراوي: ٢٥١/١ وفتح المغيث: ١٠٠.

(٢) راجع الدراية: ٥١، الرعاية في علم الدراية: ١٤٣، مقباس الهداية: ٣٧٦/١، تلخيص المقباس: ٦٩، ضياء الدراية: ٣٨، وصول الأخيار: ١١٣، الكفاية: ٣٩٣، الباعث الحثيث: ٤٥، تدريب الراوي: ٢٢٣/١، فتح المغيث: ٧٩، مقدمة ابن الصلاح: ٥٨، علوم الحديث لصبحي: ١٧٣، وأصول الحديث للدكتور عجّاج: ٣٤١.

المعلّل على حديث اشتمل على ذكر علّة الحكم وسببه، كتعليل حرمة الخمر بالإسكار وأمثاله؛ فهو بهذا الإطلاق مأخوذ من العلّة بمعنى السبب.

ثانيها: اصطلاح المحدّثين وأهل الدراية؛ فإنّهم يطلقونه على حديث اشتمل على أمر خفيّ غامض في متنه أو في سنده، وهو في نفس الأمر قادح في اعتباره مع كون ظاهره السلامة؛ فهو بهذا الإطلاق مأخوذ من العلّة بمعنى المرض.

٣٦ ـ إنّ التدليس هو إخفاء العيب الموجود في السند وهو على أقسام:

١ ـ أن يروي الراوي عن معاصريه ما لم يسمع منه، على وجه يوهم أنّه سمعه منه.

٢ ـ أن لا يسقط شيخه الذي أخبره ولكن يسقط ممّن بعده من كان ضعيفاً أو صغيرالسنّ ليحسن الحديث بإسقاطه.

٣ ـ أن يروي عن شيخ سمع منه؛ ولكن لغرض ما، لا يصرّح باسمه المعروف به فيسمّيه أو يكنّيه باسم أو كنية غير معروف بها.

٣٧ ـ في جرح من عرف بالتدليس أقوال:

* الردّ مطلقاً؛ لسقوطه عن العدالة بالتدليس المترتّب عليه الضرر؛ حيث أوجب وصل المقطوع، واتّصال المرسل في مستند الحكم الشرعي.

* ردّ ما علم فيه التدليس وقبول ما لا يعلم فيه ذلك؛ لأنّ المفروض أنّه كان ثقة بدونه، والتدليس ليس كذباً؛ بل تمويهاً غير قادح في العدالة.

كما ورد في ترجمة محمد بن علي بن إبراهيم أبي سُمَيْنَة: «... روى المفيد

كتبه، إلّا ما كان فيها من تخليط أو غلوّ أو تدليس ...»[١].

* قبول حديثه إن صرّح بما يقتضي الاتّصال، كـ «حدّثنا» و«أخبرنا»، وعدم القبول إن أتى بما يحتمل الأمرين كـ «عن فلان» و«قال فلان» فحكمه حكم المرسل.

٣٨ ـ الحديث المهمل هو الحديث الذي وقع في سنده راوٍ لم يذكر فيه مدح ولا ذمّ.

وقال المامقاني: وهو ما لم يذكر بعض رواته في كتب الرجال ذاتاً أو وصفاً[٢].

٣٩ ـ الحديث المجهول هو الذي وقع في سنده من، حكم أئمّة الرجال فيه بالمجهوليّة وهو أحد ألفاظ الجرح.

قال المامقاني: وهو ما ذكر رواته في كتاب الرجال ولكن لم يعلم حال البعض أو الكلّ بالنسبة إلى العقيدة[٣].

٤٠ ـ قال المحقّق التستري: ومن الفروق: الفرق بين كلمة «مجهول» في كلام العلّامة وابن داود وبينها في كلام المتأخّرين؛ فإنّها في كلامهما عبارة عمّن صرّح أئمّة الرجال فيه بالمجهوليّة، وهو أحد ألفاظ الجرح؛ ولذا لم يعنوناه إلّا في الثاني من كتابيهما المعدّ للمجروحين.

---

(١) الخلاصة: ٢٥٣ رقم ٢٩.

(٢) مقباس الهداية: ١/ ٣٩٧.

(٣) مقباس الهداية: ١/ ٣٧٠.

أمّا في كلام المتأخّرين من الشهيد الثاني والمجلسي إلى المصنّف [أي المامقاني] فأعمّ منه ومن المهمل الذي لم يذكر فيه مدح ولا قدح ... وإنّ العلّامة لم يعنون المهمل أصلاً، وابن داود عنونه في الأوّل كالممدوح، كما أنّ القدماء كانوا يعملون بالمهمل كالممدوح، ويردّون المجهول.

ـ إلى أن قال ـ وبالجملة: ما فعله المتأخّرون في المجهول خبط عظيم، والاصطلاح وإن كان لا مشاحّة فيه، إلّا أنّه كان عليهم تمييز «المجهول المجروح» من «المجهول المهمل» حتّى لا يحصل الالتباس[1].

التمارين:

في الكافي: «أحمد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن علي الصيرفي، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من اقتصد في معيشته رزقه الله، ومن بذّر حرمه الله»[2].

من هو المراد من ابن سنان وماذا قيل في مكانته؟

في أيّ راوٍ من رواة هذا السند قيل: إنّه كان في كتابه تدليس؟

---

(١) قاموس الرجال: ١/ ٤٤.

(٢) الكافي: ٤/ ٥٤ ح ١٢.

﴿ ٩ ﴾

أقسام الحديث

٤١ ـ ماهو المراد من المصحّف؟[1]

٤٢ ـ ماهو منشأ التصحيف؟

٤١ ـ فأمّا التصحيف فهو التغيير الواقع في سند الحديث أو في متنه.

قال السيّد الداماد: وهذا فنّ جليل عظيم الخطر، إنّما ينهض بحمل أعبائه، الحذّاق من العلماء الحفّاظ، والنقّاد من الكبراء المتبصّرين[2].

قيل: إنّ النصارى كفروا بلفظة أخطأو في إعجامها وشكلها؛ قال اللّه في الإنجيل لعيسى عليه السلام: «أنت نبيّي ولدتك من البتول»، فصحّفوها وقالوا:

---

(١) راجع الدراية: ٣٥، الرعاية: ١٠٩، وصول الأخيار: ١١٩، الرواشح السماويّة: ١٣٣، مقباس الهداية: ١/٢٣٧، تلخيص المقباس: ٤٢، ضياء الدراية: ٢٩، وأصول الحديث وأحكامه: ٧٧.
وكذا راجع معرفة علوم الحديث للحاكم: ١٩١، مقدمة ابن الصلاح: ١٦٨، الكفاية في علم الرواية: ٢٨١، فتح المغيث: ٣٣٢، تدريب الراوي: ٢/١٩٣، علوم الحديث ومصطلحه: ٢٧٢، أصول الحديث للدكتور عجّاج: ٢٧٣.

(٢) الرواشح السماويّة: ١٣٣. قال الشهيد الثاني: إنّ تمييز المصحّفات فنّ جليل إنّما ينهض بأعبائه الحذّاق من العلماء. راجع البداية: ٣٥.

«أنت بنيّي ولدتك من البتول»[1].

عن القاضي أحمد بن كامل، عن أبي العيناء، قال: حضرت بعض مشايخ الحديث من المغفّلين فقال: «عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل، عن اللّه، عن رجل».

فنظرت فقلت: من هذا الذي يصلح أن يكون شيخاً للّه؟! فإذا هو صحّفه وإذا هو: «عزّ وجل»[2].

* والتصحيف تارة يقع في السند، كتصحيف «حريز»[3] بـ«جرير»[4]. و«بريد»[5] بـ«يزيد»[6]، كما ورد في التهذيب: «... عن حمّاد بن عيسى، عن عمر بن اذينة، عن زرارة ومحمد بن مسلم وبكير وفضيل ويزيد وإسماعيل الأزرق ومعمّر بن يحيى، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ...».

---

(١) مقدّمة تصحيفات المحدّثين لمحقّقه: ١/٢٣؛ نقلاً عن تدريب الراوي: ٢/٦٨.

(٢) تصحيفات المحدّثين: ١/١٤.

(٣) والمراد منه: حريز بن عبد الله السجستاني الثقة. راجع معجم رجال الحديث: ٤/٢٤٩.

(٤) وهو جرير بن عبد الله البجلي الذي قدم الشام برسالة أمير المؤمنين عليه السلام إلى معاوية. وتخريب علي عليه السلام داره بالكوفة بعد لحوقه بمعاوية مشهور. راجع معجم رجال الحديث: ٤/٤١.

(٥) المراد منه هو بريد بن معاوية العجلي الذي وقع بعنوان «بريد» في أسناد ٤٢ رواية، وبعنوان بريد بن معاوية في أسناد ٨٥ رواية، وبعنوان بريد بن معاوية العجلي في أسناد ٣٢ رواية، وبعنوان بريد العجلي في أسناد ٨٩ رواية. راجع معجم رجال الحديث: ج ٣ ص ٢٨٣ و ٢٩٠.

(٦) والمراد منه: إمّا يزيد بن إسحاق الذي وقع في أسانيد أكثر من ستّين رواية. راجع معجم رجال الحديث: ٢٠/١٠٦.

وإمّا يزيد بن خليفة الذي وقع في أسانيد زهاء ثلاثين رواية. معجم رجال الحديث: ٢٠/١١١.

و يحتمل أن يراد في موارد غيرهما.

قال السيّد الخوئي:و لكن في النسخة المخطوطة «بريد» وهو الصحيح الموافق للكافي: ٦/ ٦٠ ح ١١.

وكذا ما وقع من تصحيف «ابن سنان» بـ «ابن مسكان»، كما في التهذيب: «عن صفوان بن يحيى، عن ابن سنان، عن إسماعيل بن عمّار، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام»[1].

الظاهر أنّ الصحيح «ابن مسكان» بدل «ابن سنان» كما ورد في الكافي في موردين[2].

٤٢ ـ منشأ التصحيف امور:

* البصر: وهو إذا تقاربت أشكال الحروف كما في «جرير وحريز» وكقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم «من صام رمضان وأتبعه ستّاً من شوّال»، صحّفه أبو بكر الصولي محمد بن يحيى بن عبد الله، فقال: «وأتبعه شيئا»[3].

* السمع: وهو إذا كانت الكلمتان متشابهتين عند السمع؛ كما في تصحيف «عاصم الأحول» بـ «واصل الأحدب».

* جهل النسّاخ: قال سيّدنا الأستاد سماحة آية الله الشبيري: ممّا يوجب التصحيف (التحريف) غالباً، كتابة شيء في هامش الكتاب أو بين السطور للتوضيح، ثمّ يتوهّم الناسخ أنّه من المتن فيدخله فيه.

* الاعتماد على الحافظة: قال سيّدنا الأستاذ أيضاً: ومن أسباب التصحيف (التحريف) اعتماد ذي الحافظة القويّة على حافظته وعدم مراجعته للمصادر

(١) التهذيب: ٢/ ٢٣٦ ح ٩٣٥.

(٢) الكافي: ١/ ٤٤٦ ح ٢٠ و٣/ ٢٦٥ ح ٧.

(٣) كما صرّح به السيوطي في تدريبه: ٢/ ١٩٤.

حين الكتابة، فيكتب ما يخالف المصدر؛ كما اتّفق ذلك في كتاب تأسيس الشيعة المملوّ من الأغلاط، وكذا ما وقع من الخطأ في كتب الصدوق نشأ من إتّكائه على حافظته وعدم رجوعه إلى المصادر[١].

التمارين:

وفي الكافي: «عنه، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن محمّد بن الصلت، عن أبان، عن أبي العديس، قال: قال أبو جعفر عليه السلام قال: يا صالح! اتّبع من يبكيك وهو لك ناصح، ولا تتّبع من يضحكك وهو لك غاشٍ وستردون على اللّه جميعاً فتعلمون»[٢].

ما الفرق بين سند هذا الحديث والسند الذي رواه الشيخ في التهذيب[٣] لهذا الحديث.

ماهو رأي السيّد الخوئي في التصحيف الواقع في السند[٤].

---

(١) قاله سيّدنا الأُستاذ في محاضراته يوم الخامس والعشرين من جمادي الأُولى، سنة: ١٤١٦ هـ .ق (١٣٧٤/٧/٢٩ هـ ش).

(٢) الكافي: ٦٣٨/٢ ح ٢.

(٣) التهذيب: ج٦، ص ح ١١٠٤.

(٤) راجع معجم رجال الحديث ترجمة محمد بن الصلت.

﴿ ١٠ ﴾

أقسام الحديث

٤٣ ـ ما هو المراد من المزيد؟

٤٤ ـ ماهو حكم المزيد؟

٤٥ ـ ما هو المراد من المدرج؟ وكم هي أقسامه؟

٤٦ ـ ماهو المراد من المشترك؟[١]

٤٧ ـ بأيّ شي يحصل تميز المشترك؟

٤٨ ـ هل الاشتراك يوجب ضعف الراوي أم لا؟

٤٩ ـ ما هو المراد من المضمر؟

٤٣ ـ الحديث المزيد: هو الذي يشتمل على زيادة ليست في سائر الأحاديث المرويّة في معناه، ويقال له: «المزيد على غيره»[٢].

والزيادة تقع تارة: في المتن بأن يروي فيه كلمة زائدة تتضمّن معنى لا

---

(١) راجع الدراية: ٢٩، الرعاية: ٣٣٥، منتقى الجمان: ٣٤، الفوائد الرجاليّة للوحيد: ٤٩، رجال الخاقاني: ٢٠٥، مقباس الهداية: ١/٢٨٨، تلخيص المقباس: ٥١، ضياء الدراية: ٣٣، قاموس الرجال: ١/١١و١٣ وأصول الحديث وأحكامه: ٩٣.

(٢) كما في قوانين الأُصول: ٤٨٧.

يستفاد من غيره.

واخرى: في الإسناد بأن يرويه بعضهم بإسناد مشتمل على ثلاثة رجال معيّنين، ويرويه الآخر بالأربعة.

٤٤ ـ إنّ الزيادة في المتن معتمد مقبول إن كانت الزيادة من الثقة بخلاف غير الثقة؛ إلّا إذا أوجبت الزيادة صيرورة الروايتين متضادّتين، فحينئذ تعامل معهما معاملة المتعارضتين.

أمّا الزيادة في السند فهي كما إذا أسنده المزيد وأرسله الآخرون، أو وصله وقطعه الآخرون، أو رفعه إلى المعصوم ولكنّ الآخرين وقفوه على دونه، وهي أيضاً مقبولة إذا كان الراوي ثقة؛ لعدم المنافاة، إذ يجوز اطّلاع المسند والموصل والرافع على ما لم يطّلع عليه غيرهم.

ولو احتمل كون النقص من باب السهو فيقدّم المزيد؛ لأنّه إذا دار الأمر بين الزيادة والنقيصة، فالنقيصة أولى؛ لأنّ النقيصة السهويّة ليست ببعيدة عن الإنسان، بخلاف الزيادة السهويّة[1].

٤٥ ـ الحديث المُدرج[2] هو ما أُدرج في الحديث كلام الراوي فيُظنّ أنّه من الحديث.

وهو تارة يقع في المتن: كما إذا ذكرالراوي وسط الحديث أو آخره، كلاماً

(١) مقباس الهداية: ١/٢٦٤، أصول الحديث وأحكامه: ٨٤ والرواشح السماويّة: ١٦٢.

(٢) المدرج اسم مفعول من أدرج الشيء في الشيء، أي أدخله فيه وضمّه إيّاه. ويقال للزايد: مدرج بفتح الراء وللحديث مدرج فيه. مقباس الهداية: ١/٢١٩ الهامش ٢ وراجع أيضاً لسان العرب مادّة «درج».

لنفسه، لتفسير كلام المعصوم ونحوه، فيتوهّم أنّ الكلّ من المعصوم.

واخرى يقع في السند:

* كما يعتقد أنّ فلان الواقع في السند، لقبه أو كنيته كذا، فيوصفه بعد ذكر اسمه بذلك.

* أو يعتقد معرفة من عبّر في السند «ببعض أصحابنا» ونحوه فيصرّح باسمه.

* أو كان عنده متنان مختلفان بإسنادين مختلفين فيدرج أحدهما في الآخر.

٤٦ ـ الحديث المشترك: ماكان أحد رجاله أو أكثرها مشتركاً بين الثقة وغيره، فلابدّ من الرجوع إلى تميز المشتركات.

٤٧ ـ والتمييز بين المشتركات، يحصل تارة: بقرائن الزمان[١]، واخرى: بالراوي وثالثة: بالمرويّ عنه[٢]، ورابعة: بممارسة الأسانيد وملاحظتها.

---

(١) كما إذا روى جابرٌ مباشرة عن الامور التي وقعت في عصر النبي صلى الله عليه وآله أو عصر أمير المؤمنين أو الحسن والحسين عليهما السلام فالمراد منه هو جابر بن عبد اللّه الانصاري الذي قال الشيخ فيه: شهد بدراً وثمانية عشرة غزوة مع النبي صلى الله عليه وآله ومات سنة سنة ثمن وسبعين. رجال الطوسي:١٢.

وأمّا إذا روى عن قضايا التي اتّفقت في زمن الباقرين عليهما السلام فالمراد منه هو جابر بن يزيد الجعفي الذي قال النجاشي فيه: لقي أباجعفر وأبا عبد اللّه عليهما السلام ومات في أيّامه سنة ثمان وعشرين ومائة. رجال النجاشي:١٢٨ رقم ٣٣٢.

(٢) كما إذا روى الكليني عن محمد بن يحيى، فالمراد منه هو محمد بن يحيى أبو جعفر العطّار القمّي وأمّا إذا روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى أو علي بن مهزيار، فالمراد منه هو محمد بن يحيى الخزّاز.

←

٤٨ ـ إذا كان الراوي مشتركاً وكان أطراف الشبهة ثقات فلا يضرّ الاشتراك باعتبار الراوي وإن كان مشتركاً بين الثقة وغيره لابدّ من الفحص والتمييز، فإن لم يحصل التمييز بشيء، لزم التوقّف وعدم العمل بالخبر.

٤٩ ـ المضمر هو ما لم يسمّ المعصوم وعبّر عنه بالضمير كقول الراوي سألته أو كتبت إليه أو قال لي أو أمرني.

كما ورد في الكافي: «... عن حريز عن محمد بن مسلم قال سألته عليه السلام عن الحبوب ما يزكّى منها ... »(١).

لمّا كان محمد بن مسلم من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام فالمسئول عنه أحدهما عليهما السلام وإن كان رجوع الضمير إلى الصادق عليه السلام أقرب؛ لكون التقيّة في حياته عليه السلام أشدّ.

وذكر الكشّي في إبراهيم بن عبد الحميد، بأنّه كان يجلس في مسجد الكوفة ويقول: أخبرني أبو إسحاق كذا، وقال أبو إسحاق كذا، ... يعني بأبي إسحاق، أبا عبد الله عليه السلام كما كان غيره يقول: حدّثني الصادق عليه السلام وحدّثني العالم، وقال العالم، وحدّثني الشيخ، وقال الشيخ، وحدّثني الشيخ ... وكان في مسجد الكوفة خلق كثير من أهل الكوفة من أصحابنا، فكلّ واحد منهم يكنّي عن أبي عبد الله عليه السلام باسم، فبعضهم يسمّيه، وبعضهم. يكنّيه بكنيته(٢).

← وهكذا إذا روى أحمد بن محمد، عن الرضا عليه السلام فالمراد منه هو أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي. وأمّا إذا روى أحمد بن محمد عن الهادي أو العسكري عليهما السلام، فالمراد منه أحمد بن محمد بن خالد البرقي

(١) الكافي: ٣/ ٥١٠ ح ١.

(٢) رجال الكشّي: ٤٤٦ رقم ٨٣٩.

التمارين:

وفي الكافي: «سهل، عن محمد بن علي القاساني، قال: كتبت إليه عليه السلام إنّ من قبلنا قد اختلفوا في التوحيد، فمنهم من يقول: هو جسم، ومنهم من يقول: هو صورة. فكتب عليه السلام إليّ: سبحان من لا يحدّ ولا يوصف، ليس كمثله شيئ وهو السميع البصير»[1].

* من هو المراد من سهل؟
* ما ذا قال السيّد الخوئي في محمد بن علي القاساني وهل هو ثقة أم لا؟
* من هو المراد من المعصوم المكتوب إليه؟

(١) الكافي: ١/١٠٢ ح٨.

﴿ ١١ ﴾
أقسام الحديث

٥٠ ـ ما هو المراد من الحديث الموضوع؟

٥١ ـ ما الفرق بين الحديث الموضوع والضعيف؟

٥٢ ـ ماهو سبب شيوع الأحاديث الموضوعة؟

٥٠ ـ الحديث الموضوع هو المكذوب المختلق المصنوع، بمعنى أنّ واضعه اختلقه وصنعه، لا مطلق حديث الكذوب؛ فإنّ الكذوب قد يصدق. وقد صرّحوا بأنّ الموضوع شرّ أقسام الضعيف ولا يحلّ روايته للعالم بوضعه من غير فرق بين الأحكام والمواعظ والقصص و... إلّا مبيّناً لحاله، ومقروناً ببيان كونه موضوعاً؛ بخلاف غيره من الضعيف المتحمل للصدق؛ حيث جوّزوا روايته في الترغيب والترهيب.

٥١ ـ الحديث الموضوع هو المختلق المكذوب الذي لايجوز نقله؛ لأنّه إعانة على الإثم وإشاعة للفاحشة وإضلال للمسلمين؛ بخلاف الضعيف؛ لأنّه ربما يكون قرينة لفهم الصحاح، كما ربّما يحصل من تراكمها اطمينان بالمضمون[1].

---

(١) راجع مقباس الهداية: ١/٤١٧ وأصول الحديث وأحكامه: ١٢٤.

قال الشهيد الثاني: ومريد رواية حديث ضعيف أو مشكوك في صحّته بغير إسناد، يقول: رُوي أو بلغنا، أو ورد، وجاء، ونحوه من صيغ التمريض، ولا يذكره بصيغة الجزم، كـ قال رسول اللّٰه ﷺ، وفعل، ونحوها من الألفاظ الجازمة؛ إذ ليس ثَمَّ ما يوجب الجزم(١).

٥٢ ـ قد ذكرت لسبب شيوع الأحاديث الموضوعة امور:

١ ـ منع تدوين الحديث

لقد منع حكّام المسلمين الصحابة من كتابة الحديث قُرابة قرن، ثمّ سمحوا لهم بتدوينه؛ إلّا أنّهم استغلوا ذلك لصالحهم إذ وجدوا أرضيّة مناسبة لبثّ ما يدعم حكمهم ويجاري أهواءهم، فحملوا أنصارهم وأعوانهم على الكذب والوضع والرواية عن الأحبار والرهبان بما أخذته اليهود والنصارى وغيرهما من أهل الكتاب من بدع وسخافات وخرافات.

قال المحقّق الأمين الأميني: ويعرب عن كثرة الموضوعات اختيار أئمّة الحديث أخبار تآليفهم الصحاح والمسانيد من أحاديث كثيرة هائلة، والصفح عن ذلك الهوش الهائش.

ويحتوي صحيح البخاري من الخالص بلاتكرار ألفي حديثٍ وسبعمائة وواحداً وستّين حديثاً، اختاره من زهاء ستمائة ألف حديث(٢). وجاء في صحيح مسلم أربعة آلاف حديث دون المكرّرات، صنّفه من ثلاثمائة ألف(٣).

---

(١) الرعاية: ١٦٥.

(٢) تاريخ بغداد: ٢/٨ رقم ٤٢٤، إرشاد الساري: ١/٥٠ وجامع الأُصول للجزري: ١/١٠٩.

(٣) المنتظم لابن الجوزي: ١٢/١٧١ رقم ١٦٦٧ وطبقات الحفّاظ للذهبي: ٢/٥٨٩ رقم ←

٢ ـ التقرّب إلى الملوك:

قوم قصدوا بوضع الحديث التقرّب إلى الملوك وأبناء الدنيا، مثل غياث بن إبراهيم، حيث دخل على المهدي العباسي وكان يعجبه الحمام الطيارة، فروى حديثاً عن النبي ﷺ أنّه قال: «لا سبق إلّا في خفّ أو حافر أو نصل أو جناح». فأمر له بعشرة آلاف درهم فلمّا خرج قال المهدي: أشهد أنّ قفاه قفا كذّاب على رسول اللّه ﷺ، ماقال رسول اللّه «جناح» ولكن هذا أراد أن يتقرّب إلينا وأمر بذبحها وقال: أنا حملته على ذلك[1].

٣ ـ التقرب إلى اللّه:

قال الشهيد: وأعظمهم ضرراً من انتسب إلى الزهد والصلاح بغير علم فاحتسب بوضعه ـ أي أنّه وضعه ـ حِسبة للّه وتقرّباً إليه؛ ليجذب بها قلوب الناس إلى اللّه تعالى بالترغيب والترهيب، فقبل الناس موضوعاتهم

← ١٦٦٧. وهكذا قد أتى أبو داود في سننه بأربعة آلاف وثمانمائة حديثٍ، وقال: انتخبته من خمسمائة ألف حديث. طبقات الحفّاظ للذهبي: ٢/٥٩٣ رقم ٦١٥.

وذكر أحمد بن حنبل في مسنده ثلاثين ألف حديث، وقد انتخبه من أكثر من سبعمائة وخمسين ألف حديث. طبقات الذهبي: ٢/٤٣١ رقم ٤٣٨.

وذكر العلّامة الأميني من أقلّ من أربعين رجلاً وضعوا ٤٠٨٦٨٤ حديثاً. إلى أن قال: فلا يستكثر عندئذ قول يحيى بن معين: كتبنا عن الكذّابين وسجرّنا به التنّور وأخرجنا به خبزاً نضيجاً. تاريخ بغداد: ١٤/١٨٤ رقم ٧٤٨٤. وقول البخاري: أحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح.إرشاد الساري: ١/٥٩. وقول يحيى بن معين: أيّ صاحب حديث لا يكتب عن كذّاب ألف حديث؟. تاريخ بغداد: ١/٤٣، راجع الغدير: ٥/٢٩٠ و٢٩٢. (طبعة مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة: ٥/٤٦٦ و٤٦٩).

(١) الرعاية: ١٥٤. جامع الأصول للجزري: ١/٧٦، الموضوعات لابن الجوزي: ١/٤٢ والباعث الحثيث: ٩٤.

ثقة بهم وركوناً إليهم؛ لظاهر حالهم بالصلاح والزهد[1].

كما روى عن أبي عُصمة نوح بن أبي مريم، أنّه قيل له من أين لك عن عِكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة، سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا.

فقال: إنّي رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حِسبة.

وقد ذهبت الكراميّة وهم قوم منتسبون إلى محمد بن كرّام السجستاني إلى جواز وضع الحديث للترغيب والترهيب ترغيباً للناس في الطاعة وزجراً لهم عن المعصية ... حتّى قال بعض المخذولين: إنّما قال رسول اللّه ﷺ «من كذب عليّ» ونحن نكذب له ونقوّي شرعه[2].

٥ ـ عداوة للإسلام:

والزنادقة ـ وهم الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام ـ كانوا يدسّون الأباطيل والأكاذيب السخيفة على رسول اللّه ﷺ، قاصدين بذلك تشويه صورة الإسلام الناصعة في عقائده وعباداته ومقاصده، فقد وضعوا أحاديث تتعلّق بذات اللّه وصفاته، تتناقض مع عقيدة الإسلام الصحيحة.

وقد كان بعض هؤلاء الزنادقة ذوي مكانة في مجتمعاتهم قبل الفتح الإسلامي لبلدانهم، وبسقوط امبراطوريّاتهم وممتلكاتهم أضحوا نسيّاً منسيّاً، فدفع بهم الحقد الدفين في نفوسهم إلى الكيد للإسلام والمسلمين، ولمّا كان باب القرآن قد أُوصد أمامهم منذ جمع الناس على مصحف واحد لجأ و

(١) الرعاية: ١٥٦.

(٢) الرعاية: ١٦٢، مقباس الهداية: ١/ ٤١٥ وتدريب الراوي: ١/ ٢٨٢.

إلى باب السنّة وأدرجوا في الشريعة السمحاء ما شاءوا من معتقداتهم الباطلة، ويقصدون بذلك تنفير العامّة عن الإسلام وإظهاره بمظهر الدين المتناقض الذي يشتمل على كثير من الأمور المتناقضة وغير المعقولة[1].

فقد روى العقيلي عن حمّاد بن زيد قال: وضعت الزنادقة على رسول اللهﷺ أربعة عشر ألف حديث منهم: عبد الكريم أبي العوجاء الذي قتل وصلب في زمان المهدي بن المنصور قال ابن عدى: لمّا أخذ لتضرب عنقه، قال: وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرّم فيها الحلال، وأحلّل الحرام[2].

---

(١) راجع الوضع في الحديث، لعمر بن حسن عثمان فلاته: ١/ ٢٢٠.

ومن هذا القبيل ما ورد في صحيح البخاري ومسلم بأنّ السماوات على إصبعه تعالى والأرضين على إصبعه. (صحيح البخاري: ٦/ ٣٣، ٨/ ١٧٤ و١٨٧ و٢٠٢ وصحيح مسلم: ٨/ ١٢٥ كتاب صفة القيامة والجنّة والنار). وأنّ جهنّم تقول هل من مزيد يضع الله تعالى قدمه على النار فتقول قطّ قطّ. (صحيح البخاري: ٦/ ٤٧، ٧/ ٢٢٥، ٨/ ١٦٦ وصحيح مسلم: ٨/ ١٥١ و١٥٢، باب النار يدخلها الجبارون). وأنّ سليمان بن داود أراد أن يأتي على مائة وتسع وتسعين امرأة، كلّهنّ يأتين بفارس يجاهد في سبيل الله، فلم يقل ان شاء الله فلم تحمل منهنّ إلّا امرأة واحدة. وعن أبي هريرة قال: ارسل ملك الموت إلى موسى فلما جاءه صكّه ففقأ عينه فرجع إلى ربّه فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت فردّ الله عينه... . (صحيح مسلم: ٧/ ١٠٠ باب فضائل موسى وصحيح البخاري: ٢/ ٩٢ و٤/ ١٣٠ وسنن النسائي: ٤/ ١١٨ ومسند أحمد بن حنبل: ٢/ ٢٦٩).

(٢) تدريب الراوي: ١/ ٢٨٤، اللآلي المصنوعة: ٢/ ٢٤٨، ميزان الاعتدال: ٢/ ٦٤٢ ومقباس الهداية: ١/ ٤١٤.

وهكذا ذكروا الارتزاق من أسباب وضع الحديث لما ثبت من قوم كانوا يضعون على رسول الله ﷺ أحاديث يكتسبون بذلك ويرتزقون به، كأبي سعيد المدائني وغيره وما اتّفق لقاصّ بمحضر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة كما روى ابن الجوزي عن أبي جعفر الطيالسي قال: صلّى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، في مسجد الرصافة فقام بين أيديهم

←

٦ ـ نصرة المذاهب والأهواء:

وقد كان لمنتحلي المذاهب الفاسدة دور في الكذب على رسول الله ﷺ انتصاراً أو تعصبّاً للآراء التي ينتحلونها كما ورد عن عبد الله بن يزيد المقري، أنّ رجلاً من الخوارج رجع عن بدعته فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمّن تأخذونه؛ فإنّا كنّا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً[١].

وما عن ابن لهيعة قال: سمعت شيخاً من الخوارج وهو يقول: إنّ هذه الأحاديث دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم فإنّا كنّا إذا هوينا أمراً صيّرناه حديثاً[٢].

ومن هذا، ما وضعه الوضّاعون في فضل أبي بكر وعمر وعثمان. قال ابن الجوزي: قد تعصّب قوم لا خلاق لهم يدّعون التمسّك بالسنّة فوضعوا لأبي

← قاصّ، فقال: حدّثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، قالا: حدّثنا عبد الرزّاق، عن معمّر، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: من قال لا اله إلّا الله، خلق الله من كلّ كلمة طيراً، منقاره من ذهب وريشه من مرجان، وأخذ في قصّته نحواً من عشرين ورقة. فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين وجعل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد بن حنبل، فقال له: حدّثته بهذا؟! فيقول: ما سمعت هذا إلّا الساعة.

فلمّا فرغ من قصّته وأخذ العطيّات ثمّ قعد ينتظر بقيّته قال له يحيى بن معين بيده: تعال! فجاء متوهّماً لنوال، فقال له يحيى: من حدّثك بهذا الحديث؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. فقال أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنا بهذا قطّ في حديث رسول الله ﷺ. فقال: لم أزل أسمع أنّ يحيى بن معين أحمق، ماتحقّقت هذا إلّا الساعة، كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، وقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. فوضع أحمد كمّه على وجهه وقال دعه يقوم! فقام كالمستهزئ بهما.

(١) الرعاية: ١٦٠، مقباس الهداية: ١/٤١٤، الموضوعات لابن الجوزي: ١/٣٨، تدريب الراوي: ١/٢٨٥ والمجروحين لابن حبان: ١/٦٩.

(٢) وضع الحديث: ١/٢٣٠، عن الكفاية في علم الدراية: ١٩٨.

بكر فضائل...[١].

ثمّ بدأ بذكر روايات عديدة اصطنعتها الأيادي الصنيعة وبثّتها بين أحاديثهم[٢].

* ومن هذا الباب، ماروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: في فضائل أئمّة المذاهب كأبي حنيفة[٣]، والشافعي[٤]، ومالك بن أنس[٥]، وأحمد بن حنبل[٦]

---

(١) الموضوعات: ١/ ٣٣٠.

(٢) فقد عدّ ابن الجوزي من الأحاديث الموضوعة: ما روى عن أبي هريرة، قال: بينا جبريل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ مرّ أبوبكر، فقال أتعرفه يا جبريل؟ قال: نعم إنّه في السماء أشهر منه في الأرض، وإنّه وزيرك في حياتك وخليفتك بعد موتك». (الموضوعات: ١/ ٣١٦).
وماروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لو لم أبعث فيكم لبعث عمر». (الموضوعات: ١/ ٣٢٠). وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ما في الجنّة شجرة إلاّ مكتوب على ورقة: محمّد رسول الله، أبو بكر الصدّيق، عمر الفاروق، عثمان ذوالنورين» قال أبو حاتم بن حبّان: هذا باطل، موضوع. (الموضوعات: ١/ ٣٣٧).

(٣) كما روي أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يكون في أمّتي رجل يقال له: النعمان، يكنّى أبا حنيفة، يجدّد الله به سنّتي على يديه». (لسان الميزان: ١/ ١٩٣، في الطبعة الحديثة: ١/ ٢٠٦ رقم ٦١٢، اللئالي المصنوعة: ١/ ٢٣٨، في الطبعة الحديثة: ١/ ٤٥٧. قال الأميني: عدّه ابن عدي من موضوعات أحمد الجويباري الكذّاب الوضّاع. الغدير: ٥/ ٤٥١ من الطبعة الحديثة).
هذا من جانب، ومن جانب آخر: روى عن شريك بن عبد الله قاضي الكوفة، أنّ أباحنيفة استتيب من الزندقة مرّتين، قيل لشريك: ممّا استتبتم أبا حنيفة؟ قال: من الكفر. (تاريخ بغداد: ١٣/ ٢٧٩ ح ٥٣ و ٥٤. من الطبعة الحديثة)، وعن سفيان الثوري: ما ولد في الإسلام مولود أشأم من أبي حنيفة. تاريخ بغداد: ١٣/ ٣٩٨ رقم ٢٠ ومثله عن مالك في ١٣/ ٤٠١ رقم ٣٧.

(٤) كما ورد عن المزني أنّه رأى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في المنام فسأله عن الشافعي؟ فقال: من أراد محبّتي وسنّتي، فعليه بمحمد بن إدريس الشافعي المطلبي؛ فإنّه منّي وأنا منه. تاريخ بغداد: ٢/ ٦٧، تاريخ مدينة دمشق: ٥١/ ٤٢٤.
ومن جانب آخر: روى أنّه يأتي حنفيّ محاجّ يتقرّب إلى إمامه بوضع الحديث على النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم من طريق أبي هريرة، إنّه قال: سيكون في أمّتي رجل يقال له: محمد بن ←

* ولا يخفى أنّ افتراء الحديث لم يختصّ به بعض العامّة؛ بل وضع الغلاة من الشيعة أحاديثاً باطلة ودسّوها بين أحاديث أهل بيت العصمة والطهارة، إلّا أنّ وعي الشيعة في هذا المضمار حملها على القيام بفضحها بمجرّد ظهورها، فعصمها ذلك من الوقوع في الشراك الذي وقع فيها علماء المذاهب الإسلاميّة الأخرى؛ حيث إنّ الأئمّة الأطهار عليهم السلام ـ كما أشرنا إليه في مقدّمة الكتاب ـ قد تصدّوا لهذه الظاهرة من أوّل يوم انتشر فيه الحديث بامور:

الأوّل: فهم لمّا رأوا أنّ أصحاب الأهواء الجائرة أخذوا يدسّون أباطيلهم في شرع اللّه وأحكامه هبّوا يحامون عنه، وأعلنوا البراءة من تلك الشرذمة المارقة، ولعنهم على رؤوس الأشهاد، ونعتوهم بأسوء النعوت، ونهوا عن الأخذ عنهم؛ كي لا يكدر صفاء حديثهم بدسائسهم، ولا حقائق بياناتهم عليهم السلام بأباطيلهم.

← إدريس، فتنته على امّتي أضرّ من فتنة إبليس وفي لفظ: أضرّ على امّتي من إبليس. (تاريخ بغداد: ٥/٣٠٩ رقم ٢٨٢١، كشف الخفاء للعجلوني: ١/٣٣ واللآلي المصنوعة: ١/٢٣٧ (١/٤٥٧).

(٥) كما أوردوه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «يكاد الناس يضربون أكباد الإبل فلايجدون أعلم من عالم المدينة» وطبّقوها على مالك بن أنس.

قال الأميني: ذكره الجزري في أسنى المطالب: ١٤ (٣٧ ح ٣١) من الموضوعات، وقال: سمعته من المالكيّة ولم أره. الغدير: ٥/٤٥٩ (الطبعة الحديثة).

(٦) قال المديني: ما قام أحد بأمر الإسلام بعد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم ما قام به أحمد بن حنبل، قال الميموني: قلت له يا أبا الحسن! ولا أبو بكر الصدّيق؟ قال: ولا أبو بكر الصديق؛ إنّ أبا بكر الصدّيق كان له أعوان وأصحاب، وأحمد بن حنبل لم يكن له أعوان وأصحاب. الغدير: ٥/٤٦٢ عن تاريخ بغداد: ٤/٤١٨.

ومن جانب آخر: روى أنّ محمد بن محمد أبا المظفّر البروي، المتوفّى سنة: ٥٦٧، كان يتكلّمّ في الحنابلة وتعصّب عليهم، وبالغ في ذمّهم، وقال: لو كان لي أمر لوضعت عليهم الجزية. فدسّ الحنابلة عليه سمّاً فمات منه هو وزوجته وولد له صغير. الغدير: ٥/٤٦٣، عن المنتظم: ١٨/١٩٨ رقم ٤٢٩٢ وشذرات الذهب: ٦/٣٧٠ والعبر: ٢/٥٢.

ويدلّ عليه ما رواه الكشّي عن هشام بن الحكم أنّه سمع أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: «لا تقبلوا علينا حديثاً، إلّا ما وافق القرآن والسنّة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدّمة؛ فإنّ المغيرة بن سعيد ـ لعنه اللّه ـ دسّ في كتب أصحاب أبي، أحاديث لم يحدّث بها أبي».[١]

وروى أيضاً أنّ أحداً من الغلاة حين ذكر شيئاً من غلوّ يونس بن ظبيان عند أبي الحسن عليه السلام، فغضب غضباً لم يملك نفسه ثمّ قال عليه السلام للرجل: أخرج عنّي لعنك اللّه ولعن من حدّثك، ولعن يونس بن ظبيان ألف لعنة، يتبعها ألف لعنة، كلّ لعنة منها تبلغك قعر جهنّم ... أما إنّ يونس، مع أبي الخطّاب في أشدّ العذاب مقرونان، وأصحابهما إلى ذلك الشيطان مع فرعون وآل فرعون في أشدّ العذاب ...[٢].

الثاني: وثّق الأئمّة عليهم السلام عدّة من الرواة وأمروا الشيعة بالأخذ عنهم كما ورد عن أبي الحسن الهادي عليه السلام: «العمري ثقتي، فما أدّى إليك عنّي، فعنّي يؤدّي. وما قال لك عنّي، فعنّي يقول. فاسمع له! وأطع! فإنّه الثقة المأمون ...»[٣].

الثالث: إنّ عدّة من الكتب المؤلّفة في عصر الأئمّة عليهم السلام عرضت عليهم وأثنوا على مصنّفيها؛ كما عرض كتاب «يوم وليلة» الذي ألّفه يونس بن عبد الرحمن، على أبي الحسن العسكري عليه السلام فنظر فيه وتصفّحه كلّه؛ ثمّ قال: «هذا ديني ودين آبائي وهو الحقّ كلّه»[٤].

قال الشيخ الطوسي في ترجمة عبيد اللّه الحلبي: له كتاب مصنّف معمول

---

(١) رجال الكشّي: ٢٢٤ رقم ٤٠١.

(٢) رجال الكشّي: ٣٦٤ رقم ٦٧٣.

(٣) وسائل الشيعة: ٢٧/١٣٨ ح ٣٣٤١٩.

(٤) رجال الكشّي: ٤٨٤ رقم ٩١٥.

عليه، وقيل: إنّه عرض على الصادق عليه السلام، فلمّا رآه استحسنه وقال: «ليس لهؤلاء (يعني المخالفين) مثله»(١).

الرابع: أمر الأئمّة عليهم السلام الشيعة بالاهتمام بعلم الحديث والدراية حتّى يعرفوا معاريض كلامهم وما روى عنهم تقيّة، كما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: «عليكم بالدرايات لا بالروايات»(٢).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «يا بنيّ! اعرف منازل الشيعة على قدر روايتهم ومعرفتهم. فإنّ المعرفة هي الدراية للرواية وبالدرايات للروايات يعلو المؤمن إلى أقصى درجات الإيمان ...»(٣).

التمارين:

وفي الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن المفضّل بن صالح، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنّ المسلم إذا غلبه ضعف الكبر أمر الله عزّ وجلّ الملك أن يكتب له في حاله تلك، مثل ماكان يعمل وهو شابّ نشيط صحيح.

ومثل ذلك، إذا مرض وكّل الله به ملكاً يكتب له في سقمه ماكان يعمل من الخير في صحّته حتّى يرفعه الله ويقبضه ...»(٤).

* من هو المراد من عمرو بن عثمان وما ذا قيل في مكانته؟
* في أيّ راوٍ من رواة الحديث قيل أنّه كان يضع الحديث؟
* اذكر أربعة رجال ذكر النجاشي فيهم بأنّهم يضعون الحديث!

---

(١) الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٥.
(٢) بحار الأنوار: ٢/١٦٠ ح ١٢ و ٢٠٦ ح ٦٧.
(٣) بحار الأنوار: ٢/١٨٤ ح ٤.
(٤) الكافي: ٣/١١٣ ح ٢.

﴿ ١٢ ﴾
أقسام الحديث

٥٣ ـ ما هو المراد من المعتبر؟

٥٤ ـ ما هي مراتب الحديث المعتبر؟

٥٥ ـ ماهو المراد من المقبول؟[١]

٥٦ ـ ما هو المراد من المشهور؟

٥٧ ـ ما الفرق بين الشاذّ والنادر والمحفوظ والمنكر؟[٢]

٥٨ ـ هل الشذوذ يوجب ردّ الرواية أم لا؟

٥٣ ـ المعتبر: هو ما عمل الجميع أو الأكثر بـه، أو أُقـيم الدليـل عـلى اعتباره؛ لصحّة اجتهاديّة، أو وثاقة، أو حسن. وهو بهذا التفسير أعمّ من

---

(١) راجع الدراية: ٤٤، الرعاية: ١٣٠، وصول الأخيار: ٩٩، الرواشح السماويّة: ١٦٧، قوانـين الأُصول: ٤٨٧، مقباس الهداية: ٢٧٩، تلخيص المقباس: ٢٧٥، ضياء الدراية: ٣٣ وأصـول الحديث وأحكامه: ٨٩.

والكفاية: ١٢٠، تدريب الراوي: ١/١٧٧ وعلوم الحديث ومصطلحه: ٩٥.

(٢) راجع الدراية: ٣٧، الرعاية: ١١٥، وصـول الأخـيار: ١٠٨، مـقباس الهـدايـة: ١/٢٥٢، تلخيص المقباس: ٤٤، ضياء الدراية: ٣٠، أصول الحديث وأحكامه: ٨١ والباعث الحثيث: ٤٧، فتح المغيث: ٨٥، تدريب الراوي: ١/٢٣٢، عـلوم الحـديث لصـبحي: ٢٠٤ وأصـول الحديث لعجّاج: ٣٤٧.

المقبول والقويّ[1].

٥٤ ـ وللاعتبار مراتب:

* ما يكون صحيحاً أو حسناً أو موثّقاً.
* ما أخذ من الأصول المعتمدة كأصل زرارة ويونس بن عبد الرحمن و... .
* كون رواته من أصحاب الإجماع الذين أجمعت العصابة على تصحيح مايصّح عنهم.
* الأخذ من الكتب التي عرضت على المعصومين عليهم السلام وأثنوا على مؤلّفيها ككتب عبيد اللّه الحلبي المعروضة على الصادق عليه السلام.
* كون رواته من غير الإماميّة إلّا أنّهم أجمعوا على العمل برواياتهم كعمّار الساباطي وبني فضّال وحفص بن غياث و... .

٥٥ ـ الحديث المقبول: هو الحديث الذي تلقّوه بالقبول وعملوا بمضمونه من غير التفات إلى صحّتها وعدمها.

وقد مثّل له بحديث عمر بن حنظلة الوارد في حال المتخاصمين من أصحابنا كما رواه الكليني: «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة، قال سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة، أيحلّ ذلك ...»[2].

قال الشهيد الثاني: إنّما وسموه بالمقبول؛ لأنّ في طريقه محمد بن عيسى

---

(١) مقباس الهداية: ١/ ٢٨٢.

(٢) الكافي: ١/ ٦٧ و٧/ ٤١٢، التهذيب: ٦/ ٢١٨ والوسائل: ١/ ٣٤ ح ٥١ و٢٧/ ١٣ ح ٣٣٠٨٢.

وداود بن الحصين وهما ضعيفان، وعمر بن حنظلة لم ينصّ الأصحاب فيه بجرح ولا تعديل ... ومع ماترى في هذا الإسناد قد قبلوا الأصحاب متنه وعملوا بمضمونه؛ بل جعلوه عمدة التفقّه، واستنبطوا منه شرائطه كلّها وسمّوه مقبولاً ومثله في تضاعيف أحاديث الفقه كثير[١].

٥٦ ـ الحديث المشهور هو ما شاع عند أهل الحديث خاصّة دون غيرهم، بأن نقله منهم رواة كثيرون ولا يعلم هذا القسم إلّا أهل الصناعة.

أو شاع عند أهل الحديث وعند غيرهم، كحديث «إنّما الأعمال بالنيّات». وهو بهذا المعنى أعمّ من الصحيح.

أو عند غير أهل الحديث خاصّة ولا أصل له عندهم، وهو كثير. قال بعض العلماء[٢] أربعة أحاديث تدور على الألسن وليس لها أصل. «من بشّرني بخروج آذار بشّرته بالجنّة» و«من آذى ذمّياً فأنا خصيمه يوم القيامة» و«يوم نحركم يوم صومكم» و«للسائل حقّ وإن جاء على فرس»[٣].

٥٧ ـ قال المامقاني: فالشاذّ والنادر هنا مترادفان، والشايع استعمال الأوّل، واستعمال الثاني نادر. وفرّق بعضهم بين الشاذّ والنادر في العرف العامّ بأنّ الشاذّ ما خالف القياس وإن شاع في الاستعمال، والنادر ما وافق القياس وقلّ استعماله ومثّل للأوّل بمسجِد والثاني بمسجَد فتدبّر[٤].

---

(١) الرعاية في علم الدراية: ١٣١.

(٢) وهو ابن الصلاح ذكره في مقدّمته: ٣٨٩.

(٣) الرعاية في علم الدراية:

(٤) مقباس الهداية: ١/٢٥٢. الهامش.

وقال الطريحي: والنادر في الحديث في الاصطلاح ما ليس له أخ، أو يكون؛ لكنّه قليل جدّاً ويسلم من المعارض، ولا كلام في صحّته بخلاف الشاذّ؛ فإنّه غير صحيح أو له معارض[1].

والشاذّ وهو على الأظهر الأشهر بين أهل الدراية والحديث هو: ما رواه الثقة، مخالفاً لما رواه المشهور ولم يكن له إلّا إسناد واحد.

والمحفوظ: هو ما كان في قبال الشاذّ من الراجح المشهور أي: ما رواه الثقة موافقاً لما رواه المشهور.

والمنكر: هو ما رواه غير الثقة، مخالفا لما رواه المشهور.

٥٨ ـ إن كان راوي المحفوظ المقابل للشاذّ، أحفظ أو أضبط أو أعدل من راوي الشاذّ، فيردّ ويعمل بالمحفوظ.

وإن كان الراوي للشاذّ أحفظ أو أضبط أو أعدل من الراوي للمشهور، اختلفت الأقوال في قبول هذا الشاذّ وعدمه. فمنهم: من قبله نظراً إلى أنّ في كلّ منهما صفة راجحة وصفة مرجوحة فيتعارضان، فيرجع في مقام العلاج إلى قواعد التعارض. ومنهم: من ردّه نظراً إلى أنّ نفس اشتهار الرواية من أسباب قوّة الظنّ بصدقها وسقوط مقابلها؛ مضافاً إلى تنصيص المعصوم عليه السلام بكون الشهرة مرجّحة وأمره بردّ الشاذّ النادر من دون استفصال[2].

---

(١) مجمع البحرين: ٣/٤٩٠.

(٢) كما في قول الباقر عليه السلام: يا زرارة! خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذّ النادر. مستدرك الوسائل: ١٧/٣٠٣ح٢١٤١٣. راجع مقباس الهداية: ١/٢٥٥.

التمارين:

في التهذيب: «... أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال، عن عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: لا يمسّ الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله، ولا يستنجي وعليه خاتم فيه اسم الله، ولا يجامع وهو عليه ولا يدخل المخرج وهو عليه»[1].

لماذا عبّر عن الرواية صاحب الجواهر بالموثّقة؟[2]

(١) التهذيب: ١/٣١ ح ٢١.

(٢) راجع جواهر الكلام: ٣/٤٦.

﴿١٣﴾
أقسام الحديث

٥٩ ـ ما هي شرائط من تُقبل روايته؟

٥٩ ـ قال الشهيد الثاني: معرفة (من تقبل روايته ومن تُرد) من أهمّ أنواع علوم الحديث وبه يحصل التميز بين صحيح الرواية وضعيفها[١].

اشترطوا في الراوي اموراً:

الإسلام:

قال الشهيد: اتّفق أئمّة الحديث والأُصول الفقهيّة على اشتراط إسلام الراوي حال روايته، وإن لم يكن مسلماً حال تحمّله، فلا تقبل رواية الكافر وإن عُلم من دينه التحرّز عن الكذب[٢].

العقل:

قال المحقّق القمّي: فنقلوا الإجماع على عدم قبول خبر المجنون[٣].

قال المامقاني: ويدلّ عليه عدم الاطمئنان والوثوق بخبره؛ مضافاً إلى رفع القلم عنه حتّى يفيق. وفحوى عدم قبول شهادته وعدم صحّة توكيله

---

(١) الرعاية: ١٧٤.

(٢) الرعاية: ١٨١. راجع أيضاً: مقباس الهداية: ٢/١٣.

(٣) قوانين الأصول: ٤٥٦. كذا قال السيوطي في التدريب: ١/٣٠٠.

والوصيّة إليه، والظاهر انصراف إطلاق جمع إلى المطبق؛ ضرورة عدم المانع من قبول خبر الأدواري حال إفاقته التامّة إذا انتفى عنه أثر الجنون بالمرّة....

ويلحق بالمجنون: السكران، والنائم، والمغمي عليه، والساهي. وأمّا السفيه، فإن جمَعَ الشرائط ومنها: الضبط، قبلت روايته وإلّا فلا[١].

البلوغ:

قال الشهيد: فلا تقبل رواية الصبيّ والمجنون مطلقاً؛ لارتفاع القلم عنهما الموجب لعدم المؤاخذة المقتضي لعدم التحفّظ من ارتكاب الكذب على تقدير تميّزه، ومع عدمه لا عبرة بقوله[٢].

الإيمان:

قال المامقاني: والمراد به: كونه إمامياً إثنى عشريّاً وقد اعتبر هذا الشرط جمع منهم: الفاضلان والشهيدان وصاحب المعالم والمدارك وغيرهم ومقتضاه عدم جواز العمل بخبر المخالفين ولا سائر فرق الشيعة[٣] قال العلّامة: لا فسق أعظم من عدم الإيمان[٤].

قال المحدّث البحراني في أبان: ولا موجب لعدالته بعد ظهور فساد عقيدته الذي هو أعظم أنواع الفسق، إن لم يكن كفراً[٥].

---

(١) مقباس الهداية: ٢/١٩.

(٢) الرعاية: ١٨٣. وقد ذكر المحقّق المامقاني حجّة القائلين بخبر الصبيّ وعدمه والمناقشة فيها. فراجع: مقباس الهداية:٢/٢١.

(٣) مقباس الهداية: ٢/٢٥.

(٤) نقله فخر المحقّقين عن والده العلّامة على مانقله الشهيد الثاني في تعليقته على الخلاصة: ٣. (المخطوط).
وقال السيّد الداماد: «أعظم الفسوق عدم الإيمان». الرواشح السماويّة:١١٥، الراشحة السادسة والثلاثون.

(٥) قال في ترجمة معراج أهل الكمال: ٢٠.

قال صاحب الجواهر: وأيّ فسق أعظم من فساد العقيدة التي لم يعذر صاحبها[١].

وخالف في ذلك الشيخ الطوسي حيث جوّز في العدّة العمل بخبر المخالفين إذا رووا عن أئمّتنا عليهم السلام فقال رحمه الله: «عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، وغياث بن كلّوب، ونوح بن درّاج والسكوني وغيرهم من العامّة عن أئمّتنا عليهم السلام فيما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه. إلى أن قال: فلأجل ذلك عملت الطائفة بأخبار الفطحيّة، مثل: عبد اللّه بن بكير وغيره، وأخبار الواقفة، مثل: سماعة بن مهران، وعلي بن أبي حمزة، وعثمان بن عيسى، ومن بعد هؤلاء بما رواه بنو فضّال، وبنو سماعة، والطاطريّون، وغيرهم، فيما لم يكن عندهم فيه خلاف»[٢].

قال الشهيد الثاني: «والحق أنّ العدالة تتحقّق في جميع أهل الملل مع قيامهم بمقتضاها بحسب اعتقادهم ويحتاج في إخراج بعض الأفراد إلى دليل»[٣].وكذا عن الشيخ البهائي والمحدّث الكاشاني[٤].

ويؤيّد هذا ما عن علماء الرجال توثيق عدّة من الرواة مع فساد عقيدتهم كما قال الشيخ الطوسي في عبد اللّه بن بكير: «أنّه فطحيّ المذهب إلّا أنّه ثقة»[٥]. وفي إسحاق بن عمّار: «كان فطحيّاً إلّا أنّه ثقة»[٦]. وفي أحمد بن أبي بشر السراج: «ثقة في الحديث، واقفي المذهب»[٧].

---

(١) جواهر الكلام: ٤١/١٩.

(٢) العدّة في الأصول: ١/٣٨٠ـ٣٨١.

(٣) المسالك: ٢/٣٢١.

(٤) مفاتيح الشرايع: ٣/٢٧٨.

(٥) الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٢.

(٦) الفهرست: ١٥ رقم ٥٢.

(٧) الفهرست: ٢٠ رقم ٥٤.

وقال النجاشي في الحسن بن محمد بن سماعة: «من شيوخ الواقفة، كثير الحديث، فقيه، ثقة»(١).

وقال في علي بن الحسن الطائي: «كان فقيهاً، ثقة في حديثه، وكان من وجوه الواقفة وشيوخهم»(٢).

التمارين:

وفي التهذيب: «علي بن الحسن عن أخيه، أحمد بن الحسن، عن أبيه، عن جعفر بن محمد بن يحيى، عن علي بن الحسن ابن رباط، عن منصور بن حازم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى بوصيّة أكثر من الثلث وورثته شهود فأجازوا ذلك له قال: جائز»(٣).

* من هو المراد من علي بن الحسن وأخيه وأبيه؟ وما ذا قيل في مكانتهم؟
* لما ذا لم يرو علي بن الحسن هذا، عن أبيه من دون واسطة أخيه؟

---

(١) رجال النجاشي: ٤٠ رقم ٨٤.

(٢) رجال النجاشي: ٢٥٤ رقم ٦٦٧.

(٣) التهذيب: ٩/ ١٩٣ ح ٧٧٨.

﴿ ١٤ ﴾
أقسام الحديث

٦٠ ـ شرائط من تُقبل روايته؟

٦٠ ـ شرائط من تُقبل روايته؟

العدالة:

إنّ المشهور هو اعتبار العدالة في الراوي كما عليه: المحقّق[١]، والعلّامة[٢]، والفاضل السيّوري[٣] وصاحب المعالم[٤] والشيخ البهائي و... .

قال جماعة بحجيّة خبر من يتحرّز عن الكذب خاصّة، وإن كان فاسقاً بأفعال الجوارح، كما صرّح الشيخ بقوله: فأمّا من كان مخطئاً في بعض الأفعال أو فاسقاً بأفعال الجوارح، وكان ثقة في روايته، متحرّزاً فيها؛ فإنّ ذلك لا يوجب ردّ خبره ويجوز العمل به؛ لأنّ العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه؛ وإنّما الفسق بأفعال الجوارح يمنع من قبول شهادته وليس بمانع

---

(١) معارج الأُصول: ١٤٩.

(٢) تهذيب الوصول إلى علم الأُصول: ٧٨ ومبادي الوصول إلى علم الأُصول: ٢٠٦.

(٣) كنز العرفان: ٢ / ٣٨٤.

(٤) معالم الأُصول: ٤٢٧.

من قبول خبره؛ ولأجل ذلك قبلت الطائفة أخبار جماعة هذه صفتهم[١].

واستشكل عليه المحقّق في المعارج بقوله: نحن نمنع هذه الدعوى ونطالب بدليلها، ولو سلّمناها لاقتصرنا على المواضع التي عملت فيها بأخبار خاصّة ولم يجز التعدّي في العمل إلى غيرها ودعوى التحرّز عن الكذب مع ظهور الفسق مستبعدة[٢].

وقال في القوانين: فمن كان فاسقاً بالجوارح ولا يبالي عن معصية الخالق؛ فكيف يعتمد عليه في ترك الكذب؟[٣]

وأجاب عنه المحقّق المامقاني بما حاصله: إنّ تتبّع كتب الحديث والرجال والفقه يثبت بأنّ العلماء حتّى أنّ المحقّق بنفسه عمل في المعتبر والشرائع قد عملوا بأخبار غير العدول إذا كانوا ثقاتاً من دون اقتصارهم بما قامت القرائن للوثوق بالخبر[٤].

قال المحقّق القمّي: والتحقيق أنّ إنكار حصول الظنّ منه مطلقاً لا وجه له؛ كما ترى بالعيان أنّ كثيراً ممّن لا يجتنب عن أكل مال الحرام أنّه يهتمّ في الصلاة وترك الشرب والزنا وغيرها وكذلك كثيراً ممّن هو مبتلى بأنواع الفسوق أنّه لايستخفّ بكتاب اللّه وسائر شعائره وكذلك الكذب خصوصاً في الرواية بالنسبة إلى الأئمّة عليهم السلام كما هو ظاهر كلام الشيخ ... فالأقوى إذن ما ذهب إليه الشيخ[٥].

أقول: إنّ المهمّ في الباب هو أنّ العقلاء يعملون بخبر الفاسق بالجوارح

---

(١) العدّة في الأصول: ١/ ٣٨٢.

(٢) معارج الأصول: ١٤٩.

(٣) قوانين الأصول: ٤٦٢.

(٤) مقباس الهداية: ٢/ ٤٠.

(٥) قوانين الأصول: ٤٦٢.

المتحرّز عن الكذب في امور معاشهم ولم يثبت من الشارع ردع ذلك، وآية النبأ أجنبيّ عن هذا؛ لأنّه فيا إذا ثبت فسقه، لا من هو مجهول الفسق.

الضبط:

قال المحقّق القمّي: فلا خلاف في اشتراطه؛ إذ لااعتماد ولا وثوق إلّا مع الضبط؛ لأنّه قد يسهو فيزيد في الحديث أو ينقص أو يغيّر أو يبدّل بما يوجب اختلاف الحكم واختلال المقصود، وقد يسهو عن الواسطة مع وجودها، وبذلك قد يحصل الاشتباه بين السند الصحيح والضعيف وغير ذلك[1].

فقد ذكر الأكثرون: أنّ المراد به غلبة الذكر على النسيان، كما ينصرح من المحقّق في المعارج[2] والعلّامة في التهذيب[3] وغيرهم.

قال المحقّق القمي: والمراد به من يغلب ذُكره سهوَه، لا من لا يسهو أبداً وإلّا لما صحّ العمل إلّا عن معصوم عن السهو، وهو باطل إجماعاً عن العاملين بالخبر[4].

أقول: والظاهر أنّ العدالة لا يغني عن اعتبار الضبط؛ لأنّ العادل لا يروي ماليس بمضبوط متعمّداً، وربما يسهو أنّه غير مضبوط فيظنّه

---

(١) قوانين الأُصول: ٤٦٢.

(٢) معارج الأصول: ١٥١.

(٣) تهذيب الوصول إلى علم الأصول، للعلّامة الحلّي: ٧٧.

(٤) قوانين الأُصول: ٤٦٢.

قال الشهيد: هو كون الراوي حافظاً، متيقّظاً، غير مُغَفَّل إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه، حافظاً له من الغلط والتصحيف والتحريف إن حدّث منه، عارفاً بما يختلّ المعنى إن روى بالمعنى. وفي الحقيقة اعتبار العدالة يغني عن هذا؛ لأنّ العدل لا يجازف برواية ما ليس بمضبوط على الوجه المعتبر، وتخصيصه تأكيد، أوجري على العادة. الرعاية: ١٨٦.

مضبوطاً ويرويه[١].

التمارين:

عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عن سليمان الجعفري، عن عبد اللّه بن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: الذنوب كلّها شديدة وأشدّها ما نبت عليه اللحم والدم، لأنّه إمّا مرحوم، وإمّا معذّب، والجنّة لا يدخلها إلّا طيّب»[٢].

* هل يوجد في سند الرواية من وثّقه الشيخ مع فساد مذهبه؟
* من هو المرد من «أبيه» وما قيل في مكانته؟
* ما ذا قيل في مكانة سليمان الجعفري؟

---

(١) راجع مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ٣٧، مقباس الهداية: ٢/٤٥، سماء المقال بتحقيقنا: ٢/٢٠٨.

(٢) الكافي: ٢/٢٦٩ ح ٧.

﴿ ١٥ ﴾

أقسام الحديث

٦١ـ ماهي الألفاظ الدالّة على الوثاقة أوالمدح

٦٢ـ ما هو المراد من «عين» وهل تدلّ على الوثاقة أم لا؟

٦٣ـ ما هو المراد من «وجه» وهل هي تدلّ على الوثاقة أم لا؟

٦٤ـ ما هو المراد من قولهم: «ثبت»(١)؟

---

(١) لم نجد هذه الكلمة في كتابي الشيخ على ما فحّصنا. و ذكرها النجاشي في موارد ونقل عنه العلاّمة وابن داود:

١ـ الحسن بن عليّ بن النعمان: «ثقة، ثبت». رجال النجاشي: ٤٠ رقم ٨١.

٢ـ الحسين بن اشكيب: «ثقة، ثقة، ثبت». رجال النجاشي: ٤٤ رقم ٨٨.

٣ـ عبد الله بن محمد الأسدي: «ثقة، ثقة، ثبت». رجال النجاشي: ٢٢٦ رقم ٥٩٥.

٤ـ عليّ بن محمد بن عليّ بن عمر: «كان ثقة في الحديث، واقفاً في المذهب ثبتاً، معتمداً على مايرويه». رجال النجاشي: ٢٥٩ رقم ٦٧٩ و الخلاصة: ١٠٠ رقم ٤٤.

٥ـ عليّ بن إبراهيم بن هاشم: «ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح الحديث». رجال النجاشي: ٢٦٠ رقم ٦٨٠، الخلاصة: ١٠٠ رقم ٤٥ و رجال ابن داود: ٢٣٧ رقم ٩٩٨.

٦ـ عبد الرحمن بن الحجّاج البجلي: «كان ثقة، ثقة، ثبتاً، وجهاً». رجال النجاشي: ٢٣٨ رقم ٦٣٠، الخلاصة: ١١٣ رقم ٥ و رجال ابن داود: ٢٥٢ رقم ١٠٧٥.

٧ـ عليّ بن النعمان: «كان عليّ ثقة، وجهاً، ثبتاً، صحيحاً، واضح الطريقة». رجال النجاشي: ٢٧٤ رقم ٧١٩ و الخلاصة: ٩٥ رقم ٢٥.

٨ـ محمد بن عبد الله بن محمد: «كان في أوّل أمره ثبتاً، ثمّ خلط به». رجال النجاشي: ٣٦٩

←

٦١ ـ لمّا كان الملاك في قبول رواية الراوي وعدمه، وثاقته أو عدم وثاقته، فلابدّ من بيان الألفاظ التي تدلّ على الوثاقة والضعف ومايستظهر منها حسن حال الراوي أو عدم الاعتناء بشأنه.

* الألفاظ الدالّة على الوثاقة أو المدح:

قد قسّم الشهيد الثاني ما يدلّ على كون الراوي عادلاً إلى: صريح وغير صريح فعدّ من الصريح:

عدل، ثقة، حجّة (أي ما يحتجّ بحديثه)، صحيح الحديث.

وعدّ من غير الصريح: متقِن، ثَبَت (بمعنى معتمد في النقل[1])، حافظ، ضابط، يحتج بحديثه، صدوق (مبالغة في الصدق)، محلّه الصدق، يكتب حديثه، يُنظر فيه (أي في حديثه بمعنى أنّه لا يطرح بل يُنظر فيه ويُختبر حتّى يعرف فلعلّه يقبل)، لا بأس به (بمعنى أنّه ليس بظاهر الضعف)، شيخ جليل، صالح الحديث، مشكور، خيّر، فاضل، خاصّ، ممدوح، زاهد، عالم، صالح، قريب الأمر، مسكون إلى روايته[2].

٦٢ ـ قال المحقّق الكلباسي: إنّ «العين» المذكورة في تراجيم الرواة إمّا

← رقم ١٠٥٩، الخلاصة: ٢٥٦ رقم ٥٣ و رجال ابن داود: ٥٠٥ رقم ٤٤٧.

وفي عبد اللّه بن سنان: «قيل أنّه روى أبي الحسن عليه السلام وليس بثبت». رجال النجاشي: ٢١٤ رقم ٥٥٨. كذا في عبد اللّه بن مسكان. رجال النجاشي: ٢١٤ رقم ٥٥٩.

(١) قد ذكر المحقّق الكلباسي لها معان متعدّدة ثمّ قال: الوجه الوجيه أنّه بمعنى المعتمد في النقل. راجع سماء المقال بتحقيق: ٢/ ١٨٣.

(٢) الرعاية: ٢٠٣.

مأخوذ من العين الباكية أو الربيئة، أو الميزان، إلى أن قال: والتحقيق أنّه بمعنى سيّد القوم وكبيرهم ورئيسهم وشريفهم وصاحب جاههم ومرتبتهم كما قال في الصحاح: وعين القوم أشرافهم، وقال في المصباح: وأعيان الناس أشرافهم[1].

الظاهر أنّه تدلّ على الوثاقة كما عليه السيّد الداماد[2] والمولى التقي المجلسي[3] والمحقّق القمّي[4] والإسترآبادي[5].

٦٣ ـ الظاهر أنّ كلمة «وجه» بمعنى السيّد، وذوي الوجاهة، كما قال في المصباح: وجوه القوم أي ساداتهم[6]

وفي مجمع البحرين: والوجه والجاه: القدر والمنزلة، وقد وجُه الرجل، أي: صار ذا جاه وقدر[7].

وهي في الدلالة على الوثاقة نحو لفظة «عين».

٦٤ ـ قد استعملت كلمة «ثبت» عند اللغويّين في معان:

١ ـ «الحجّة» و«البيّنة»: كما عن ابن أثير: «الثَبَت ـ بالتحريك ـ الحجّة والبيّنة، وثابت القلب، والذي لا يزلّ لسانه عند الخصومات[8].

---

(١) راجع سماء المقال بتحقيقنا: ٢/٢٦٢ ـ ٢٦٥.

(٢) الرواشح السماويّة: ٦٠.

(٣) روضة المتّقين ١٤/٤٥، في ترجمة الحسن بن علي بن زياد.

(٤) قوانين الأُصول: ٤٨٥.

(٥) منهج المقال: ١٠٣.

(٦) المصباح المنير: ٢/٦٤٩.

(٧) مجمع البحرين: ٦/٣٦٦.

(٨) النهاية في غريب الحديث: ١/٢٠٦، مادّة «ثبت».

٢ ـ والثقة: كما عن الفيروزآبادي: «الأثبات: الثقات ...»[١].

٣ ـ والعادل الإمامي الضابط: كما عن الجوهري: ... ورجل ثَبَت أيضاً، بفتحتين إذا كان عدلاً إماميّاً ضابطاً، فتأمّل[٢]. ويظهر جملة ممّا ذكر، ممّا ذكره في المجمع[٣].

واختلف في المراد منها في إصطلاح الرجاليّين على أقوال.

الأوّل: أنّه يحتجّ بحديثه: كما عن الشهيد الثاني حيث قال: «إنّه يحتجّ بحديثه، وهو أعمّ من العدالة؛ لأنّه يجامع ضعف الرواية، وإن كان من صفات الكمال، لظهور أنّه قد يحتجّ بالرواية الضعيفة، إذا إنجبرت بالخارج»[٤].

الثاني: أنّه حجّة: كما عن السيّد الداماد بقوله: «ومن ألفاظ التوثيق والمدح: ثقة، ثَبَت، بالتحريك أي: حجّة»[٥]. ويستفاد من كلامه بأنّه أقوى الألفاظ في التوثيق.

الثالث: أنّه محكم غير مخلّط: نظراً إلى ما يشهد به التتبّع في كلماتهم، كما يرشد إليه ذكره النجاشي في ترجمة محمد بن عبدالله، من أنّه كان في أوّل أمره ثبتاً ثمّ خلّط[٦].

ولا يدلّ على العدالة كما هو واضح، وهو المحكيّ عن بعض الأساطين.

---

(١) الصحاح: ١/٢٤٥، مادّة ثبت.

(٢) القاموس المحيط: ١/١٥٠ والمصباح المنير: ١/١١٠.

(٣) مجمع البحرين: ٢/١٩٦، مادّة: ثبت.

(٤) الدراية: ٧٦.

(٥) الرواشح السماويّة: ٦٠، الراشحة الثانية عشر.

(٦) رجال النجاشي: ٣٩٦ رقم ١٠٥٩.

الرابع: أنّه المعتمد في النقل.

كما في ترجمة علي بن إبراهيم بن هاشم: «ثقة في الحديث، ثبت، معتمد»[(١)].

وكذا في ترجمة الكليني: «من أنّه من أوثق الناس وأثبتهم في الحديث»[(٢)].

وما في سهل بن زياد: «من أنّه لم يكن بكلّ الثبت في الحديث»[(٣)].

التمارين:

وفي الكافي: «محمد بن يحيى، عن محمد بن موسى، عن العبّاس بن معروف، عن ابن أبي نجران، عن عبد الله بن سنان، عن ابن أبي يعفور، عن أبي حمزة، عن أبي جعفرعليه السلام قال: قال له رجل: كيف سمّيت الجمعة؟ قال: إنّ الله عزّ وجلّ جمع فيها خلقه لولاية محمد ووصيّه في الميثاق، فسمّاه يوم الجمعة؛ لجمعه فيه خلقه»[(٤)].

* من هو المراد من محمد بن موسى؟
* ما ذا نقل النجاشي: في ضعف محمد بن موسى وما هو رأي السيّد الخوئي فيه؟
* ما ذا قيل: في مكانة العباس بن معروف؟

---

(١) رجال النجاشي: ٢٦٠ رقم ٦٨٠.

(٢) رجال النجاشي: ٣٧٧ رقم١٠٢٦.

(٣) رجال النجاشي: ١٩٢ رقم٥١٣.

(٤) الكافي: ٣/٤١٥ ح ٧.

﴿١٦﴾

أقسام الحديث

٦٥ ـ ما هو المراد من قولهم: «أسند عنه»؟ وهل هي من ألفاظ المدح أو الذمّ؟

٦٦ ـ ما هو المراد من قولهم «ضابط»؟

٦٧ ـ ما هو الوجه في اعتبار الضبط في الراوي؟

٦٨ ـ ما هو المراد عن قولهم «ثقة»؟

٦٥ ـ قد وردت جملة «أسند عنه» في رجال الشيخ في ثلاثمائة وأربعة وأربعين مورداً.

ذكرت العبارة في أصحاب الباقر عليه السلام في حقّ شخص واحد[1]. وفي أصحاب الصادق عليه السلام في ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين شخصاً. وفي أصحاب الكاظم عليه السلام في شخصين[2]، وفي أصحاب الرضا عليه السلام في سبعة أشخاص[3]

---

(١) وهو: حمّاد بن راشد الأزدي: ١١٧ رقم ٣٩.

(٢) موسى بن إبراهيم المروزي: ٣٥٩ رقم ٧ ويزيد بن الحسن: ٣٦٤ رقم ١٩.

(٣) وهم: ١ ـ إسماعيل بن محمد بن إسحاق بن جعفر: ٣٦٧ رقم ٤. ٢ ـ أحمد بن عامر بن سليمان الطائي: ٣٦٧ رقم ٥.

←

وفي أصحاب الهادي عليه السلام في شخص واحد[١].

قد اختلف العلماء في المراد منه على أقوال:

الأوّل: أنّ المراد أنّه روى بالإسناد عن مولانا الصادق عليه السلام أي: بالنقل والواسطة، كما يظهر عن السيّد الداماد في الرواشح[٢]. حيث قال: «قد أورد الشيخ في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام جماعة جمّة، إنّما روايتهم عنه بالسماع من أصحابه الموثوق بهم، والأخذ من أصولهم المعوّل عليها، ذكر كلّاً منهم وقال: أسند عنه»[٣].

ويؤيّده بأنّ سياق كلام الشيخ في غير هذا الباب، إرجاع الضمائر إلى الإمام المذكور في العنوان، كما في ترجمة حبيب السجستاني في أصحاب الباقر عليه السلام: «روى عنه وعن أبي عبد الله عليه السلام»[٤] وهكذا في حمّاد بن بشير[٥] وحفص الأعور[٦] وغيرهم[٧]. وفي ترجمة موسى بن عبد الله

← ٣ ـ داود بن سليمان بن يوسف: ٣٧٥ رقم ٢. ٤ ـ علي بن بلال: ٣٨٠ رقم ٧. ٥ ـ عبد الله بن علي: ٣٨١ رقم ١٦. ٦ ـ محمد بن سهل البجلي الرازي: ٣٨٩ رقم ٣٤. ٧ ـ محمد أسلم الطوسي: ٣٩٠ رقم ٤٩.

(١) وهو: محمد أحمد بن عبيد الله بن المنصور: ٤٤٢ رقم ١٤.

(٢) الرواشح السماويّة: ٦٣، الراشحة الرابعة عشر.

(٣) الرواشح السماويّة: ٦٥.

(٤) رجال الطوسي: ١١٦ رقم ٣٢.

(٥) رجال الطوسي: ١١٧ رقم ٣٨.

(٦) رجال الطوسي: ١١٩ رقم ٥٧.

(٧) كما في إسماعيل بن زياد البزاز. رجال الطوسي: ١٠٤ رقم ١٦ وخازم الاشل. ١٢٠ رقم ٤ وربيعة بن ناجد بن كثير. ١٢١ رقم ٣ ورفيد مولى بني هبيرة. ١٢١ رقم ٤ وزياد بن عيسى أبو عبيدة. ١٢٢ رقم ٥ وزياد الاحلام. ١٢٣ رقم ٦ وزياد الاسواد البان. ١٢٣ رقم ٨.

الأشعري[١] روى عنها هكذا في موسى الحنّاط[٢] ومنصور بن الوليد[٣].

فعليهذا فتكون الكلمة بصيغة المعلوم دون المجهول وكلّما كانت رواية الراوي بدون الواسطة اكتفى بذكر الاسم، وكلّما كانت معها نبّه عليها به.

فترجع الضمير في ترجمة كلّ من ذكرت فيه «أسند عنه» إلى الإمام المذكور في العنوان.

فتكون معناها أنّه روى الحديث بإسناده أي: بالواسطة عن مولانا الصادق عليه السلام.

الثاني: أنّه سُمع عنه الحديث على وجه الاستناد أي الاعتماد

كما صرّح به في القوانين[٤]، وقال المجلسي الأوّل: بأنّ المراد أنّه روى عنه الشيوخ واعتمدوا عليه، وهو كالتوثيق، ولاشكّ أنّ هذا المدح أحسن من لا بأس به[٥].

و يردّه، ذكره الشيخ في ترجمة محمد بن عبد الملك، مع حكمه بضعفه.

وكذا في الحسن بن صالح بن حيّ أبو عبد اللّه[٦]، مع أنّ الشيخ قال في التهذيب: أنّه زيديّ متروك العمل بما يختصّ بروايته[٧].

الثالث: أنّ المراد أنّه رُوي عنه الحديث مسنداً إلى الغير وأسند الحديث عنه وبواسطته إلى الغير، فكأنّهم اعتمدوا على إسناده فأسندوا إلى من أسند هو

---

(١) رجال الطوسي: ٣٠٧ رقم ٤٣٧.

(٢) رجال الطوسي: ٣٠٨ رقم ٤٤٦. فيه: الخياط.

(٣) رجال الطوسي: ٣١٣ رقم ٥٣٢.

(٤) قوانين الأصول: ٤٨٦.

(٥) كما نقل عنه المحقق البهبهاني في الفوائد الرجاليّة: ٣١، المطبوع في آخر رجال الخاقاني.

(٦) رجال الطوسي: ١٦٦ رقم ٧.

(٧) التهذيب: ١/٤٠٨ ح ١٢٨٢.

عنه، ونسب الرواية إليه كما عليه الفاضل النراقي في العوائد[١].

ويرد عليه ما أورد على الثاني.

الرابع: أنّهم أسندوا عن الصادق عليه السلام ولم يسندوا عن غيره من الرواة كما نقله أبو عليّ الحائري رحمه الله عن السيّد بشير الجيلاني رحمه الله.

ثمّ أورد عليه من أنّ غير واحد من هؤلاء، رووا عن غيره أيضاً، منهم: محمد بن مسلم، والحارث ابن مغيرة، وبسام بن عبدالله الصيرفي[٢].

وذكر المحقّق الكلباسي وجوهاً أخرى ثمّ قال: وتوقّف في المقام الوالد المحقّق رحمه الله، قال: «قد بقي تلك اللفظة آوية في زاوية الخفاء، وبه اعترف غير واحد من الأجلّاء»[٣].

٦٦ ـ والمراد به في الاصطلاح، كما صرّح به المحقّق القمّي: من يغلب ذِكْرُه سهوَه، لا من لا يسهو أبداً، وإلّا لما صحّ العمل إلّا عن معصوم عن السهو فهو باطل اجماعاً[٤]. قريب منه عن المحقّق في المعارج[٥] والعلّامة في التهذيب[٦].

(١) العوائد: ٢٧٤.

(٢) منتهى المقال: ١/٧٦. (طبعة آل البيت)

(٣) سماء المقال: ٢/١٧٦ بتحقيق منّا.

(٤) القوانين: ١/٤٦٢.

(٥) معارج الأصول: ١٥١.

(٦) تهذيب الوصول إلى علم الأصول: ٧٧.

قال الشهيد الثاني فيمايشترط في الراوي: «وضبطه لما يرويه بمعنى كونه حافظاً، متيقّظاً، غير مُغَفَّل، إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه، حافظاً له من الغلط والتصحيف والتحريف، إن حدّث منه، عارفاً بما يختلّ المعنى إن روى بالمعنى». الرعاية في علم الدراية: ١٨٥.

٦٧ ـ قال العلّامة الحلّي: «من أنّ الضبط من أعظم الشرائط في الرواية؛ فإنّ من لا ضبط له قد يسهو عن بعض الحديث، ويكون ممّا يتمّ به فائدته، ويختلف الحكم به»[1]. قريب منه عن المحقّق المامقاني[2].

٦٨ ـ كلمة «ثقة» في اللغة بمعنى الاعتماد[3]. وأمّا في اصطلاح علماء الرجال، فقد اختلف في المراد منها.

قال الشهيد الثاني: «وهذه اللفظة، وإن كانت مستعملة في أبواب الفقه أعمّ من العدالة، لكنّها هنا لم تستعمل إلّا بمعنى العدل»[4].

الظاهر أنّ المراد، منه في الاصطلاح أيضاً هو المعنى اللغوي أي الصدق والاعتماد كما صرّح به السيّد المجاهد[5] والمحقّق الكلباسي واستدلّ عليه بامور ما هذا ملخصّه:

١ ـ ماوقع كثيراً من إردافها بالمعنى اللغوي ومايقاربه، كما في إسماعيل

---

(١) وأضاف: أو يسهو فيزيد في الحديث مايضطرب به معناه، أو يبدّل لفظاً بآخر، أويروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويسهو عن الواسطة، أو يروي عن شخص فيسهو عنه ويروي آخر». مشرق الشمسين: ٣٧، نقلاً عن النهاية في الأصول للعلّامة الحلّي. وهو مازال مخطوطاً.

(٢) مقباس الهداية: ٢/ ٤٤.

(٣) كما في القاموس: ٣/ ٢٩٧. المصباح المنير: ٢/ ٦٤٧.

(٤) الرعاية في شرح الدراية: ٢٠٣.

ونقل المحقّق الكلباسي عن بعض الأساطين بأنّها مصطلحة عندهم في العدل الضابط الإمامي المعتمد عليه في أمر الدين. راجع قوانين الأصول: ١/ ٤٦٢ تعليقة الوحيد، مقباس الهداية: ٢/ ١٤٧، عدّة الرجال للكاظمي: ١/ ١١١ ومنتهى المقال: لأبي علي الحائري: ١/ ٤٣، مشرق الشمسين: ٣٩.

(٥) راجع مفاتيح الأصول: ٣٧٦.

بن مهران: «ثقة، معتمد عليه»[١].

٢ ـ تقييدها تارةً بقولهم: «في الحديث»، كما في ترجمة أحمد بن إبراهيم «وكان ثقة في حديثه، حسن التصنيف»[٢].

٣ ـ أنّه قد كثر في كلماتهم إطلاقها على غير الإمامي، كالفطحيّ، كما في عبد الله بن بكير: «أنّه فطحيّ إلّا أنّه ثقة»[٣].

والواقفيّ، كما في أحمد بن بشير: «أنّه ثقة في الحديث، واقفيّ المذهب»[٤].

وهكذا اطلاقها على الزيدي[٥] والعامّة[٦] ومضطرب المذهب[٧].

وكذا قولهم: «ثقة عند العامّة»[٨] أو «ثقة عند المؤالف والمخالف»[٩]

---

(١) الفهرست: ١١ رقم٣٢. وهكذا في علي بن الحسن بن رباط: «ثقة، معوّل عليه». رجال النجاشي: ٢٥١ رقم٦٥٩. وفي إسماعيل بن شعيب: «ثقة، سالم فيما يرويه». الفهرست: ١١ رقم٣٣. وفي داود بن أبي زيد: «ثقة، صادق اللهجة». الفهرست: ٦٨ رقم٢٧٣. وفي حمّاد بن عيسى: «من أنّه كان ثقة في حديثه، صدوقاً». رجال النجاشي: ١٤٢ رقم ٣٧٠. وكذا في يعقوب بن يزيد في عبد الله بن إبراهيم. رجال النجاشي: ٢١٦ رقم٥٦٢، وعلي بن محمد بن شيروان. رجال النجاشي: ٢٦٩ رقم٧٠٥، وعلي بن عبد الله بن غالب. رجال النجاشي: ٢٧٥ رقم٧٢٢ ومحمد بن مسعود. رجال النجاشي: ٣٥٠ رقم٩٤٤.

(٢) الفهرست: ٣٠ الرقم٨٠. وهكذا في الحسين بن أحمد: «من أنّه ثقة فيما يرويه». رجال النجاشي: ٦٨رقم١٦٥.

(٣) الفهرست: ١٠٦ رقم٤٥٢.

(٤) الفهرست: ٢٠ رقم٥٤. وفيه بعنوان: أحمد بن أبي بشر السراج.

(٥) كما في يحيى بن سالم: «أنّه كوفيّ، زيديّ، ثقة». رجال النجاشي: ٤٤٤ رقم١٢٠١.

(٦) كما في يحيى بن سعيد: «عاميّ، ثقة». رجال النجاشي: ٤٤٣ رقم١١٩٦.

(٧) كما في الحسن بن أحمد بن المغيرة: «كان عراقياً، مضطرب المذهب، وكان ثقة فيما يرويه». رجال النجاشي: ٦٨ رقم١٦٥.

(٨) كما في عبد العزيز بن أبي سلمة: «الثقة عند العامّة». رجال الطوسي: ٢٣٤ رقم١٨٨، وفي معاوية بن عمّار: «كان أبوه عمّار ثقة في العامّة». رجال النجاشي: ٤١١ رقم١٠٩٦.

(٩) كما ذكره الشهيد الثاني في عبد السلام بن صالح. تعليقة الشهيد على الخلاصة: ٢٧. مخطوط.

ومن البعيد كمال البعد، الاتّفاق على العدالة بالمعنى المصطلح، من المؤالف والمخالف في حقّ شخص؛ بخلاف الاعتماد والصدق.

التمارين:

في التهذيب: «محمد بن الحسن الصفّار، عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن ابن بكير، عن عبد الأعلى مولى آل سام، في الرجل يريد السفر في شهر رمضان قال: يفطر وإن خرج قبل أن تغيب الشمس بقليل»[1].

* من هو المراد من موسى بن جعفر وماذا قيل في مكانته في الجوامع الروائيّة وهل هو ثقة أم لا؟
* من هو المراد من ابن بكير وهل هو ثقة أم لا؟
* ما ذا قال الشيخ الطوسي في ردّ هذه الرواية؟

(١) التهذيب: ٤/٢٢٩.

﴿١٧﴾

أقسام الحديث

٦٩ ـ هل قولهم ثقة يدلّ على كونه إمامياً

٧٠ ـ هل اعتبار العدل أو الوثاقة يغني عن إعتبار الضبط أم لا؟

٧١ ـ ما هو المراد من «جلّ» في كلمات الرجاليّين؟

٧٢ ـ ماهو معنى «درست» وهل يدلّ على المدح أو الوثاقة أم لا؟

٦٩ ـ قال المحقّق البهبهاني: «لا يخفى أنّ الرويّة المتعارفة المسلّمة المقبولة، أنّه إذا قال عدل إماميّ: ـ النجاشي كان أو غيره ـ «فلان ثقة»، يحكمون بمجرّد هذا القول بأنّه عدل إماميّ، كما هو ظاهر؛ إمّا لما ذكر[1]، أو لأنّ الظاهر من الرواة التشيّع، والظاهر من الشيعة حسن العقيدة أو لأنّهم وجدوا منهم أنّهم اصطلحوا ذلك في الإماميّة، وإن كانوا يطلقون على غيرهم مع القرينة ... أو لأنّ المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل»[2].

---

(١) وهو إشارة إلى ما قال قبل كلامه هذا: بإنّ النجاشي إذا قال: «ثقة» ولم يتعرضّ إلى فساد المذهب، فظاهره أنّه عدل إمامي، لأنّ ديدنه التعرّض إلى الفساد، فعدمه ظاهر في عدم ظفره.

(٢) الفوائد الرجاليّة للوحيد المطبوعة في آخر رجال الخاقاني: ١٨، منتهى المقال: ١/٤٤ المقدمّة الخامسة، ومقباس الهداية: ٢/١٤٩.

فقد مرّ بأنّ تقييد هذه اللفظة تارة: بالحديث والرواية، واخرى: بغير الإمامي، وثالثة: بالمؤالف والمخالف، ورابعة: بنفسه، وخامسة: بصحيح العقيدة[١]، يدلّ على أنّها لا تدلّ على كونه إمامياً.

٧٠ ـ قال الشهيد الثاني: وفي الحقيقة اعتبار العدالة يُغني عن هذا (أي الضبط) لأنّ العدل لا يجازف برواية ما ليس بمضبوط على الوجه المعتبر، وتخصيصه تأكيد أو جري على العادة[٢].

قال الشيخ البهائي: «فلان ثقة» أنّه عدل ضابط ؛ لأنّ لفظ «الثقة» منشق من الوثوق، ولا وثوق بمن يتساوى سهوه وذكره، أو يغلب سهوه على ذكره، وهذا هو السرّ في عدولهم عن قولهم «عدل» إلى قولهم «ثقة»[٣].

وناقش فيه في محكي مشرق الشمسين: بأنّ العدالة إنّما تمنع من تعمّد نقل غير المضبوط عنده، لا من نقل مايسهو عن كونه غير مضبوط فيظنّه مضبوطاً. إلى أن قال: إنّه إذا كثر سهوه فربّما يسهو عن أنّه كثير السهو فيروي والحق أنّ الوصف بالعدالة لا يغني عن الوصف بالضبط[٤].

وصرّح الفاضل الخاجوئي، بأنّ الصدوق روى في حبيب بن المعلّى الخثعمي «أنّه سأل أباعبد اللّه عليه السلام فقال: «إنّي كثير السهو ، فما أحفظ صلاتي إلّا بخاتمي ، أحوله من مكان إلى مكان ، فقال: لا بأس»[٥].

فهذا الرجل مع أنّه كثير السهو، حتّى أنّه بلغ في سهوه إلى هذا المبلغ،

---

(١) كما في أحمد بن إبراهيم. الفهرست: ٣٢ رقم ٨٦.

(٢) الرعاية في علم الدراية: ١٨٦.

(٣) مشرق الشمسين: ٣٩.

(٤) مشرق الشمسين: ٣٧.

(٥) الفقيه: ١ رقم ٢٥٥ رقم ٧٨١.

وثّقوه وأكّدوا توثيقه، فكيف يصحّ أن يقال أنّهم أرادوا بقولهم: «فلان ثقة» عدل، ضابط»[١].

٧١ ـ وهي قد ورد في ترجمة عدّة من الرواة كما في منصور بن حازم: ثقة، عين، صدوق، من جلّة أصحابنا وفقهائهم[٢]. وفي أبي منصور الصرام: من جلّة المتكلّمين من أهل نيسابور[٣].

قال المحقّق الكلباسي: وهو بكسر الجيم جمع الجليل كالأجلّة، كما صرّح به في القاموس، فما ربّما يزاد الألف بتوهّم السقوط، أو بضمّ الجيم بتوهّم كونها بمعنى الأكثر، كلّ منهما ساقط لايستطر.

٧٢ ـ قد زعم بعض[٤] أنّه من ألفاظ المدح لما قال النجاشي: بأنّ درست، بمعنى صحيح[٥]

والصحيح أنّه إسم الراوي كما في درست بن أبي منصور فلا دلالة فيه على المدح أو الوثاقة.

قال المحقّق الكلباسي: اتّصاف الملقّبين بالألقاب الممدوحة في ابتداء العمر بمدلولاتها؟ ولو في الغالب!!؛ بل الغالب انعكاس الأمر، كما هو أوضح من

---

(١) تعليقة الخاجوئي على مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ٣٩. وللمحقّق القمّي كلام في المقال فمن أراد فليراجع: قوانين الأصول: ١/ ٤٦٣.

(٢) رجال النجاشي: ٤١٣ رقم١١٠١.

(٣) الفهرست: ١٩٠ رقم٨٥٣. وهكذا ورد في ترجمة الحسين بن القاسم ... : كان أبوه القاسم، من جلّة أصحابنا. رجال النجاشي: ٦٦ رقم١٥٧. وفي أحمد بن داود بن سعيد: وكان من جلّة أصحاب الحديث من العامّة ورزقه اللّه هذا الأمر. الفهرست: ٣٤ رقم٩٠. وفي علي بن إسماعيل بن ميثم ... : وميثم من جلّة أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام. الفهرست: ٨٧ رقم ٣٦٤.

(٤) نقله المحقّق الكلباسي عن السيّد الجليل في غاية القصوى. سماء المقال: ٢/ ٢٣٩.

(٥) رجال النجاشي: ١٦٢ رقم٤٣٠.

البدر، ونحوه الأسامي والكنى[١].

التمارين:

في الكافي: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن سليمان الفرّاء مولى طربال، عن حديد بن حكيم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من عظمت نعمة الله عليه اشتدّت مؤونة الناس عليه، فاستديموا النعمة باحتمال المؤونة، ولا تعرّضوها للزوال، فقلّ من زالت عنه النعمة فكادت أن تعود إليه»[٢].

* هل يوجد في سند الرواية من قيل في حقّه: «وجه»؟
* من هو سليمان الفرّاء؟ وما ذا قيل في مكانته؟
* ماذا قال الشيخ في مكانة علي بن الحكم؟

---

(١) نقله المحقّق الكلباسي عن السيّد الجليل في غاية القصوى. سماء المقال: ٢/٢٤٠.

(٢) الكافي: ٤/٢٧ ح ١.

﴿ ١٨ ﴾

أقسام الحديث

٧٣ ـ ما هي شرائط تحمّل الحديث؟

٧٤ ـ ما هي طرق تحمّل الحديث؟

٧٥ ـ ما هو المراد من السماع؟

٧٦ ـ ما هي عبارات التأدية عن السماع؟

٧٧ ـ ماهو المراد من القراءة؟

٧٨ ـ ما هو المراد من الوِجادة؟

٧٩ ـ ما هو المراد من الإعلام؟

٨٠ ـ ماهو المراد من الإجازة؟

٨١ ـ ماهو المراد من المناولة؟

٨٢ ـ ما هو المراد من المكاتبة؟

٨٣ ـ ما هو المراد من الإيصاء؟

٧٣ ـ اشترطوا فيمن يتحمّل الحديث بالسماع اموراً:

* العقل: لا إشكال في اعتباره كما مرّ في شرائط الراوي.

* التمييز: قال الشهيد: والمراد به أن يفرّق بين الحديث الذي هو بصدد

روايته ـ غيره إن سمعه في أصل مصحّح؛ وإلّا اعتبر مع ذلك ضبطه.

وفسّره بعضهم بفرقِهِ[1] بين البقرة والدابّة والحمار وأشباه ذلك، بحيث يميّز أدنى تمييز والأوّل أصحّ[2].

* البلوغ: قال الشهيد أيضاً: فيصحّ تحمّلُ مَن دونه على الأصحّ، وقد اتّفق الناس على رواية جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ قبل البلوغ كـ: الحسنين عليهما السلام وعبد الله بن عبّاس، وعبد الله بن زبير، والنعمان بشير و....

* الإسلام: فلا يشترط في صحّة التحملّ الإسلام، ولا الايمان، فلو تحمّله كافراً وأدّاه مسلماً قُبل، كما اتّفق ذلك لعدّة من الصحابة كجبير بن مُطعم، وغيره[3].

٧٤ ـ لا بدّ لراوي الحديث من مستند يصحّ من جهته رواية الحديث، فهو إمّا أن يروي عن المعصوم عليه السلام مباشرة فلا كلام فيه، وإمّا أن يروي عن الراوي فله وجوه ثمانية:

١ ـ السماع من الشيخ. ٢ ـ القراءة على الشيخ. ٣ ـ الإجازة مشافهة وكتابة. ٤ ـ المناولة. ٥ ـ الكتابة. ٦ ـ الإعلام. ٧ ـ الإيصاء. ٨ ـ الوجادة[4].

٧٥ ـ والمراد من السماع: هو سماع الحديث من الشيخ وهو أرفع الطرق

---

(١) أي تفريقه وتمييزه.

(٢) الرعاية: ٢١٧ وعنه مقباس الهداية: ٣/٥٧.

(٣) راجع تدريب الراوي: ٢/٤٠، الرعاية: ٢١٩ والمقباس: ٢/٥٨.

(٤) أصول الحديث وأحكامه: ٢٢٦.

الواقعة في التحمّل عند جمهور المحدّثين[١].

٧٦ ـ والعبارات المؤدّية للسماع أنواع:

* سمعت: وهي أعلى العبارات في تأدية المسموع؛ لدلالته نصّاً على السّماع.

* حدّثني وحدّثنا: وهما تدلّان على قراءة الشيخ عليه، ولكنّهما يحتملان الإجازة.

* أخبرنا: وهي ظاهرة في السماع؛ ولكنّه يستعمل في الإجازة والمكاتبة كثيراً.

* قال لنا وذكر لنا: فهو من قبيل حدّثنا فيكون أولى من «أنبأنا» و«نبّأنا»؛ لدلالته على القول أيضاً صريحاً.

* أنبأنا ونبّأنا: وهذا اللفظ غالب في الإجازة وهو قليل الاستعمال هنا.

* قال فلان: وهي أدنى العبارات الواقعة في هذا الطريق، لقول الراوي «قال فلان» ولم يقل: «قال لي»؛ لأنّه أعمّ من كونه سمعه منه أو بواسطة أو بوسائط، وهو مع ذلك محمول على السماع منه عرفاً[٢].

٧٧ ـ القرائة على الشيخ مع توجّه الشيخ على القراءة على وجه تشهد

---

(١) كما صرّح به الشهيد في الرعاية: ٢٣١، والمحقّق القمّي في القوانين: ٤٨٨.
راجع وصول الأخيار: ١٣١، الوجيزة: ٦، مقباس الهداية: ٤٦/٣، ضياء الدراية: ٥٧ وأصول الحديث وأحكامه: ٢٢٥، وكذا: مقدمة ابن الصلاح: ٩٦، الباعث الحثيث: ٨١، فتح المغيث: ١٨١، تدريب الراوي: ٨/٢، علوم الحديث ومصطلحه: ٨٦ وأصول الحديث لعجّاج: ٢٣٣ و....

(٢) الرعاية: ٢٣٣. نقلناه ملخّصاً.

القرائن الحاليّة برضاه بالحديث، وتسمّى عند أكثر قدماء المحدّثين العرض؛ لأنّ القراءة هي عرض الرواية على الشيخ يعرض على الشيخ ما يقرأه كما يعرض القرآن على المقرىء[1].

٧٨ ـ الوجادة: هي أخذ العلم من صحيفة من غير سماعٍ ولا إجازة ولا مناولة، وبعبارة أخرى: أن يجد إنسان كتاباً أو حديثاً بخطّ راوية غير معاصر له، أو كان معاصراً ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه هذا الواجد، ولا له منه إجازة ولا نحوها، فله أن يقول: وجدت أو قرأت بخطّ فلان أو في كتاب فلان بخطّه[2].

٧٩ ـ الإعلام: هو أن يُعلم الشيخ شخصاً أو أشخاصاً بقوله الصريح، أو الظاهر، أو الإشارة، أو الكتابة، أنّ هذا الكتاب، أو هذا الحديث، روايته أو سماعه من فلان، مقتصراً عليه، من غير أن يأذن في روايته عنه[3].

---

(١) راجع الرعاية: ٢٣٧، وصول الأخيار: ١٣٢، الوجيزة: ٦، قوانين الأصول: ٤٨٨، مقباس الهداية: ٣/٨٤، ضياء الدراية: ٥٧ وأصول الحديث وأحكامه: ٢٦.
وكذا: مقدمة ابن الصلاح: ١٠٠، الباعث الحثيث: ٨٣، فتح المغيث: ١٨٤، تدريب الراوي: ٢/١٢، علوم الحديث ومصطلحه: ٩٢ وأصول الحديث لعجّاج: ٢٣٤ و... .

(٢) راجع الرعاية: ٢٩٧، وصول الأخيار: ١٤٣، الوجيزة: ٦، قوانين الأصول: ٤٩٠، مقباس الهداية: ٣/١٦٤، ضياء الدراية: ٦٢ وأصول الحديث وأحكامه: ٢٢٩.
وكذا: مقدمة ابن الصلاح: ١١٧، الباعث الحثيث: ٩٥، فتح المغيث: ٢٢٧، علوم الحديث ومصطلحه: ١٠١ وأصول الحديث لعجّاج: ٢٤٤ و... .

(٣) راجع الرعاية: ٢٩٢، مقباس الهداية: ٣/١٥٨، أصول الحديث وأحكامه: ٢٢٨ و... .

٨٠ ـ المعروف أنّ الإجازة بمعنى الإذن والتسويغ وهي إجازة الشيخ مسموعاته لأحد أن يرويها عنه[١].

٨١ ـ هي أن يدفع الشيخ كتابه إلى الطالب مقروناً بالإجازة بأن يقول: هذا سماعي أو روايتي فاروه عنّي، أو أجزت لك روايته عنّي. أو غير مقرون بالإجازة، كما إذا ناوله الكتاب مقتصراً بقوله: هذا سماعي من فلان[٢].

٨٢ ـ المكاتبة: هي كتابة الشيخ مسموعاته لغائب أو حاضر بخطّه أو يأمر ثقة بكتابته.

٨٣ ـ الإيصاء: هو أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص، بكتاب

---

(١) وهي على أقسام:

* أن يجيز معيّناً لمعيّن، كما إذا قال: أجزتك كتاب الكافي.
* أن يجيز معيّناً غير معيّن، كما إذا قال: أجزتك مسموعاتي.
* أن يجيز معيّناً لغير معيّن، كما إذا قال: أجزت رواية هذا الحديث لأهل زماني.
* أن يجيز غير معيّن لغير معيّن، كما إذا قال: أجزت كلّ أحدٍ مسموعاتي.
* أن يجيز معيّن أو غير معيّن للمعدوم، كما إذا قال: أجزت لمن يولد لفلان.
* أن يجيز معيّن أو غير معيّن للفاقد لأحد شروط أداء الرواية كالطفل، والمجنون، والكافر، والفاسق. راجع الرعاية: ٢٥٧، وصول الأخيار: ١٣٥، الوجيزة: ٦، قوانين الأصول: ٤٨٩، مقباس الهداية: ١٠٥/٣، ضياء الدراية: ٥٨ وأصول الحديث وأحكامه: ٢٢٧.

وكذا: مقدمة ابن الصلاح: ١٠٦، الباعث الحثيث: ٨٩، فتح المغيث: ٢٠٠، تدريب الراوي: ٢٩/٢، علوم الحديث ومصطلحه: ٩٤ وأصول الحديث لعجّاج: ٢٣٥ و... .

(٢) راجع الرعاية: ٢٧٨، وصول الأخيار: ١٣٨، الوجيزة: ٦، قوانين الأصول: ٤٨٩، مقباس الهداية: ١٣٧/٣، ضياء الدراية: ٦٠ وأصول الحديث وأحكامه: ٢٢٨.

وكذا: مقدمة ابن الصلاح: ١١٢، الباعث الحثيث: ٩٢، فتح المغيث: ٢١٥، تدريب الراوي: ٤٤/٢، علوم الحديث ومصطلحه: ٩٦ وأصول الحديث لعجّاج: ٢٣٨ و... .

يرويه[١].

التمارين:

وفي الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن أبي خالد القمّاط، عن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام قال: الندامة على العفو أفضل وأيسر من الندامة على العقوبة»[٢].

في ترجمة أيّ راوٍ من رواة الحديث نقل الكشّي بأنّه قال قبل موته: «كلّما حدّثتكم به لم يكن لي سماع ولا رواية؛ إنّما وجدته» ؟

* ما هو اسم أبي خالد القمّاط وهل هو ثقة أم لا؟

* من هو المراد من حمران؟ وماذا قال السيّد الخوئي في مكانته؟

---

(١) راجع الرعاية: ٢٩٥، مقباس الهداية: ٣/١٦٢، أصول الحديث وأحكامه: ٢٢٩ و... .

(٢) الكافي: ٢/١٠٨ ح٦.

فهرس العناوين والموضوعات

فهرس العناوين والموضوعات